

مكتبة فريدكو مكتبة

شرح الرسالة العَصِيدِيَّة

في

علم الوضع

تأليف

العلامة أبي القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي

(ت ٨٧٩ هـ)

و يليه

لمقالات في المقولات

(علم الحكمة)

للشيخ العلامة مفتي العراق

عبد الكريم المدرس

(ت ١٤٢٦ هـ)

تليق الشيخ الدكتور

ريان توفيق خليل

عن نشره

الأستاذ الدكتور محمد دنون بونس الفتيحي

نيل
مشروع البراس العلمي

دار البراس

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٣/٣/١٨٠١

٢٢٥

القوشجي، علاء الدين علي بن محمد

شرح الرسالة العضدية في علم الوضع/ علاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت ٨٧٩هـ)؛ تحقيق محمد

ذنون يونس فتحي. - عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣

ج ٢ (١) ص.

ر. ل.: ٢٠٢٣/٣/١٨٠١.

المواصفات: /ألفاظ القرآن// علم الوضع// بلاغة القرآن//القرآن الكريم/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

ردمك: 9789923797389



عمان - الأردن

جوال: 00962790474491

darlrayaheen.jo@gmail.com

بيروت - لبنان

هاتف وفاكس: 009611660162

جوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com



جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

شرح الرسالة العنصرية

في

علم الوضع

وبله

لمقالات في المقولات

(علم الحكمة)

إهداء

إلى الذي كان هذا المُنْجَزُ ناجِماً عن أمرِهِ الكريمِ
ومن ثمارِ مُصاحِبَتِهِ والتَّلَمَذَةِ بين يديه
راجياً من سَمَاحَتِهِ القَبُولَ والدُّعَاءَ

الشيخ الدكتور

ربَّان توفيق خليل

مطبوع في دار المطبعة
بمدينة دمشق

شرح الرسالة العنكبوتية

في

علم الوضوح

تأليف

العلامة أبي القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي

(ت ٨٧٩ هـ)

تحقيق الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور محمد ذنون بونس الفتيحي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فقد ظهرت علوم العربية استجابة لظروف استدعت العمل على حفظها وصيانتها من اللحن، الذي قد يتسرب إلى أشرف مقدماتها وأعلى عناوين هويتها وهو القرآن الكريم، وظهرت المؤلفات تترى لتدرس الكلام العربي صوتاً كما في علمي التجويد والصرف، وبنية كما في علم الصرف، وتركيباً كما في علم النحو، ودلالة وجمالاً كما في علمي الوضع والبلاغة، فقد ظهر (علم الوضع) في كتابات اللغويين الأوائل كما تلمس في عبارات سيويه (ت ١٨٠هـ)، وبشكل بارز عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في أصوله وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في خصائصه، مروراً بمؤلفات ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) والرضي (٦٨٦هـ) وابن هشام الأنصاري (٧٦٢هـ).

إن (علم الوضع) أخذ علوم العربية التي لم تلق عناية لذن الجامعات والهيئات العلمية العربية، كما حظيت علوم اللغة العربية الأخرى من النحو والصرف والبلاغة، ولربما يعود ذلك إلى قلة المصنفات المؤلفة فيه قديماً، ووعورة التعبير اللفظي وعقادة المعاني المستعملة فيه، وكونه يُفلسف التبويبات النحوية، ويُعلّل حقائقها على غير الطريقة المُستسهلة المفهومة منها لأول وهلة.

لقد كَانَ الْعُلَمَاءُ يَنْهَمِكُونَ فِي دِرَاسَةِ مَبَاحِثِ هَذَا الْعِلْمِ مِنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِهِمْ وَبِدَايَةِ طَلَبِهِمْ لِلْعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، فَقَدْ وَقَعَ نَظَرِي ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى تَعْلِيْقِ كِتَابَةِ الْعَلَامَةِ الْمُفَسِّرِ أَبُو الثَّنَاءِ الْآلُوسِيِّ (ت ١٢٧٠هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى (شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى) لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّهُ كَتَبَ هَذِهِ الْحَاشِيَةَ مِنْ وَحْيٍ مَا سَمِعَهُ مِنْ شَيْخِهِ علاءِ الدِّينِ الْمُوصِلِيِّ (ت ١٢٤٣هـ)، وَكَانَ عَمْرُهُ (١٣) عَامًا، وَكَانَ يَدْرُسُ فِي حِينِهَا (الرَّسَالَةَ الْوَضْعِيَّةَ) بِشَرْحِ عَصَامِ الدِّينِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ (ت ٩٤٥هـ)؛ إِدْرَاكًَا مِنْ أَوْلَثِكَ الْعُلَمَاءِ لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ وَمَبَاحِثِهِ، وَمَا يُعْطِيهِ لَطَالِبِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ إِمْكَانَاتٍ تَسَاعِدُهُ فِي فَهْمِ الْمُسْتَوَى الْوَضْعِيِّ الْأَصْلِيِّ لِلْمَفْرَدَاتِ وَالتَّرَاكِيِبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَا تَخْرُجُ إِلَى تَحْقِيقِهِ مِنْ خِلَالِ الْعُدُولِ وَالخُرُوجِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ لِمَغَايَاتِ نُحْجَةٍ قُفَّهَا، وَفَوَائِدَ تَرُومُ الْوُصُولَ إِلَيْهَا.

وَلَمَّا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيَّ بِتَدْرِيسِ (شَرْحِ الرَّسَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ أَوْ الْعَصْدِيَّةِ) لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأَفَاضِلِ -الَّذِينَ سَاعَدُونِي فِي الْمَقَابِلَةِ بَيْنَ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ أَيَّامًا مُسَاعِدَةٍ- فِي جَامِعِ الصَّدِّيقِ أَبِي بَكْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، الْمُجَاوِرِ لِدَارِنَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي مُدَّةٍ تَنِيْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، تَخَلَّلْتُهَا اسْتِشَارَاتٌ عِلْمِيَّةٌ قَدَّمْتُهَا لِفُضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ (رِيَّانِ تَوْفِيقٍ) حَوْلَ بَعْضِ عِبَارَاتِ الشَّارِحِ وَالْمُحَشِّينِ فَأَشَارَ مُتَفَضِّلًا إِلَى الْحَاجَةِ لِتَحْقِيقٍ مُعْتَمَدٍ عَلَى بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ، وَكُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ لَهُ النُّشْرَاتِ السَّابِقَةَ الْخَالِيَةَ مِنَ الْمَقَابِلَةِ بَيْنَ النُّسخِ وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ أخطاءٍ طَبَاعِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَاِمْتَلَأْتُ تَوْجِيهَهُ الْكَرِيمَ وَأَرَدْتُ أَنْ أَحَقِّقَهَا خَالِيَةً مِنْ عِبَثِ الطَّبَاعِينَ وَالنَّاشِرِينَ، بِشَكْلِ يَلِيقُ بِهَا وَبِقِيَمَتِهَا الْعِلْمِيَّةِ، مَعَ اقْتِنَاصِ أَهَمِّ التَّعْلِيقَاتِ وَالْفَوَائِدِ، مِنَ الْحَاشِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَتَبَهُمَا الْعَلَامَتَانِ الْحَفْنِيُّ وَالدَّسَوْقِيُّ عَلَيْهَا، وَمَا أَضَفْتُهُ هُنَا وَهَنَاكَ مِنْ تَعْلِيقَاتٍ، رَأَيْتُهَا ذَا بَالٍ تَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ، رَاجِيًا مَمَّنْ وَقَعَ هَذَا التَّحْقِيقُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَنْ يَخُصَّنَا بِدَعَاءِ كَرِيمٍ، وَهُوَ مُسْتَجَابٌ بِمَقْتَضَى وَعْدِ الْكَرِيمِ.

هَذَا جَهْدُنَا وَعَلَيْكَ اللَّهُمَّ التَّكْلَانُ، ابْتِغَايَا بِهِ وَجْهَكَ الْكَرِيمَ وَحُبَّكَ وَرِضَاكَ،
وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ.

الموصل الحدباء/ العراق

١٠/ رمضان/ ١٤٤٤ هـ

الأستاذ الدكتور

محمد ذنون يونس الفتحي

قِسْمُ الدِّرَاسَةِ

كَانَ لِرَامَا عَلَيَّ أَنَّ أَقْدَمَ بَيْنَ يَدَيِ هَذَا التَّحْقِيقِ لـ (شَرْحِ الرِّسَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ) مَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَضَايَا الْأَسَاسِيَّةِ الْآتِيَةِ:

عِلْمُ الْوَضْعِ

الْوَضْعُ لُغَةً: الْجَعْلُ، تَقُولُ: (وَضَعْتُ الشَّيْءَ فِي كَذَا) أَي: جَعَلْتُ كَذَا حِيزًا لَهُ، قَالَ عَبْدُ الْغَفُورِ اللَّارِي (ت ٩١٢هـ): الْوَضْعُ فِي اللُّغَةِ: جَعْلُ الشَّيْءِ فِي حِيزٍ، فَكَانَ الْوَاضِعُ بِتَعْيِينِهِ يَجْعَلُ الْمَعْنَى حِيزًا لِلْفِظِ، وَاصْطِلَاحًا يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: إِمَّا تَعْيِينَ الشَّيْءِ بِإِزَاءِ مَعْنَاهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَكُونُ الْمَجَازُ مَوْضُوعًا، أَوْ تَعْيِينَ الْفِظِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَاسِطَةِ الْقَرِينَةِ، بِحَيْثُ يُفْهَمُ مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ التَّعْيِينِ، وَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ فَالْمَجَازُ مَوْضُوعٌ.

وَأَمَّا عِلْمُ الْوَضْعِ فَهُوَ: عِلْمٌ بِأَحْثٍ عَنِ تَفْسِيرِ الْوَضْعِ وَتَقْسِيمِهِ إِلَى: الشَّخْصِيِّ وَالنَّوْعِيِّ وَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَبَيَانِ حَالِ وَضْعِ الذَّوَاتِ وَوَضْعِ الْهَيْئَاتِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَوْضُوعُهُ وَغَايَتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ لَا تَخْفَى عَلَى الْمُتَدَرِّبِ^(١)، أَوْ: هُوَ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ أَحْوَالِ الْفِظِ الْعَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ وَاضِعُ اللَّغَةِ، وَشَخْصِيَّةُ الْوَضْعِ وَنَوْعِيَّتُهُ، وَخُصُوصُهُ وَعُمُومُهُ... وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ: هُوَ أَصُولٌ وَقَوَاعِدُ بَاحِثُهُ عَنِ أَحْوَالِ الْفِظِ الْعَرَبِيِّ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، وَهَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ بِاعْتِبَارِ جِهَةِ الْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ، وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ بِاعْتِبَارِ جِهَةِ

الوحدة العرضية، فهو: عِلْمٌ تَعَصُّمٌ مراعاتُهُ المتكَلِّمُ عن الخطأ في استعمالِ الألفاظِ في معانيها، وذكره طاش كبري زادة (ت ٩٦٨ هـ) في الدوحة الثانية عند تقسيمه العلوم وذكر أنواعها، وهي الدوحة المختصة بالعلوم المتعلقة بالألفاظ، فذكره مع علوم مخارج الحروف، واللغة، والاشتقاق، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقَرَضَ الشُّعْرَ، ومبادئ الشُّعْرَ، والإنشاء، ومبادئ الإنشاء وأدواته، والمحاضرة، والدواوين، والتواريخ^(١).

وأما فائدته فهي الوصولُ إلى معرفة شخصية الوضع ونوعيته، وعموم الوضع وخصوصه، وأسرار الاختلاف الواقع في المفردات والمركبات اللغوية استعمالاً، النَّاشِئُ عن اختلافها وضعاً، وأما كونُ فائدته الوصولُ إلى فهم المعنى من اللَّفْظِ بعدَ العِلْمِ بالتعيين، أو بيان الحقائق والمجازات فإنَّ تلك أبحاثاً لغوية أخرى تُعَرَّفُ من علوم المعجم والبلاغة، فلا ينبغي جعلها من فوائد عِلْمِ الوضع، كما تتمثل أهميته في حفظ اللغة مفردات ومركبات، حقائق ومجازات، بل إنَّ ظهورَ (علم الوضع) كان لتحديد الرموز المستعملة في النظام اللغوي، وبيان أنواعها، وللإجابة عن السؤال القائل: لم كانت بعض الرموز معارف مع أنها كالنكرة؟ ولم كانت المشتقات أسماء مع أنها كالأفعال؟ ولم كانت الظروف أسماء مع احتياجها إلى الضميمة كالحروف؟ وتكمن أهمية علم الوضع أيضاً في تحديد الفئات الصرفية والنحوية والبلاغية في موضعها، وكيفية التمييز بينها من خلال الوضع والاستعمال، ف(علم الوضع) يُعَلِّمُ المتكَلِّمَ والدارس كيف يتعامل مع الألفاظ، ويستعملها في أماكنها الصحيحة، أي: يُعطينا القدرة على معرفة الوظائف المُسنَّدة لهذه الرموز اللغوية الموضوعية لتأدية المعاني المختلفة.

مؤلفات في علم الوضع

لقد أحصيتُ عدداً من المؤلفات التي ظهرت في (علم الوضع)، أرذتُ ذكرها لِيَتَسَنَّى للمُتَمَتِّينَ الاطلاعُ عليها، والعملُ على تحقيقِ المخطوطِ منها؛ لنُكْشِفَ عن علمٍ لغويٍّ مهمٍّ من علومنا، غابَ عن دراسَاتِنَا الحديثة، فأوَقَعَ قسماً منها في أخطاءٍ تحليليةٍ كبيرةٍ، وهي:

- ١ - الرسالة الوضعية (العضدية)، لعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - شرح الرسالة الوضعية، للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ).
- ٣ - شرح الرسالة الوضعية، لخواجة علي السمرقندي (ت ٨٦٠هـ).
- ٤ - حاشية على شرح السمرقندي للرسالة الوضعية، لعلي القوشجي (ت ٨٧٩هـ).
- ٥ - شرح عنقود الزواهر في علم الوضع، لعلي القوشجي (ت ٨٧٩هـ).
- ٦ - شرح الرسالة العضدية، لعبد الرزاق السمرقندي (ت ٨٨٧هـ).
- ٧ - شرح الرسالة الوضعية (العضدية)، لأبي القاسم الليثي السمرقندي، من علماء أواخر القرن التاسع للهجرة (ت بعد ٨٨٨هـ).
- ٨ - شرح الرسالة الوضعية، لعبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ).
- ٩ - شرح الرسالة الوضعية، لعصام الدين الاسفراييني (ت ٩٤٥هـ).
- ١٠ - شرح رسالة الوضع، لسالم السنهوري (ت ١٠١٥هـ).
- ١١ - نظم رسالة الوضع، لمحمد الخلوتي (ت ١٠٨٨هـ).
- ١٢ - شرح الرسالة الوضعية، لعبد القادر بن عبد الهادي العمري (ت ١١٠٠هـ).
- ١٣ - رسالة الوضع، لأبي السعود الكواكبي (ت ١١٣٧هـ).

- ١٤ - حاشية على شرح عصام الدين الإسفراييني للرسالة الوضعية، لإلياس الكوراني (ت ١١٣٨هـ).
- ١٥ - حاشية على شرح عصام الدين الإسفراييني للرسالة العضدية، لإبراهيم بن حيدر الكردي (ت ١١٥١هـ).
- ١٦ - حاشية على شرح الرسالة العضدية، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ).
- ١٧ - الرسالة الوضعية وشرحها، لعبد الله العيتابي (ت ١٢١٩هـ).
- ١٨ - الشذرات العسجدية على شرح الرسالة العضدية، لعبد الله الميقاتي (ت ١٢٢٣هـ).
- ١٩ - حاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني للرسالة الوضعية، لصالح السعدي الموصللي (ت ١٢٤٤هـ).
- ٢٠ - مشربة العيون على الوضعية للقاضي العضد، لمحمد القونوي (ت ١٢٧٨هـ).
- ٢١ - إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع للإيجي، لمحمد سعيد الجزائري (ت ١٢٧٨هـ).
- ٢٢ - تقارير على حاشية الرسالة العضدية، لمحمد بن حسن العدوي (كان حيا ١٢٩٦هـ).
- ٢٣ - الفوائد الجليلة في نظم الرسالة الوضعية، لداود البغدادي (ت ١٢٩٩هـ).
- ٢٤ - نظم رسالة الوضع، لمحمد الطاهري (ت ١٣٠٩هـ).
- ٢٥ - رسالة في علم الوضع، لشمس الدين الإنبائي (ت ١٣١٣هـ).
- ٢٦ - عقد اللآلي في علم الوضع مع شرحه، كلاهما لعبد الملك الفتني المكي المدني (ت ١٣٢٧هـ).

- ٢٧- منظومة في علم الوضع، ليومي أبي عياشة (ت ١٣٣٥هـ).
- ٢٨- الإيقاظ في علم الوضع، لعبد الرحمن بن محمد القره داغي (ت ١٣٣٥هـ).
- ٢٩- رسالة في علم الوضع، لعلي النجار (ت ١٣٥١هـ).
- ٣٠- خلاصة علم الوضع، ليوسف الدجوي (ت ١٣٦٥هـ).
- ٣١- رسالة في علم الوضع، لمحمد الظواهري (ت ١٣٦٥هـ).
- ٣٢- نظم الرسالة العضدية، لعبد الله بن محمد النعمة الموصلي (ت ١٣٦٩هـ).
- وغيرها الكثير، ولا يعني اهتمام المتأخرين بهذا العلم أن المتقدمين لم يتناولوا مباحثه، أو يتوقفوا عند مسائله، فإن من قرأ هذا العلم ورجع إلى كتابات النحويين والصرفيين والبلاغيين والمعجميين وجدها طافحة به.

عضد الدين الإيجي (الماتن)

هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد، قاضي قضاة الشرق وشيخ العلماء بترك البلاد، الإمام العلامة المحقق المدقق، عضد الدين الإيجي، المطرزي الشيرازي الشافعي، يذكر أنه من نسل أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، كان إماماً في علوم متعددة مُحققاً مدققاً، ذا تصانيف مشهورة كـ (المواقف في علم الكلام ومقدماته)، وهو كتاب يقصر عنه الوصف، لا يستغني عنه من رام تحقيق الفن، ثم اختصره في (جواهر الكلام)، و(شرح مختصر ابن الحاجب) في علم الأصول، وقد انتفع الناس بهذا الشرح من بعده وسار في الأقطار، واعتمده العلماء الكبار، وهو من أحسن شروح المختصر، من تدبره عرف طول باع مؤلفه، فإنه يأتي بالشرح على نمط سياق المشروح، ويوضح ما فيه خفاءً، ويصلح ما عليه مناقشة من دون تصريح بالاعتراض، كما يفعله غيره من الشراح، وقل أن يفوته شيء مما ينبغي ذكره،

مَعَ اخْتِصَارٍ فِي الْعِبَارَةِ يَقُومُ مَقَامَ التَّطْوِيلِ بَلْ يَفُوقُ، وَ(الفوائد الغياثية في المعاني والبيان) ... ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْعُلُومِ الْكَلَامِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

وُلِدَ بـ (إيج) بلدةً من نواحي (شيراز) بعد سنة (٦٨٠هـ)، أَخَذَ عَنْ مَشَايخِ عَصْرِهِ، وَلَا زَمَ الشَّيْخَ زَيْنَ الدِّينِ الْهَنْكِيَّ تَلْمِذَ الْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ الْبِيضَاوِيِّ (ت ٦٨٥هـ) وَغَيْرَهُ، وَوُلِّيَ قَضَاءَ الْمَمَالِكِ، قَكَانَ إِمَامًا فِي الْمَعْقُولَاتِ عَارِفًا بِالْأَصْلَيْنِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانَ وَالنَّحْوِ، مَشَارِكًا فِي الْفِقْهِ وَسَائِرِ الْفُنُونِ، كَرِيمَ النَّفْسِ، وَكَانَتْ لَهُ سَعَادَةٌ مُفْرِطَةٌ وَمَالٌ جَزِيلٌ وَإِنْعَامٌ عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ، وَإِكْرَامٌ لِلوَافِدِينَ عَلَيْهِ، وَكَلِمَةٌ نَافِذَةٌ، وَقَدْ أَنْجَبَ تَلَامِذَةً عَظَامًا اشْتَهَرُوا فِي الْآفَاقِ، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ الْكَرْمَانِيُّ شَارِحُ الْبَخَارِيِّ (ت ٧٨٦هـ)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْعَفِيفِيُّ الْقَرْمِيُّ الْمَصْرِيُّ (ت ٧٨٠هـ)، وَسَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيُّ (ت ٧٩٢هـ) وَغَيْرُهُمْ.

وَالشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيُّ فِي (حَاشِيَةِ الْعُصْدِ) كَثِيرُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَيَصِفُهُ بِالْمُحَقِّقِ، قَالَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ: (وَبِالْجُمْلَةِ لَمَّا كَانَ النَّظَرُ فِي الشُّرُوحِ لَا يَحْصُلُ فِي الْمَقَامِ عَلَى طَائِلٍ، حَاوَلَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ عَلَى مَا

هُوَ دَابُّهُ فِي تَحْقِيقِ الْمَقَامِ وَتَفْسِيرِ الْكَلَامِ، عَلَى وَجْهِ لَيْسَ لِلنَّظَرِ فِيهِ سِوَى أَنْ يَسْتَفِيدَ، وَحَاشَاهُ أَنْ يُنْقِصَ أَوْ يَزِيدَ)، وَقَالَ فِي (أَوَّلِ الْإِعْتِرَاضَاتِ): (وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ قَدْ بَلَغَ فِي تَحْقِيقِ مَبَاحِثِ الْقِيَاسِ سَيِّمًا الْإِعْتِرَاضَاتِ كُلِّ مَبْلَغٍ، نَسَخًا مِنْهُ شَرِيعَةَ الشَّارِحِينَ فِي تَطْوِيلِ الْوَاضِحَاتِ، وَالْإِغْضَاءِ عَنِ الْمُعْضِلَاتِ، وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى إِعَادَةِ الْمَتْنِ، حَيْثُ لَا سَبِيلَ إِلَى نَقْلِ مَا فِي الْمَطْوُولَاتِ، فَلَمْ يَبْقَ لَنَا سِوَى اقْتِفَاءِ آثَارِهِ وَالْكَشْفِ عَنْ خَبِيئَاتِ أَسْرَارِهِ، بَلِ الْاجْتِنَاءِ مِنْ بَحَارِ ثَمَارِهِ وَالِاسْتِزَاعَةِ بِأَنْوَارِهِ).

قَالَ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت ٧٧١هـ): كَانَ أَكْثَرَ إِقَامَتِهِ فِي مَدِينَةِ (السُّلْطَانِيَّةِ) ثُمَّ (شِيرَازَ)، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ فَخْرِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْجَارَبَرْدِيِّ (ت ٧٤٦هـ) مَنَازِرَاتٌ،

وَوُلِّيَ فِي أَيَّامٍ (أَبِي سَعِيدٍ) قِضَاءَ الْمَمَالِكِ، ثُمَّ انْتَقَلَ أَخِيرًا إِلَى (إِيْجٍ)، وَتُوفِّيَ مَسْجُونًا بِقَلْعَةِ (دِرِيْمِيَانٍ)، وَ(إِيْجٍ) بِلُحْفِ هَذِهِ الْقَلْعَةِ، حَيْثُ غَضِبَ عَلَيْهِ صَاحِبُ (كَرْمَانَ) فَحَبَسَهُ بِهَا، فَاسْتَمَرَ مَحْبُوسًا إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ (٧٥٦هـ - ١٣٥٥م) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ.

من أهم مؤلفاته: آدابُ البحث التي بينَ قواعدها كلها في عشرة أسطر، والرسالة العضدية في علم الوضع، وشرحه على (مختصر المنتهى) لابن الحاجب، والعقائد العضدية وهي مختصر مفيد، ولما أتمها قضى نحبهُ بعد اثني عشر يوماً، فيكون آخر تأليفه، والمواقف في علم الكلام وتحقيق المقاصد وتبيين المرام، وهو كتاب جليل القدر رفيع الشأن اعتنى به الفضلاء، وأشرف التواريخ، والمدخل في علم المعاني والبيان والبدیع، وتحقيق التفسير في تكثير التنوير^(١).

(نسبة الشرح إلى مؤلفه)

لقد وقع إشكال في نسبة الكتاب إلى مؤلفه الأصلي حتى عصر الطباعة؛ نتيجة الاشتباه والتداخل بين الكنى والألقاب لاثنين من المؤلفين السمرقنديين اللذين كتبا شرحاً على الرسالة العضدية، وعاشا في فترة متقاربة، وهما:

١- أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، الذي كان حياً (٨٨٨هـ - ١٤٨٣م)، وهو بياني، مشارك في بعض العلوم، من آثاره: شرح العضدية، فرغ منه سنة (٨٨٨هـ)، ورياضة الأخلاق، وبلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب، وحاشية على شرح

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ٤٦، السلوك لمعرفة دول الملوك: ٤ / ٢١٧، طبقات الشافعية لابن

قاضي شهبة: ٣ / ٢٧، الدرر الكامنة ٣ / ١١٠، البدر الطالع: ١ / ٣٢٦، معجم المطبوعات العربية

والمعربة: ٢ / ١٣٣٢، الأعلام: ٣ / ٢٩٥، معجم المؤلفين: ٥ / ١١٩.

مفتاح العلوم للسكاكي، وحاشية على تفسير البيضاوي^(١)، وورد أيضاً أنه: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، أديب عارف بالتفسير، من فقهاء الحنفية، من آثاره: حاشية على تفسير البيضاوي، أوله: (الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب الحكيم، هدى وبشرى للمؤمنين)^(٢)، وهو المقصود بكلام الزركلي: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي: عالم بفقهاء الحنفية، أديب، له كتب، منها: الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ومستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق في فقه الحنفية، و/ حاشية على المطول في البلاغة، و(شرح الرسالة العضدية) للجرجاني (ت ٨١٦هـ) في الوضع، أنجزه السمرقندي في ٤ شعبان (٨٨٨)^(٣)، لكنه توهم أن الرسالة العضدية للجرجاني، مع أن الرسالة للقاضي عضد الدين الإيجي.

وأورد الزركلي ترجمته مرتين، قال في المرة الثانية: إبراهيم بن محمد، أبو القاسم السمرقندي الليثي (١٠٠ - بعد ٩٠٧هـ = ١٠٠٠ - بعد ١٥٠١ م) قارئ، من فقهاء الحنفية؛ له: (مستخلص الحقائق، شرح كنز الدقائق)، فرغ منه في رجب (٩٠٧)^(٤).

ويظهر من ترجمته اهتمامه بعلم البلاغة، وأكثر كتبه في فن البيان، ورسائله في الاستعارات من الرسائل المشتهرة، وقد كثرت الشروح والحواشي عليها كثرة طافحة، ومن المؤكد أن هذا الرجل قد توفي عام (٩٠٧هـ) على أصح الأقوال، وله شرح على الرسالة الوضعية العضدية للعضد الإيجي، وهي مخطوطة، ولها نسخة متاحة على الشبكة، وأولها: (سبحان من أنطق بذكره اللسان تسييحاً وتهليلاً، وفضل الإنسان

(١) ينظر حاجي خليفة: كشف الظنون ٨٤٥، ٨٥٣، ٨٩٨، ٩٣٨، البغدادي: إيضاح المكنون 1: 140، 194، 259، 260، Brockelmann: g, II: 194، s, II: 259، معجم المؤلفين: ٨ / ١٠٣.

(٢) معجم المفسرين: ١ / ٤٣٢، الموسوعة الميسرة: ٢ / ١٨٣٤.

(٣) الأعلام: ٥ / ١٧٣.

(٤) الأعلام: ١ / ٦٥.

على كثير من خلقه تفضيلاً، برأ العالمين وعمهم بإكرامه، وخص منهم العالمين بمعرفة أوضاع كلامه... الخ)

٢ - أبو القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي السمرقندي (ت ٨٧٩هـ)، وهي التي نقوم بإخراجها اليوم، وأولها: (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام ومبانيه، وجعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه... الخ)، ولكون كنية هذين العالمين ولقبهما مشتركاً وتقاربهما الزمني حدث اشتباه في نسبة الحاشيتين لهما، واستمر هذا حتى زمن الطباعة، فقد طبع شرح القوشجي باسم أبي القاسم الليثي (ت بعد ٨٨٨هـ) مع أن وفاته الحقيقية كانت عام (٩٠٧هـ)، فقد دأب المفهرسون للمخطوطات والناشرون للشرح في عصر الطباعة على الالتكاء إلى ما أورده حاجي خليفة في كشف الظنون^(١) من أنه شرح أبي القاسم الليثي السمرقندي، وجعل المطلع المذكور له وهماً، وجعل مطلع أبي القاسم الليثي غير معروف النسبة، وبهذا حدث الخلط عنده، وسرى إلى كل المفهرسين للمخطوطات الذي فهرسوا الشرح والناشرين ونسبوه لليثي، وعندما نتبع كلام حاجي خليفة يتبين لنا اضطراب كلامه في نسبة الشروح والتعليقات التي ذكرها للرسالة الوضعية، مما يدل على أنه كان يترجم ناقلاً غير مثبت، وقد عثرت على نسخة بحواشي الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) وتقريرات الحفناوي (ت ١١٨١هـ) طبعت عام (١٢٧٥هـ) في مطبعة الحاج عزت ونسب الشرح المذكور لأبي الليث السمرقندي، مع أن الحفناوي يقول في مطلعها: (لما تعلق القلب بشرح العضدية للعلامة أبي القاسم علي السمرقندي)، ومن المعلوم أن علياً هو القوشجي، في حين أن الليثي اسمه إبراهيم بن محمد، وهكذا دأب الناشرون على

(١) ينظر: ١ / ٨٩٨، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ١ / ٣٦٣،

نسبة هذا الشرح لليثي كما فعله السيد (عمر الخشاب) صاحب (المطبعة الخيرية) وأخرج الشرح مع حواشي الدسوقي والحفناوي سنة (١٣٢٢هـ)، والأستاذ (مرعي حسن الرشيد) في دار (نور الصباح) عام ٢٠١٢م، وفعلنا الشيء نفسه لما أصدرنا الطبعة الأولى من الشرح المذكور، لكن الحق أحق أن يتبع.

والأدلة المثبتة أن هذا الشرح الذي نقوم بإخراجه يعود إلى علاء الدين علي بن محمد القوشجي السمرقندي (ت ٨٧٩هـ) والمسمى أيضاً (الخواجة علي السمرقندي) وليس لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت ٩٠٧هـ) أن المخطوطات التي نقوم بالمقابلة بينها كتب على أغلفتها أنها للقوشجي، وقد عثرت على نسخ عند إصدار هذه الطبعة الثانية جمع ناسخها شروح الوضعية، وأشار الناسخ إلى مؤلفيها، وكان شرح القوشجي الذي يبدأ أوله بما ذكرنا أعني (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام ومبانيه... الخ) منسوباً للقوشجي أيضاً، فهذا الوهم الذي وقع فيه حاجي خليفة بأن جعل شرح القوشجي منسوباً لأبي القاسم الليثي هو الذي جعل فهرسي المخطوطات ينسبونه له مع أن جميع المخطوطات التي على غلافها عنوان كانت تنسبه للقوشجي، كما أن الشرح الذي ذاع بين الطلبة واشتهر في فلك التدريس هما شرحا القوشجي والعصام ولم يكتب لشرح أبي القاسم الليثي ذلك الذبوع، والناظر في الشروح الثلاثة يدرك سبب ذلك، فلم يكن اهتمام أبي القاسم الليثي السمرقندي بالشرح مضاهياً لاهتمامهما دقة وعمقاً وعرضاً.

وقد عثرنا على مجموعة من الحواشي كتب على غلافها أنها حواش على القوشجي؛ كحاشية أبي البقاء الأحمدي (ت بعد ٩٠٩هـ) التي تابعناها فوجدنا النص ذاته الذي نقوم بإخراجه اليوم قد نسبته للقوشجي، وحاشية مصطفى الزواوي الشهير بالعطار، وحاشية إسماعيل العجلوني بن محمد جراح (ت ١١٦٢هـ)، وذكر

أنها حواش على شرح الرسالة الوضعية العضدية للمولى الهمام علاء الدين علي بن محمد القوشجي، بمعنى حافظ الطير في لغة العجم، وجاء في مقدمة الحاشية نبذة عن حياته، وسمى حاشيته (الحواشي العسجدية على شرح الرسالة العضدية)، وحاشية الحرومي على شرح الوضعية لعلي القوشجي، وهنالك حاشية حافظ أفندي التي طبعت بمطبعة عثمانية نسبت الشرح المذكور للقوشجي، والمحشي حافظ كان يكتب تعليقاته على هذا الشرح كما يظهر من خلال متابعة النص، واطلعت على مجموع نسخه أحد الناسخين اشتمل على ثلاثة شروح للوضعية أولها لأبي القاسم الليثي والثاني للقوشجي والثالث لعصام، وكان شرح القوشجي يبدأ بما أوله: (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع... الخ)، فكل هذه المخطوطات تثبت أن هذا الشرح الذي نقوم بإخراجه هو شرح القوشجي وليس شرح أبي القاسم الليثي، وقد آن الأوان أن نقوم بتصحيح نسبة الكتاب لمؤلفه، وقد يسر الله العمل على إخراج شرح أبي القاسم الليثي الحقيقي على الرسالة الوضعية.

ترجمة الشارح

يمكن تناول ترجمة الشارح من خلال ما يأتي:

- اسمه:

هو علاء الدين علي بن محمد القوشجي^(١)، والمفسر: علي بن محمد القوشجي، علاء الدين الحنفي^(٢)، علي بن مُحَمَّد القوشجي (بِفَتْح الْقَافِ وَسُكُون الْوَاوِ وَفَتْح الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا جِيمٌ وَيَاءُ النَّسْبَةِ)، ومعنى هَذَا اللَّفْظِ بِالْعَرَبِيَّةِ (حَافِظُ الْبَازِي)، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ خِدَامِ مَلِكٍ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ يَحْفَظُ الْبَازِي^(٣)، أصله من سمرقند^(٤)، ويعرف بالخواجه علي السمرقندي^(٥).

- سيرته:

كان أبوه من خدام الأمير ألغ بيك (ت ٨٥٣هـ) ملك ما وراء النهر، وكان هو حافظ البازي، وهو معني (القوشجي) في لغتهم، قرأ في (سمرقند) على المولى (قاضي زاده موسى الرومي) شارح ملخص الجعمني وغيره، وأيضاً على الأمير (ألغ بيك)، وكان ماهراً في العلوم الرياضية، ذهب مختفياً إلى بلاد (كرمان) فقرأ على علمائها، وسود هناك شرحه للتجريد، وغاب عن ألغ بيك سنين كثيرة، ثم وصل إليه واعتذر عن غيبته، فقال له: بأيّ هدية جئت إلينا؟ فقال: برسالة حللت فيها إشكال القمر، وهو إشكال تحير في حله الأقدمون، فقال ألغ بيك: هاتها أنظر في أي موضع أخطأت؟ فأتى بها

(١) الفوائد البهية: ١ / ٢١٤،

(٢) الموسوعة الميسرة: ٢ / ١٧١٠.

(٣) البدر الطالع: ١ / ٤٩٦.

(٤) معجم المؤلفين: ٧ / ٢٢٧.

(٥) سلم الوصول: ٤ / ٤٠٢.

فنظر فيها وأعجب بها، ثم إن ألغ بيك بنى مرصداً بسمرقند، وتولاه أولاً (غياث الدين جمشيد) (ت ٨٣٢هـ) من مهرة الفن، فتوفي في أوائل الامر، ثم تولاه قاضي زاده فتوفي قبل إتمامه، فأكمله المولى القوشجي، فكتبوا ما حصل لهم من ذلك الرصد، وهو المسمي بـ(زيج ألغ بيك)، ولما توفي ألغ بيك وتسلطن بعض أولاده (وهو الأمير عبد اللطيف)، ولم يعرف قدر القوشجي ارتحل من سمرقند، ولما جاء إلى (تبريز) أكرمه سلطانها الأمير حسن الطويل (المعروف بالبايندوري) (ت ٨٧٢هـ)، وأرسله بطريق الرسالة (سفيراً) إلى السلطان محمد خان (الفتاح) سلطان بلاد الروم؛ ليصلح بينهما فأكرمه (محمد خان) فوق ما أكرمه حسن، وسأله أن يسكن في ظل حمايته، فأجاب إليه وعهد أن يأتي بعد إتمام أمر الرسالة، فلما أدى الرسالة أرسل (محمد خان) خدامه إليه فخدموه في الطريق، وصرفوا في كل مرحلة ألف درهم بأمر (محمد خان)، فأتى قسطنطينية بالحشمة الوافرة، واستقبله علماء البلد وأعيانها، وحين قدم إليه أهدى رسالة له في الحساب سماها (المحمدية)، رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها، ثم إن (محمد خان) لما ذهب إلى محاربة (حسن الطويل) سار معه، وصنف في السفر رسالة في الهيئة سماها (الفتحية) لمصادفتها الفتح، ولما رجع (محمد خان) إلى قسطنطينية أعطاه مدرسة (أيا صوفية)، وعين له في كل يوم مئتي درهم فأقام هناك إلى أن توفي فيها^(١)، وورد في ترجمته أيضاً: أن أباه (محمد) كان من خُدام الأمير (ألوغ بك)، وتربى ولده في حجر السلطان المذكور كولدته، وكان ربما يحمل البازي في يده فاشتهر به، قرأ على علماء سمرقند، وأخذ الرياضيات عن المولى (قاضي زاده)، وقرأها على الأمير المذكور أيضاً، ثم لما مات المولى (قاضي زاده) نصّبه على الرصد، فأكمله وخرج منه (زيج ألوغ بك)، وكان له قدر عظيم عند الأمير، حتى قيل

إنه أي الأمير بنى جامعاً في سمرقند، ولم يرض بأن يكون بناء أحد أرفع منه سوى جامع المولى المذكور، فإنه قال: إن حقّ جامعته أن يكون أرفع من جامعي، لكن تأدب المولى وجعله أصغر منه، ثم إنه لما تسلطن ولده ولم يعرف قدره نفر عنه فخرج للحجّ، ولما نزل بتبريز أكرمه (الحسن الطويل)^(١)، وأورد صاحب الشقائق النعمانية ترجمة مطولة فيه جاء فيها: وَمِنْهُمْ الْعَالِمُ الْعَامِلُ وَالْفَاضِلُ الْكَامِلُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيّ بن مُحَمَّدٍ القوشجي، كَانَ أبوه مُحَمَّدٌ من خدام الأمير (ألغ بك)، ملك مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَكَانَ هُوَ حَافِظَ الْبَازِي وَهُوَ معنَى (القوشجي) فِي لغتهم، قرأ المولى الْمَذْكُورُ عَلَى عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدٍ، وَقرأَ عَلَى المولى الْفَاضِلِ (قَاضِي زَادِ الرُّومِي)، وَقرأَ عَلَيْهِ الْعُلُومَ الرِّيَاضِيَّةَ، وَقرأَهَا أَيْضاً عَلَى الأمير أَلْغ بك، وَكَانَ الأمير الْمَذْكُورُ مائلاً إِلَى الْعُلُومِ الرِّيَاضِيَّةِ، ثُمَّ ذَهَبَ المولى الْمَذْكُورُ مَخْتَفِياً إِلَى بِلَادِ كِرْمَانٍ، فَقَرَأَ هُنَاكَ عَلَى عِلْمَائِهَا، وَسُودَ هُنَاكَ شَرْحَهُ لِلتَّجْرِيدِ، وَغَابَ عَنِ (أَلْغ بك) سِنِينَ كَثِيرَةً، وَلَمْ يَدْرِ خَبْرَهُ، ثُمَّ إِنَّهُ عَادَ إِلَى سَمَرْقَنْدٍ... ثُمَّ إِنَّ الأمير أَلْغ بك بنى مَوْضِعَ رِصْدِ سَمَرْقَنْدٍ وَصَرَفَ فِيهِ مَالاً عَظِيماً، وَتَوَلَّاهُ أَوَّلًا (غِيَاثُ الدِّينِ جَمَشِيدٌ) مِنْ مَهْرَةِ هَذَا الْعِلْمِ، فَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَائِلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ تَوَلَّاهُ المولى قَاضِي زَادِ الرُّومِي فَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ إِتْمَامِهِ، وَأَكْمَلَهُ المولى عَلِيّ القوشجي، فَكَتَبُوا مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنَ الرِّصْدِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِالزِّيغِ الْجَدِيدِ لِأَلْغ بك، وَهُوَ أَحْسَنُ الزِّيغَاتِ وَأَقْرَبُهَا مِنَ الصَّحَّةِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا تَوَفَّى الأمير (أَلْغ بك)، وَتَسَلَّطَنَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ المولى الْمَذْكُورِ وَنَفَرَ قَلْبُهُ عَنْهُ، فَاسْتَأْذَنَ لِلْحَجِّ، وَلَمَّا جَاءَ إِلَى تَبْرِيزَ وَالْأَمِيرُ هُنَاكَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ السُّلْطَانُ (حَسَنُ الطَّوِيلِ)، فَأَكْرَمَ المولى الْمَذْكُورَ إِكْرَاماً عَظِيماً، وَأَرْسَلَهُ بِطَرِيقِ الرِّسَالَةِ إِلَى السُّلْطَانِ (مُحَمَّدِ خَانٍ) لِيَصَالِحَ بَيْنَهُمَا، وَلَمَّا أَتَى إِلَى السُّلْطَانِ (مُحَمَّدِ خَانٍ) أَكْرَمَهُ إِكْرَاماً عَظِيماً فَوْقَ مَا أَكْرَمَهُ السُّلْطَانُ

(١) سلم الوصول: ٢ / ٣٩٤.

حسن، وَسَأَلَهُ أَنْ يَسْكُنَ فِي ظِلِّ حِمَايَتِهِ فَأَجَابَ فِي ذَلِكَ، وَعَهْدَ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهِ بَعْدَ إِتِمَامِ أَمْرِ الرِّسَالَةِ، فَلَمَّا أَدَّى الرِّسَالَةَ أَرْسَلَ السُّلْطَانُ (مُحَمَّدَ خَانَ) إِلَيْهِ مِنْ خُدَّامِهِ فَخَدَمُوهُ فِي الطَّرِيقِ، وَصَرَفُوا بِأَمْرِهِ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَأَتَى مَدِينَةَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ بِالْحَشْمَةِ الْوَافِرَةِ وَالنَّعْمِ الْمُتَكَاثِرَةِ، وَحِينَ قَدِمَ إِلَيْهِ أَهْدَى إِلَى السُّلْطَانِ (مُحَمَّدَ خَانَ) عِنْدَ مُلَاقَاتِهِ رِسَالَتَهُ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ، وَسَمَّاها (الْمُحَمَّدِيَّةَ)، وَهِيَ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ لَا يُوجَدُ أَنْفَعُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ، ثُمَّ إِنَّ السُّلْطَانِ (مُحَمَّدَ خَانَ) لَمَّا ذَهَبَ إِلَى مُحَارَبَةِ السُّلْطَانِ (حَسَنِ الطَّوِيلِ) أَخَذَ الْمَوْلَى الْمَذْكُورَ مَعَهُ، وَصَنَّفَ فِي أَثْنَاءِ السَّفَرِ رِسَالَةً لَطِيفَةً فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ بِاسْمِ السُّلْطَانِ مُحَمَّدَ خَانَ وَسَمَّاها (الرِّسَالَةَ الْفَتْحِيَّةَ) لِمَصَادِفَتِهَا فَتَحَ عِرَاقَ الْعَجَمِ، وَلَمَّا رَجَعَ السُّلْطَانُ مُحَمَّدَ خَانَ إِلَى مَدِينَةِ قُسْطَنْطِينِيَّةَ أَعْطَاهُ مَدْرَسَةً (أَيَا صُوفِيَّةً)، وَعَيْنَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتِي دِرْهَمٍ، وَعَيْنَ لِكُلِّ مِنْ أَوْلَادِهِ وَتَوَابِعِهِ مَنْصَبًا، يَرُودُ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ إِلَى قُسْطَنْطِينِيَّةَ كَانَ مَعَهُ مِنْ تَوَابِعِهِ مِائَتًا نَفْسًا، وَلَمَّا قَدِمَ إِلَى قُسْطَنْطِينِيَّةَ أَوَّلَ قُدُومِهِ اسْتَقْبَلَهُ عُلَمَاءُ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمَوْلَى (خَوَاجَه زَادَه) (ت ٨٩٣هـ) إِذْ ذَاكَ قَاضِيًا بِهَا، فَلَمَّا رَكِبُوا فِي السَّفِينَةِ ذَكَرَ الْمَوْلَى عَلِيَّ الْقُوشْجِي مَا شَاهَدَهُ فِي بَحْرِ هُرْمُزٍ مِنَ الْجَزْرِ وَالْمَدِّ، فَبَيَّنَ الْمَوْلَى (خَوَاجَه زَادَه) سَبَبَ الْجَزْرِ وَالْمَدِّ، ثُمَّ إِنَّ الْمَوْلَى عَلِيَّ الْقُوشْجِي ذَكَرَ مُبَاحَثَةَ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ مَعَ الْعَلَامَةِ التَّفْتَازَانِيِّ عِنْدَ الْإِمِيرِ تِيْمُورِ خَانَ، وَرَجَعَ جَانِبَ الْعَلَامَةِ التَّفْتَازَانِيِّ، قَالَ الْمَوْلَى (خَوَاجَه زَادَه): وَإِنِّي كُنْتُ أَظُنُّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنِّي حَقَّقْتُ الْبَحْثَ الْمَذْكُورَ فَظَهَرَ أَنَّ الْحَقَّ فِي جَانِبِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ، فَكُتِبَتْ عِنْدَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ كِتَابِي، فَأَمَرَ لِبَعْضِ خُدَّامِهِ بِإِحْضَارِ ذَلِكَ الْكِتَابِ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ السَّفِينَةِ، فَطَالَعَ الْمَوْلَى عَلِيَّ الْقُوشْجِي تِلْكَ الْحَاشِيَّةَ فَاسْتَحْسَنَهَا، فَلَمَّا لَقِيَ الْمَوْلَى الْمَذْكُورَ السُّلْطَانِ (مُحَمَّدَ خَانَ) قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ: كَيْفَ شَاهَدْتَ خَوَاجَه زَادَه؟ قَالَ: لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَجَمِ وَالرُّومِ، قَالَ السُّلْطَانُ مُحَمَّدَ خَانَ: لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَرَبِ أَيْضًا، يُقَالُ: إِنَّ

المولى (عليّ الطوسي) (ت ٨٧٧هـ) لما ذهب الى بلاد العجم لقي هناك المولى عليّ القوشجي، وقال له: إلى أين تذهب؟ قال: إلى بلاد الروم، قال: عليك بالمدارة مع الكوسج، يُقال له: خواجه زاده؛ فإن معلوم الرجل عنده كالمجهول، فعمل المولى عليّ القوشجي بوصيته، وزوج بنته من ابن المولى (خواجه زاده)، وزوج أيضاً المولى خواجه زاده بنته من ابن بنت المولى عليّ القوشجي، وهو المولى قطب الدين،... وقد جمع عشرين متناً في مجلدة واحدة، كل متن من علم، وسماه (مخبوب الحماثل)، وكان بعض غلمانه يحمله ولا يفارقه أبداً، وكان ينظر فيه كل وقت، يُقال إنه حفظ كل ما فيه من العلوم، توفي بمدينة قسطنطينية سنة (٨٧٩هـ)، ودفن بجوار أبي أيوب^(١)، وظهر أنه عاش فترة شبابه ونشأته بسمرقند في ظل حكم التيموريين، ومرحلة قضاها بين الممالك التركية في بلاد ما وراء النهر، والمرحلة الأخيرة من حياته قضاها عند العثمانيين أيام السلطان (محمد الفاتح).

- مؤلفاته:

لقد صنف عليّ القوشجي مؤلفات كثيرة، هي^(٢):

١ - شرح التجريد، وهو شرح عظيم لطيف في غاية اللطافة، لخص فيه فوائد الاقدمين أحسن تلخيص وأضاف إليها زوائد وهي نتائج فكره مع تحرير سهل واضح، وأهداه إلى السلطان أبي سعيد خان، والتجريد لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ).

٢ - الرسالة المحمدية في علم الحساب.

٣ - الرسالة الفتحية في الهيئة البسيطة، في علم الهيئة.

٤ - حاشية على حاشية أوائل شرح الكشاف للعلامة التفتازاني.

(١) الشقائق النعمانية: ١ / ٩٧، البدر الطالع: ١ / ٤٩٦.

(٢) ينظر مقدمة عنقود الزواهر، عفيفي: ٤٦ - ٥٢، الأعلام: ٥ / ٩... وغيرها.

- ٥ - كتاب عنقود الزواهر في الصّرف.
- ٦ - رسالة في مباحث الحمد، حقق فيها كلمات السيّد الشريف في المباحث المذكورة في حواشيه على شرح المطالع.
- ٧ - جواهر التفسير، وهو تفسير الزهراوين.
- ٨ - رسالة في «تعيين موضوعات العلوم».
- ٩ - حاشية على أوائل التلويح في أصول الفقه.
- ١٠ - شرح الرسالة الوضعية، وذكرها الزركلي بقوله: حاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية في الوضع، وهو وهم.
- ١١ - مسرة القلوب في دفع الكروب، في علم الهيئة، مختصر.
- ١٢ - شرح الكافية والشافية والحاجية بالفارسية.
- ١٣ - تاريخ آيا صوفية.
- ١٤ - رسالة دار الحياة، وقيل: هي الرسالة الفتحية السابقة.
- ١٥ - فائدة في أشكال عطار.
- ١٦ - رسالة في حل إشكال القمر.
- ١٧ - رسالة في علم النجوم.
- ١٨ - الأجرام السماوية.
- ١٩ - في علم الزيج.
- ٢٠ - رسالة في السياحة.
- ٢١ - رسالة الامتحان في علم البيان، وهي رسالة صغيرة في البلاغة.

- شيوخه:

تتلمذ الشيخ القوشجي على مجموعة من العلماء، هم:

١ - قاضي زاده الرومي: قال الزركلي هو: موسى بن محمد بن القاضي محمود الرومي، صلاح الدين المعروف بقاضي زاده موسى جلبي، عالم بالرياضيات والفلك والحكمة، من أهل (بروسه)؛ كما يكتبها الأتراك بالحروف العربية، وكانت في أيام صاحب الترجمة تكتب: (بروصا)، سافر إلى خراسان وما وراء النهر، وكان في شیراز سنة (٨١١هـ)، وفي سمرقند سنة (٨١٥هـ)، وعهد الأمير (ألغ بك) إلى غياث الدين جمشيد بإنشاء (رصد) في سمرقند، فتوفي غياث الدين (سنة ٨٣٢) قبل إتمامه، فتولاه قاضي زاده، ولم تعرف وفاته، وإنما المعروف أنه مات قبل إتمام الرصد، وأكمّله بعده علي القوشجي (المتوفى سنة ٨٧٩)، ومصنفات قاضي زاده المعروفة كلها عربية، منها (شرح التذكرة) في الفلك، رأيت في مكتبة اللورنزيانة بفلورنس (رقم ٢٧١ شرقي) أنجزه في شیراز سنة (٨١١هـ)، و(شرح أشكال التأسيس) للسمرقندي في الهندسة، أكمله في سمرقند سنة (٨١٥هـ)، و(حاشية على شرح الهداية)، علّق بها على شرح الهروي لهداية الحكمة للأبهري، و(شرح الملخص) في الهيئة^(١).

٢ - الأمير ألغ بك: وهو ابن الأمير شاهرخ ابن الأمير تيمور كور كان مؤسس مملكة التيموريين، وهي الإمبراطورية التي ظهرت في بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) في القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وهي من ضمن ممالك الأتراك، ونشأت هذه المملكة عام (٧٩٥ - ١٣٩٢م) حينما قضى الأمير تيمور كور على جميع أسرة آل المظفر، واستولى على جميع ولاية فارس، وسيطر على خوارزم وسمرقند والعراق وفارس وهرات وتركستان والروم، وما عام (٨٠٧هـ - ١٤٠٤م) وتولى الميرزا

(١) الأعلام: ٧/ ٣٢٨، معجم المؤلفين: ١٣/ ٤٧،

شاهرخ ابنه السلطنة، ثم أعطاها الأخير إلى الميرزا ألغ بك أكبر أبنائه، فحكم نيابة عن والده بلاد ما وراء النهر وتركستان مدة (٤٤) سنة من عام (٨٠٩ هـ - ٨٥٣ هـ)، وكان القوشجي معاصراً للأمير ألغ بيك أثناء حكمه، حيث قرب القوشجي واتخذه تلميذاً له، وكان يخاطبه بقوله (يا بني)^(١).

تلاميذه: تتلمذ عليه العديد من العلماء، منهم:

١ - خليل بن نور الله، المعروف بمنلا خليل، الشافعي، نزيل حلب، المتوفى سنة (٩٠٨ هـ)، وهو تلميذ منلا علي القوشجي. وصنف مؤلفات عدة، منها: رسالة الفتوح في بيان ماهية النفس والروح، وتوفي بحلب^(٢).

٢ - المولى العالم الفاضل علاء الدين قاسم بن أحمد بن محمد الجمالي، المتوفى قاضياً بقسطنطينية سنة (٩٠٢ هـ)، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى المولى علي القوشجي، ثم صار مدرساً ببعض المدارس، إلى أن صار قاضياً بقسطنطينية سنة (٩٠١ هـ) بعد المولى كرماستي وكان مشغلاً بالعلم، كثير الحفظ، له: حاشية شرح الفرائض للسيد... وغير ذلك^(٣).

٣ - المولى العالم الفاضل لطف الله بن حسن التُّوقاتي، الشهير بملا لطفی، المقتول بقسطنطينية في سنة (٩٠٠ هـ)، قرأ على المولى سنان باشا وتخرج عنده، ولما أتى المولى علي القوشجي الروم، أرسله المولى سنان باشا إليه، وقرأ عليه العلوم الرياضية بواسطته ورباه سنان باشا عند السلطان الفاتح فجعله أميناً على خزانة كتبه، وكان السلطان يسأله عن شبهاته^(٤).

(١) تاريخ الترك في آسيا الوسطى: ٢١٣، شرفنامه: ٢ / ٦٥، ٨٨، ١١٠، مقدمة عنقود الزواهر، عفيفي: ٢٧.

(٢) سلم الوصول: ٢ / ٨٧.

(٣) الفوائد البهية: ٣ / ٢٠.

(٤) م. ن: ٣ / ٤٠.

٤ - المولى الفاضل سنان الدين يوسف بن خضر بك، المعروف بسنان باشا، المتوفى بقسطنطينية سنة (٨٩١هـ)، وله سبع وأربعون سنة، قرأ على والده ثم صار مدرساً بأدرنة، جعله السلطان محمد خان معلماً لنفسه، ومال إلى صحبته وكان لا يفارقه، ولما جاء القوشجي حرّض السلطان على تعلم الرياضيات منه، فأرسل هو المولى لطفي من تلامذته إليه فقرأ عليه وأجيز كل ما سمع منه حتى أكمل الرياضيات^(١).

٥ - الشيخ العارف بالله نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، المتوفى بهراة سنة (٨٩٨هـ) وله إحدى وثمانون سنة، وكانت ولادته ببلدة جام سنة (٨١٨)، كان جده محمد الدشتي من أصفهان من محلة دشت، ثم خرج إلى جام وتوطن بها، وكان أبو نظام الدين قاضياً بها فجاء به في صغره إلى هراة، ثم حضر المولى الجامي في درس المولى جنيد مدرس النظامية، ثم وصل إلى المولى خواجه (علي السمرقندي)، وكَمَّلَ مطالعته عنده، وورد أنه جرت بينهما مباحثة في مسألة بكتاب (شرح التجريد)، وغلب الجامي فيها أستاذه القوشجي، ثم وصل إلى درس المولى (محمد الجاجرمي) وتباحث معه، ثم وصل إلى خدمة المولى (قاضي زاده الرومي) فأعجبه واستحسن كلامه، وصار من أفاضل عصره في العلم، ثم سلك وتلقن الذكر من الشيخ (سعد الدين الكاشغري) واصطحب مع خواجه (عبيد الله) وانتسب إليه وبلغ صيت فضله إلى الآفاق، فدعاه السلطان (بايزيد خان) إلى مملكته فأجاب، ثم اعتذر لعلّة الطّاعون في الروم، وله مؤلفات منها: شرح الكافية، وتفسير أوائل القرآن وكتاب شواهد النبوة ونفحات الأنس... وغير ذلك من الفارسيات نظماً ونثراً... إلى خمسين مصنفاً^(٢).

(١) م.ن: ٣ / ٤٣١.

(٢) سلم الوصول: ٢ / ٢٥١.

٦ - قاسم بن أحمد الرومي: قاسم بن أحمد بن محمد، الفاضل الكامل المولى قوام الدين الجمالي الرومي الحنفي، اشتغل بالعلم، واتصل بخدمة المولى علي بن محمد القوشجي، ودرس بإحدى الثماني^(١).

٧ - الشيخ شهاب الدين أحمد البرجندي، المتوفى سنة (٨٥٦هـ) عن خمسين سنة، كان من أصحاب الشيخ سعد الدين الكاشغري عالمًا بالشرعة والطريقة تقيًا زاهدًا، قرأ على الشمس أحمد الجاجرمي ومولانا علي السمرقندي، وسمع الحديث من أبي نصر بارسا، ثم سلك مسلك التصوف، فصحب الشيخ زين الدين الخوافي وبهاء الدين عمر، ثم اتصل بشيخه سعد الدين المذكور، ولازمه كثيرًا إلى أن أكمل الطريق، وأجاز له بالإرشاد، ذكره صاحب الرشحات^(٢).

مَحَمَّدُ الْحَفَنِيِّ (الْمَحْشِي الْأَوَّلُ)

هُوَ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ الْمَدَقُّقُ، الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى قُطْبٌ وَقْتِهِ، الْمُحَدِّثُ، الْفَقِيهُ، الْفَرَضِيُّ، النَّحْوِيُّ الْبَيَانِيُّ، الرَّيَاضِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَفَنِيِّ (أَوْ الْحَفْنَائِيِّ)^(٣) نَجْمُ الدِّينِ (ت ١١٨١هـ)، وُلِدَ بِـ(حَفَنَةِ) قَرْيَةٍ مِنْ قَرْيِ مِصْرَ قَرِيبَ (بَلْبِيسَ) سَنَةِ إِحْدَى وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ وَدَخَلَ الْأَزْهَرَ، وَحَفِظَ الْمَتُونَ وَاجْتَهَدَ فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ، حَتَّى مَهَّرَ، وَاشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ عَلَى مَنْ بِهِ مِنَ الْفَضْلَاءِ كـ(الشَّهَابِيِّينَ): أَحْمَدَ الْمُلَوِّيَّ (ت ١١٨١هـ) وَأَحْمَدَ الْجَوْهَرِيَّ (ت ١١٨١هـ)، وَالسَّيِّدَ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ

(١) م.ن: ١ / ٢٩٤.

(٢) سلم الوصول: ١ / ٢٧٤.

(٣) قال الزركلي: اشتهر صاحب الترجمة بالحفني والحفناوي، وكان يتسمى بهما، وعندى مخطوطة من رسالته في أسماء أهل بدر، يقول في مقدمتها: (فقير ربه المغني، عبد مولاه محمد الحفني) ونموذج من خطه: (محمد بن سالم الحفناوي) فكلاهما صحيح.

البليدي (ت ١١٧٦ هـ)، والشمس محمد بن محمد البديري الدميطي (ت ١١٤٠ هـ)، وأجازوه بالافتاء والتدريس، فدرّس الكتب الدقيقة من غالب الفنون، وكان في ضيق من العيش، فاشتغل بنسخ الكتب ثم من الله عليه بكرامات، فترك النسخ فأقبلت عليه الدنيا، وكان يتردد إلى زاوية الشيخ (جاهين الخلوتي) وأخذ الطريقة الخلوتية عن القُطب مصطفى بن كمال الدين البكري (ت ١١٦٢ هـ) وتربى على يديه، وتولى التدريس في الأزهر، وولي مشيخته.

وَأَلَفَ التَّالِيفَ النَّافِعَةَ مِنْهَا: الثَّمَرَةُ الْبَهِيَّةُ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ الْبَدْرِيَّةِ، وَأَنْفُسُ نَفَائِسِ الدُّرَرِ وَهِيَ حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ لِابْنِ حَجَرٍ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ رِسَالَةِ الْوَضْعِ^(١)، وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْسُّيُوطِيِّ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى حَاشِيَةِ الْحَفِيدِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الرَّحْبِيَّةِ لِلشَّيْخِ الشُّورِيِّ، وَرِسَالَةٌ فِي التَّقْلِيدِ فِي الْفُرُوعِ، وَفَرَاغُ عَوَائِدِ جَبْرِ (حَاشِيَةٌ فِي الْحَسَابِ)،... وَغَيْرَهَا، وَغَالِبُ حَوَاشِيِ أَخِيهِ الْجَمَالِ يَوْسُفَ مَأْخُودَةً مِنْهُ، وَكَانَ يُدَرِّسُ أَوَّلًا بِالسَّنَانِيَّةِ وَبِالْوَرَّاقِينَ، ثُمَّ فِي الطَّبْرَسِيَّةِ دَاخِلَ بَابِ الْجَامِعِ، ثُمَّ لَمَّا تُوُفِّيَ الْجَمَالُ عَبْدُ اللَّهِ الشُّبْرَاوِيُّ (ت ١١٧١ هـ) نَقَلَ التَّدْرِيسَ إِلَى مَحَلِّهِ دَاخِلَ الْجَامِعِ، وَكَانَ يَحْضُرُ دَرَسَهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِمِائَةِ طَالِبٍ، حَسَنَ التَّقْرِيرِ ذَا فَصَاحَةٍ وَبَيَانٍ، شَهْمًا مُهَابًا مُحَقَّقًا مُدَقَّقًا يَهْرَعُ إِلَيْهِ النَّاسُ جَمِيعًا، وَاشْتَهَرَتْ طَرِيقَةُ الْخُلُوتِيَّةِ عَنْهُ فِي مَشْرِقِ الْأَرْضِ وَمَغْرِبِهَا فِي حَيَاتِهِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي الْقَاهِرَةِ فِي (١٧) مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٢).

(١) وللشيخ محمد بن حسن العدوي الحمزاوي تقريرات على حاشية الرسالة العضدية للشيخ محمد الحفني مطبوعة بمصر عام ١٢٩٨ هـ.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٤ / ٥٠، الأعلام: ٦ / ١٣٤، معجم المؤلفين: ١٠ / ١٤، هدية العارفين: ٢ / ٣٣٧، معجم المطبوعات العربية: ٢ / ٧٨١، ٢٠٢٩.

الدسوقي (المحشي الثاني)

هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَرَفَةَ الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، من علماء العربية، مشارك في الفقه والكلام والمنطق والهيئة والهندسة والتوقيت، من أهل (دسوق) من قرى مصر، وجاء القاهرة وحفظ القرآن وجوّده علي الشيخ محمد المنير (ت ١١٩٩هـ)، ولازم دروس الشيخ علي الصعيدي (ت ١١٨٩هـ) والشيخ الدردير (ت ١٢٠١هـ) وغيرهما وتلقى عن حسن الجبرتي (ت ١١٨٨هـ) علم الحكمة والهيئة والهندسة، وتصدّر للإقراء والتدريس، وكان فريداً في تسهيل المعاني وتبيين المباني، مع لين جانب وديانة وحسن خلق وتواضع وعدم تصنع، لا يرتكب ما يتكلفه غيره من التعاطف وفخامة الألفاظ، وما زال على حاله في الإفادة والإفتاء إلى أن تعلق، وتوفي في الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة (١٢٣٢هـ)، وكان من المدرسين في الأزهر، له كتب، منها: الحدود الفقهية في فقه الإمام مالك، وحاشية على مغني اللبيب لابن هشام الانصاري في النحو، كان الشيخ محمد الدسوقي قد كتب هذه الحاشية على هامش نسخة من المغني، ثم جرده ولده الشيخ مصطفى، وفرغ من تجريدتها سنة ١٢٣٣هـ، وحاشية على شرح سعد الدين التفتازاني على التلخيص في البلاغة، وحاشية على شرح الدردير (ت ١٢٠١هـ) لمختصر خليل (ت ٧٧٦هـ) في فروع الفقه المالكي، وحاشية على شرح محمد السنوسي (ت ١٢٧٦هـ) على مقدمة (أمّ البراهين) في العقائد، وحاشية على شرح البردة لجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ)، وحاشية على شرح الرسالة الوضعية، وحاشية على تحرير القواعد المنطقية للرازي (ت ٧٦٦هـ)^(١).

(١) الأعلام: ٦/ ١٧، معجم المؤلفين: ٨/ ٢٩٢، معجم المطبوعات: ٢/ ٨٧٥.

دراسة موجزة في الرسالة الوضعية وشرحها

لقد ألف القاضي العَصْدُ هذه الرسالة الصغيرة المشتملة على: مُقَدِّمَةٍ وتقسيمٍ وخاتمةٍ، تكلَّم في (المقدمة) عن أقسامِ الوَضْعِ للألفاظِ بحسَبِ العمومِ والخصوصِ، فمنها ما وُضِعَ وضعاً خاصّاً لموضوعٍ له خاصٌّ كـ (الأعلام الشخصية)، ومنها ما وُضِعَ عامّاً لموضوعٍ له عامٌّ كـ (أسماء الأجناس)، ومنها ما وُضِعَ عامّاً لموضوعٍ له خاصٌّ كـ (المبهمات من الأسماء والحروف)، ولقد أقام هذه القسمة على العلاقة بين المعنى الذي يتصوره الواضع والمعنى الموضوع له، وبين أن القسم الثالث من أقسام الوَضْعِ كان - نتيجة مزاحمة المعاني عليه لكثرة المُشَخَّصَاتِ الموضوع لها اللفظ - محتاجاً إلى قرينة تزيل الإبهام عنه، كاحتياج الضمائر إلى قرينة التكلم والخطاب والغيبة، واحتياج اسم الإشارة إلى قرينة الإشارة الحسية، واحتياج الاسم الموصول إلى جملة الصلّة، واحتياج الحرف إلى الضميمة.

وبعد أن انتهى من المُقَدِّمَةِ شرَّع في تقسيم الألفاظ الموضوعية وفق ما تقدّم إلى قسمين:

- ما مدلوله كليّ، وهو المصدرُ واسم الجنسِ والمشتقُّ والفعلُ.

- وما مدلوله جزئيّ، وهو العلمُ والضميرُ واسم الإشارةِ والاسم الموصولِ والحرفُ.

وبعد ذلك وجدَ لزماً عليه أن يُفرِّق بين هذه الأنواع، فبدأ بـ (الخاتمة) التي اشتملت على (اثني عشر) تنبيهاً، حاول في أغلبها أن يبيّن أن هذه الأنواع وإن اشتركت في الوَضْعِ والمعنى الموضوع له إلا أن بينها نقاطاً اختلافٍ باعتبارِه صارت مباحث مُستَقِلَّةً، ففرَّق بين علم الشخصِ وعلم الجنسِ واسم الجنسِ، وبين الضميرِ واسم الإشارةِ والموصولِ من جهةٍ والحرفِ من جهةٍ أُخرى، كما فرَّق بين الضميرِ واسم

الإشارة والموصول، ونَبَّهَ إلى الفرقِ بين وَضْعِ الأسماءِ والأفعالِ من جهةٍ والحروفِ من جهةٍ أُخرى، وكذلك فَرَّقَ بينَ معنى الاسمِ والفِعْلِ وأَثَرِ ذلكِ في وظيفتهما النَّحْوِيَّةِ، فالاسمُ يَقَعُ مسنداً ومسنداً إليه، في حين أنَّ الفعلَ لا يَقَعُ إلاَّ مسنداً، والحرفُ لا يكونُ مسنداً ولا مسنداً إليه، وأَرْجَعَ ذلكَ كُلَّهُ إلى الفرقِ في معانيها الوضعية، ونَبَّهَ إلى الفرقِ بينَ المشتقِّ والفعلِ، فَمَعَ أنَّ كليهما يُدْلَانِ على الحدثِ إلاَّ أنَّ المشتقَّ اسمٌ ويمارسُ وظائفَ الأسماءِ، في حين أنَّ الفعلَ وإنْ دَلَّ على الحدثِ إلاَّ أَنَّهُ لا يمارِسُ تلكَ الوظائفَ، وأشارَ إلى الفرقِ بينَ المعنى المُركَّبِ للمشتقِّ والمعنى المُركَّبِ للتركيبِ الفعليِّ، في قولنا: (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ قامَ أبوه)، وتوقَّفَ عندَ السَّبَبِ في عدمِ وقوعِ الجملةِ الفعليةِ خبراً من حيثُ هِيَ جملةٌ إلاَّ إنْ أُولِّتْ بمفردٍ، كما هُوَ الأصلُ في الجملِ التي لها مَحَلٌّ من الإعرابِ، كما أشارَ إلى الفرقِ بينَ احتياجِ الموصولِ إلى الصَّلَةِ واحتياجِ الحرفِ إلى الضَّمِيمَةِ، ولذا كَانَ الموصولُ اسماً والثاني حرفاً، وبعدَ أنْ بَيَّنَّ هذه الفروقَ الأساسيةَ المهمَّةَ، أشارَ إلى قانونٍ كُلِّيٍّ يَتَعَلَّقُ بالألفاظِ وهي موضوعَةٌ، والألفاظُ وهي مستعملةٌ، فأَيُّ إطلاقٍ يقومُ على استعمالِ الألفاظِ خارجةً عن معانيها الوضعيةِ فهو مجازٌ خارجٌ عن أَصْلِ الوَضْعِ، فقدِ يُسْتَعْمَلُ الاسمُ الموصولُ لظَرْفِ خِطَابِيٍّ استعمالَ الأعلامِ الشخصيةِ، وقد يَأْتِي اسمُ الإشارةِ دالاً على معنى كُلِّيٍّ، فهذا الفرقُ بينَ الوضعِ والاستعمالِ يَمْنَعُ دَارِسَ اللغةِ مِنَ الوقوعِ في الاشتباهِ الدلاليِّ والوظيفيِّ لتلكَ الرُّمُوزِ اللُّغَوِيَّةِ.

وأَمَّا شارِحُ هذه الرسالةِ فكانَ يَعْكِفُ على تفسيرِ عبارةِ القاضي العَصْدِ تفسيراً يُجَلِّي أسرارَها، ويُوَضِّحُ مستغلقَها، ويَكْشِفُ عن مرجعيَّاتِ ضمائرها، ويقيمُ الأدلَّةَ على صِحَّةِ تقريراته وقوانينه، ويعترضُ على بعضِ من عباراته ونصوصه، من خلالِ شرحٍ دقيقٍ خالٍ من الحشوِّ والزَّيادةِ، وتحقيقٍ علميٍّ مليءٍ بالمعاني المُكثِّفةِ الدالَّةِ،

مِمَّا اسْتَدْعَى ذَلِكَ الشَّرْحُ الدَّقِيقُ أَنْ يَقُومَ كُلُّ مَنْ الْحَفَنِيُّ وَالدَسُوقِيُّ بِكِتَابَةِ تَعْلِيقَاتٍ عَلَى عِبَارَاتِهِ، وَتَوْضِيحَاتٍ لِمَرَامِيهِ، نَتِيجَةً اشْتِهَارِ الْكِتَابِ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَاسْتِحْوَاذِهِ عَلَى مَقَرَّاتِ الْمَدَارِسِ فِي رُبُوعِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، فَلَا نَكَادُ نَجِدُ بِلَدًا خَلَا مِنْ نُسْخِ هَذَا الْكِتَابِ، فَلَا غَرَابَةَ أَنْ تَكْثُرَ التَّعْلِيقَاتُ وَالنَّقَدَاتُ عَلَيْهِ.

مَنْهَجُ التَّحْقِيقِ

لقد اعتمدنا في تحقيق (شرح الرسالة الوضعية) على جملة من المبادئ، ونُجملُها بالآتي:

١ - لقد كتبنا متن (الرسالة الوضعية) للقاضي العُصْدِ بين قوسين هلالين، بلونٍ عميقٍ تمييزاً له عن كلام الشَّارِحِ السَّمَرَقَنْدِيِّ.

٢ - لما كان (شرح الرسالة الوضعية) للسمرقنديّ محتوياً على عباراتٍ تحتاجُ إلى توضيحٍ وشرحٍ، وكان العلاّمتان الحفنيّ والدسوقيّ قد كتبا حاشيتين عليها، عمَدْتُ إلى ذِكْرِ ما يحتاجُ إليه الشَّرْحُ منهما لتوضيح عباراتِهِ وبيان فوائده ورموزه مُعْتَمِداً بشكلٍ أكبرَ على ما كتبه الدسوقيّ لتأخُّره زمنياً عن الحفنيّ ممَّا يُعْطِيهِ اطلاعاً كبيراً على عباراتِ الحفنيّ فيَعْمَدُ إلى نقده أو تغيير عباراتِهِ لتحقيقِ الإفادَةِ بشكلٍ أوضحٍ، كما أنَّ عباراتِهِ أسَلَسُ في توضيحٍ مرامي ومقاصدِ السَّمَرَقَنْدِيِّ الشَّارِحِ، وَذَكَرْتُ أرقامَ الصَّفَحَاتِ التي انتُخِبَتِ الحاشيةُ منها؛ لتسهيلِ عمليةِ المراجعةِ والوقوفِ على أمكنَةِ النِّصِّ الأصليِّ، مشيراً إلى الحفنيّ بالرَّمْزِ (ح)، وللدسوقيّ بالرَّمْزِ (د)، واعتمدنا على طبعة (المطبعة الخيرية) المؤرَّخة بعام (١٣٢٢هـ)، لقلَّةِ أخطائها الطَّبَاعِيَّةِ مقارنةً بالطبعاتِ الأُخْذِثِ منها، وقد يَمْنَحُنَا اللهُ تعالى القوَّةَ لِلْعَمَلِ على تحقيقِ تينِكَ الحاشيتينِ مستقبلاً؛ لِمَا يحتويانِهِ من تعليقاتٍ نفيسةٍ ومباحثٍ دلاليَّةٍ دقيقةٍ.

٣ - اعتمدنا على النُّسخَةِ (أ) لتكونَ أصلاً للنُّسخِ الأُخْرَى، إلَّا إذا كانَ هنالك سَقْطٌ أو مخالفةٌ صريحةٌ لبقيةِ النُّسخِ أو كلامٌ ضعيفٌ جداً لا يحتملُهُ مدلولُ الكلامِ وسياقه، فإنَّنا نَعْمَدُ إلى ذِكْرِهِ من بقيةِ النُّسخِ وَنَضَعُهُ في المتنِ بينَ معقوفتينِ [...] للدلالةِ على أَنَّهُ من النُّسخِ الأُخْرَى.

٤ - أَشْرْنَا فِي الْهَامِشِ عَلَى اخْتِلَافَاتِ النُّسخِ، مِمَّا يَجْعَلُ الْقَارِئَ الْكَرِيمَ مُطَّلِعاً عَلَى سَبْعِ نُسَخٍ عِنْدَ قِرَاءَةِ هَذَا الْعَمَلِ الْمُحَقَّقِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ كَانَ اخْتِلَافاً لَا يُذَكَّرُ، كَالْتَذَكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْأَخْطَاءِ الْإِعْرَابِيَّةِ الْعَائِدَةِ إِلَى ثِقَافَاتِ النُّسَخِ الْمُخْتَلِفَةِ.

٥ - لَمَّا كَانَ الشَّرْحُ الْمَذْكُورُ قَلِيلَ الْإِحَالَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ إِلَّا فِيمَا نَذَرْنَا، كَانَ عَمَلُنَا فِي ذَلِكَ الصَّدَدِ مَحْدُوداً، وَلَمْ نُخْرِجْ سِوَى آيَةٍ وَبَعْضِ عِبَارَاتٍ نَقَلْنَاهَا عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ، وَلَمْ نُتَرْجِمْ إِلَّا لِمَنْ ذَكَرَهُمْ مِنْهُمْ.

٦ - أَثْبَتْنَا أَرْقَامَ الْمَخْطُوطَةِ دَاخِلَ الْكِتَابِ، وَلَمْ أَضَعُهُ يَمِيناً أَوْ شِمَالاً، وَرَمَزْتُ لَوَجْهِ الْوَرَقَةِ الْأُولَى بِالرَّمْزِ (أ) وَلَظْهَرِهَا بِالرَّمْزِ (ب).

النَّسخُ المعتمدةُ في التحقيق

لقد اعتمدتُ في مقابلة المخطوطة على سبع نسخ، خمسة منها مخطوطة واثنتان مطبوعتان، ولا بدَّ من وصف كل منها على حدة، وهي:

١ - النسخة (أ)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة أوقاف الموصل المركزية، في خزانة (الحجيات)، ضمن مجموع تحت رقم (١٤ / ٢٢)، بقياس (٢٣ × ١٧) سم، وعدد أوراقه (١١٨) ورقة، وهي نسخة مكونة من (١٥) لوحة، جاء في ورقها الأولى ما نصُّه: هذه رسالة في الوضع لـ (علي القوشجي على متن قاضي عضد في الوضع)، وهذا وهم حصل في هذه النسخة، لأن المتن للقاضي العضد والشرح للسمرقندي وليس للقوشجي، وقد نسخها حسين ابن ملا محمد ابن زين الدين (...) ^(١) أغا، وانتهى من نسخها بتاريخ (١١٣٠ هـ) ^(٢).

٢ - النسخة (ب) وهي نسخة محفوظة في مكتبة أوقاف الموصل المركزية في خزانة (النبي شيت) ضمن مجموع تحت رقم (٣١ / ١٩) بقياس (٢١ × ١٧) سم، وقد صنَّفها أمين المكتبة بعنوان (شرح الرسالة العضدية) لأبي القاسم الليثي من علماء النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، وهي نسخة مكونة من (١٤) ورقة، وقد نسخها يحيى بن عبد الله الموصلي في سنة (١١٧٠ هـ)، وخطها جميل وواضح ^(٣).

٣ - النسخة (ج)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة أوقاف الموصل المركزية أيضاً، في خزانة (الخياط) ضمن موضوعات مختلفة تحت رقم (٧ / ١٥)، بقياس (٢٢ × ١٧) سم، وقد جاء على لوحها الأولى عنوان الكتاب (هذا كتاب المسمى بالقوشجي)،

(١) عليه طمس.

(٢) فهرس مكتبة أوقاف الموصل: ٣ / ١١٢.

(٣) م. ن: ٢ / ٢٤٦.

وهذا وهم أيضا كما سلف، وقد صنفها أمين المكتبة بعنوان (شرح الرسالة الوضعية العضدية) لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي الذي كان حيا سنة (٨٨٨هـ)^(١)، وعليها تملك يعود لعبد القادر بن محمد الصفار، وهي نسخة مكونة من (٢٣) لوحة، وقد كتب في اللوحة الثانية ما نصه: (هذا شرح الرسالة العضدية لمولانا عبد الكريم (...)^(٢) ندراني رحمه الله، وكاتبه ومالكه إبراهيم)، وفيها تملك آخر بما نصه: (كيف أقول ملكي والله ملك السموات والأرض، وأنا العبد الفقير الراجي إحسان ربه الجبار عبد القادر بن محمد الصفار، وذلك في سنة مائتين وثمان وثلاثين من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام (سنة ١٢٣٨هـ)، وقد سقط في التاريخ المكتوب لفظ (ألف) وثبت في المرقوم، ويظهر أن عبد الكريم المذكور قد كتب شرحا على الرسالة الوضعية كما يظهر من الهوامش الكثيرة التي ملأت جنبات المخطوط بأكمله، وفيها أيضا ما يفيد بانتقال التملك بالشراء الشرعي لأحمد بن الخياط، وجاء في نهاية المخطوط بأنه قد كتبه إبراهيم بن جندي بن حسين بن إبراهيم في قرية ديرك، سنة (١١٤٦هـ)، وذيله بيت لطيف نصه:

سبقى الخط مني في الكتاب وتبلى اليد مني في التراب

٤ - النسخة (د) التي طبعتها دار نور الصباح بعنوان (حاشية الدسوقي على الوضعية)!! وكتب تحتها: شرح الرسالة الوضعية تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي!!، مما يوهم أن الدسوقي شرح الرسالة الوضعية، في حين أن الشارح هو السمرقندي، وقد عني بطباعتها مرعي حسن الرشيد، في لبنان، عام ٢٠١٢م، وبلغت صفحاتها (٢٥٨) صفحة، وهي نسخة مليئة بالأخطاء الطباعية.

(١) م.ن: ٥ / ٦٩.

(٢) عليه طمس.

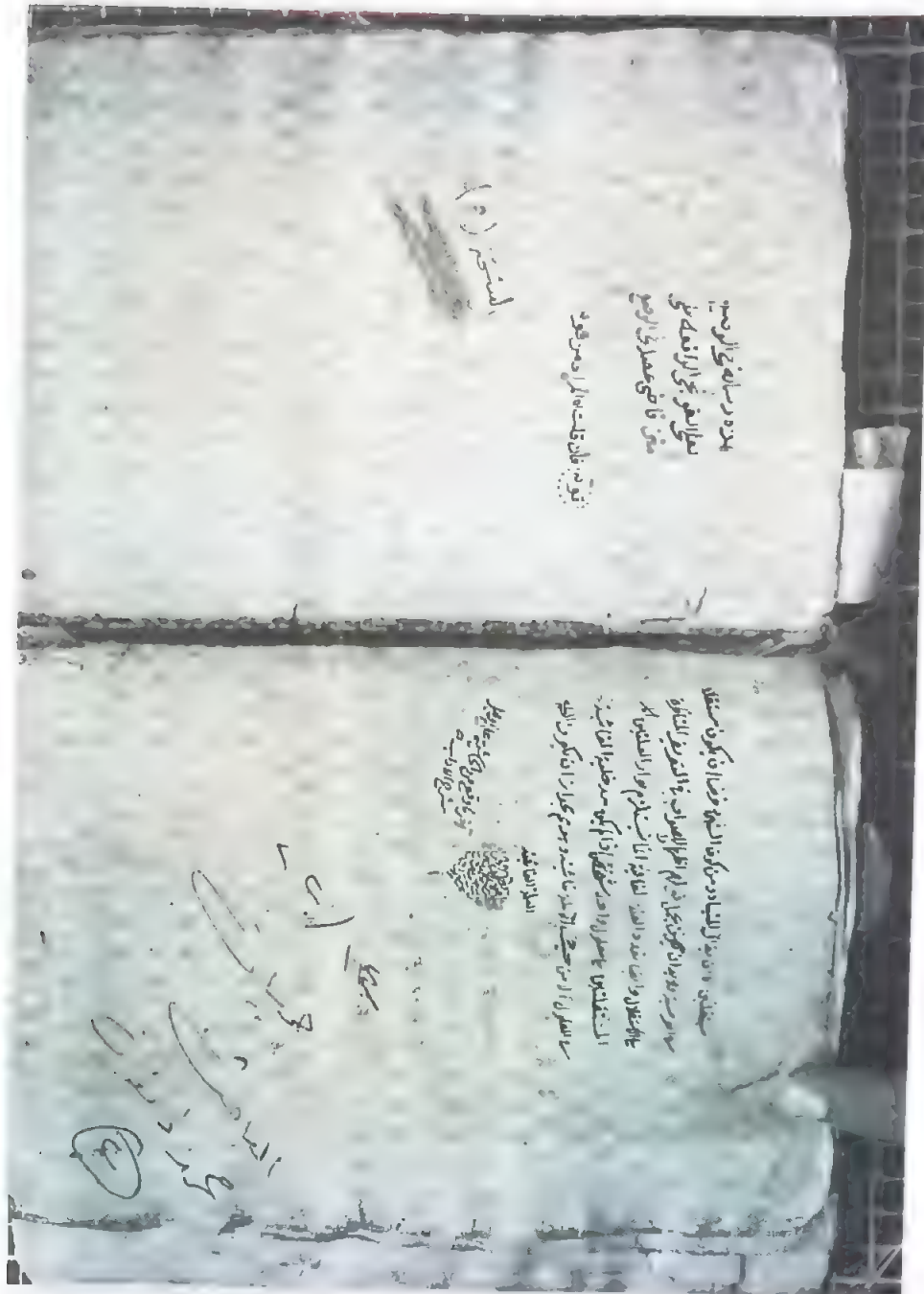
٥ - النسخة (هـ) التي طبعتها طبعة أولى المطبعة الخيرية بعنوان (حاشية العلامة محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، تلك المطبعة التي تعود لمالكها السيد عمر حسين الخشاب، في القاهرة عام ١٣٢٢هـ، وقد وقع شرح أبي الليث السمرقندي في الهامش، وجاءت حاشيتا الحفني والدسوقي أسفل متن الكتاب، وهي نسخة جيدة، لكنها خالية من المقابلة.

٦ - النسخة (ز)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود/ قسم المخطوطات، تحت رقم (٤١٤)، وهي نسخة متاحة على الشابكة على موقع مكتبة مصطفى الألكترونية، جاء على غلافها الأول: (لصاحبه الفقير المحتاج إلى رحمة ربه الغني سليمان بن تركي)، وفي الورقة الثانية ما نصه: (هذا كتاب مولانا علي قشجي على العضدية) وهو وهم، وقد خلت هذه النسخة من تاريخ يحدد زمن الانتهاء من نسخها، وخطها واضح وجميل، إلا أنها اشتملت على الكثير من الأخطاء النسخية.

٧ - النسخة (ط)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود/ قسم المخطوطات، تحت رقم (٦٨٣٥، ق ١٣٧٨)، وهي نسخة متاحة على الشابكة على موقع مكتبة مصطفى الألكترونية، وكتب على غلافها: (هذه الرسالة العضدية وشرحها للعلامة السمرقندي قدس الله روحهما في علم الوضع بالتمام والكمال)، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة (١٢٥٩هـ)، وناسخها إبراهيم بن الحاج مراد المدرس بحماه، وعدد أوراقها (٣٤) ورقة، وقد كتبت بخط نسخي جميل وواضح، ورصعت بالحواشي والتعليقات من حاشية الحفني.

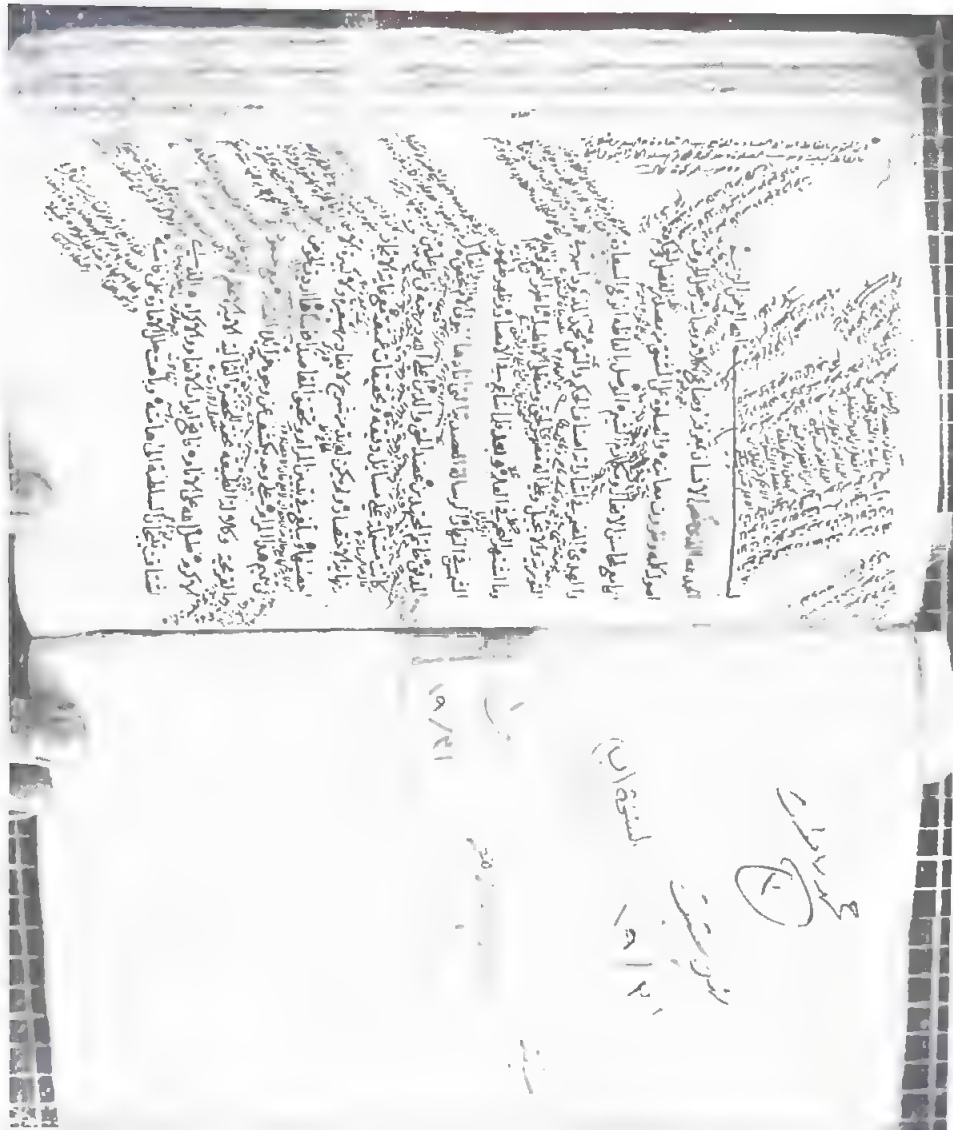
نماذج من النسخ المخطوطة

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

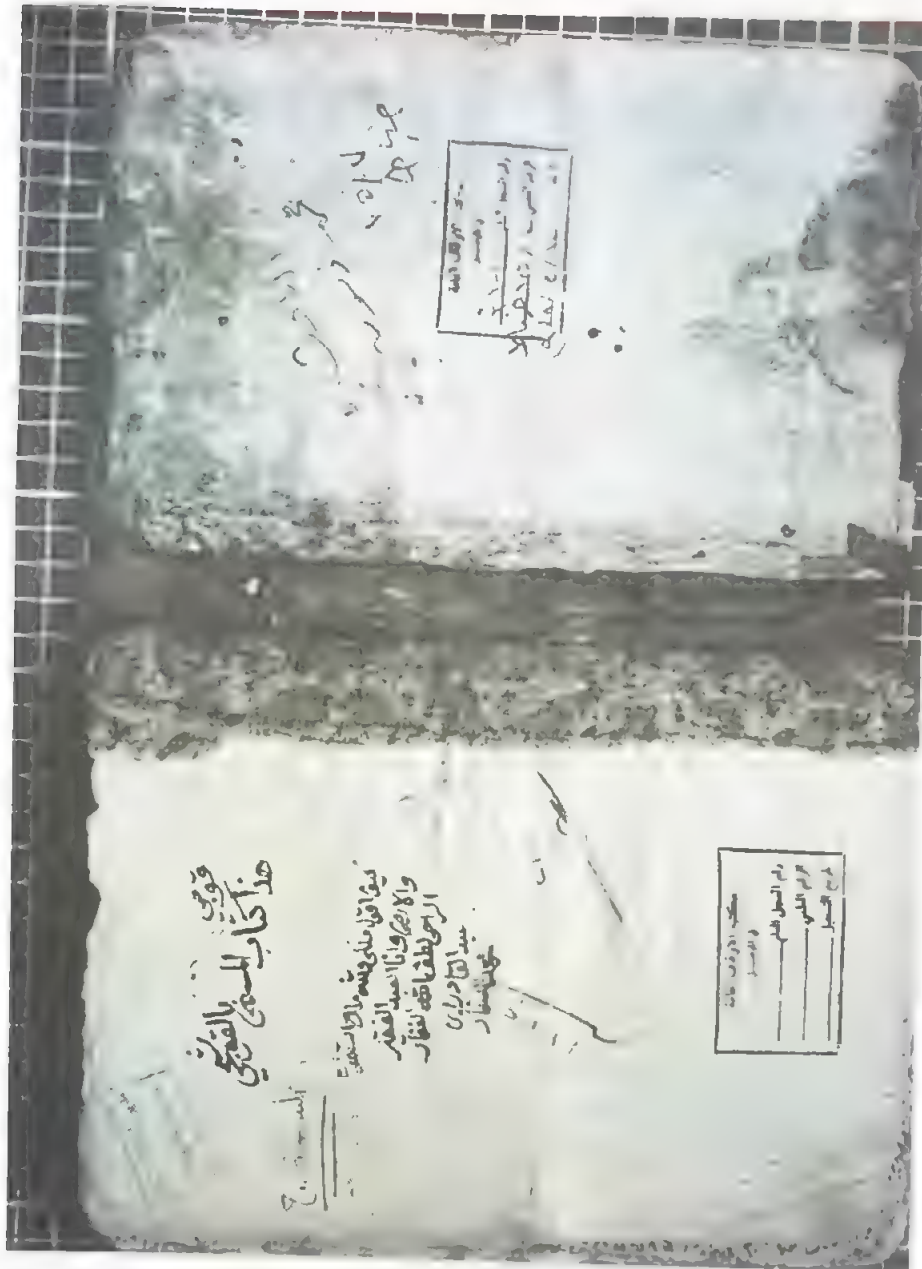


[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة ب



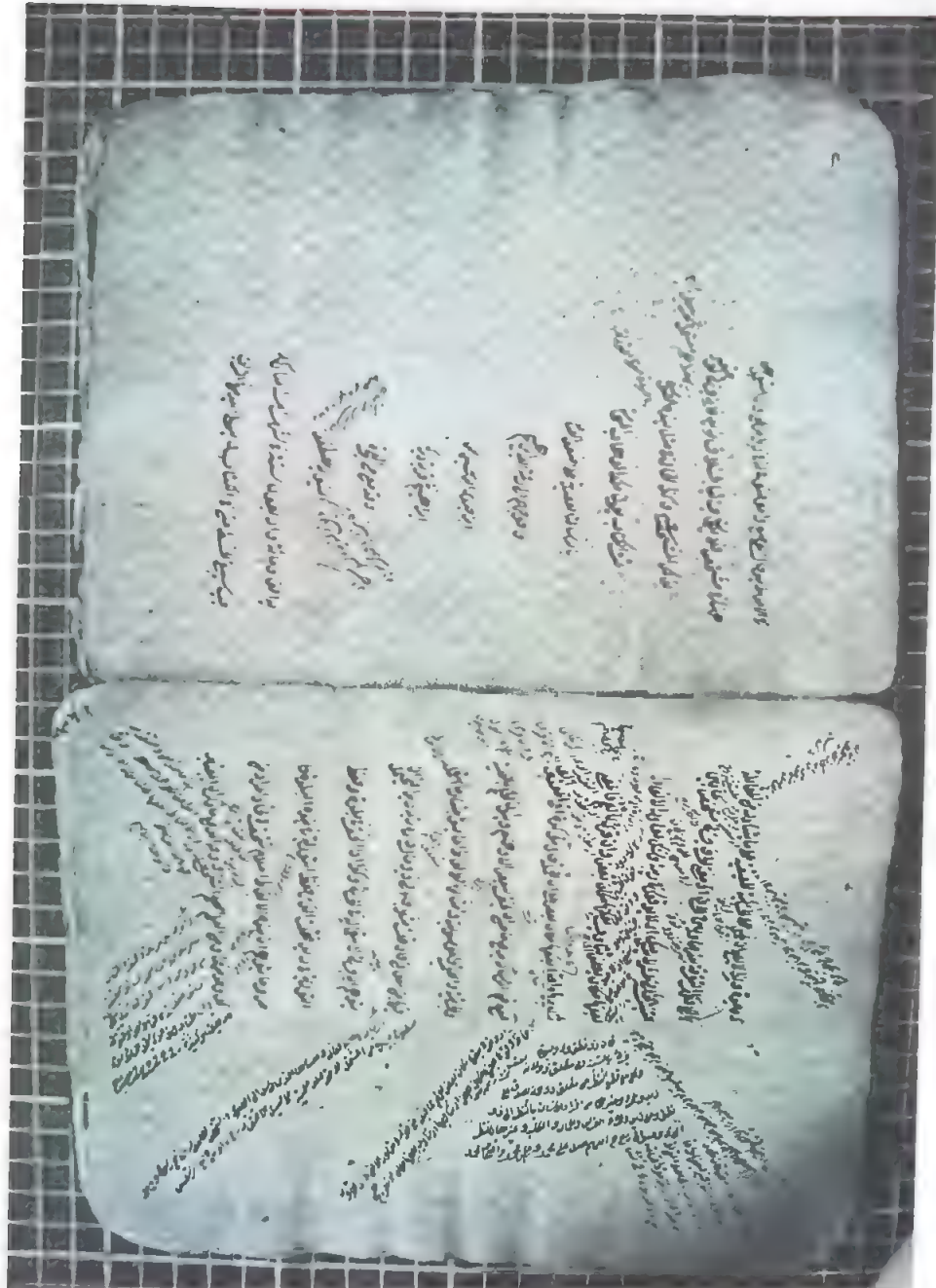
الصفحة الأولى من النسخة ج



الصفحة الثانية من النسخة ج



الصفحة الأخيرة من النسخة ج



الصفحة الأولى من النسخة ط



الصفحة الثانية من النسخة ط.



وظهر ظهور الشمس في النهار

المشوبة التي لها المولد

والظاهر المرفوع

الحق الذي اعلى

عليه وكانت مثله على سائر

عرقه وقتها فبقه مع غابة

التي انما لم يمتد له

بدمت شمع لوياد

احصاه وبلغ في تبيين

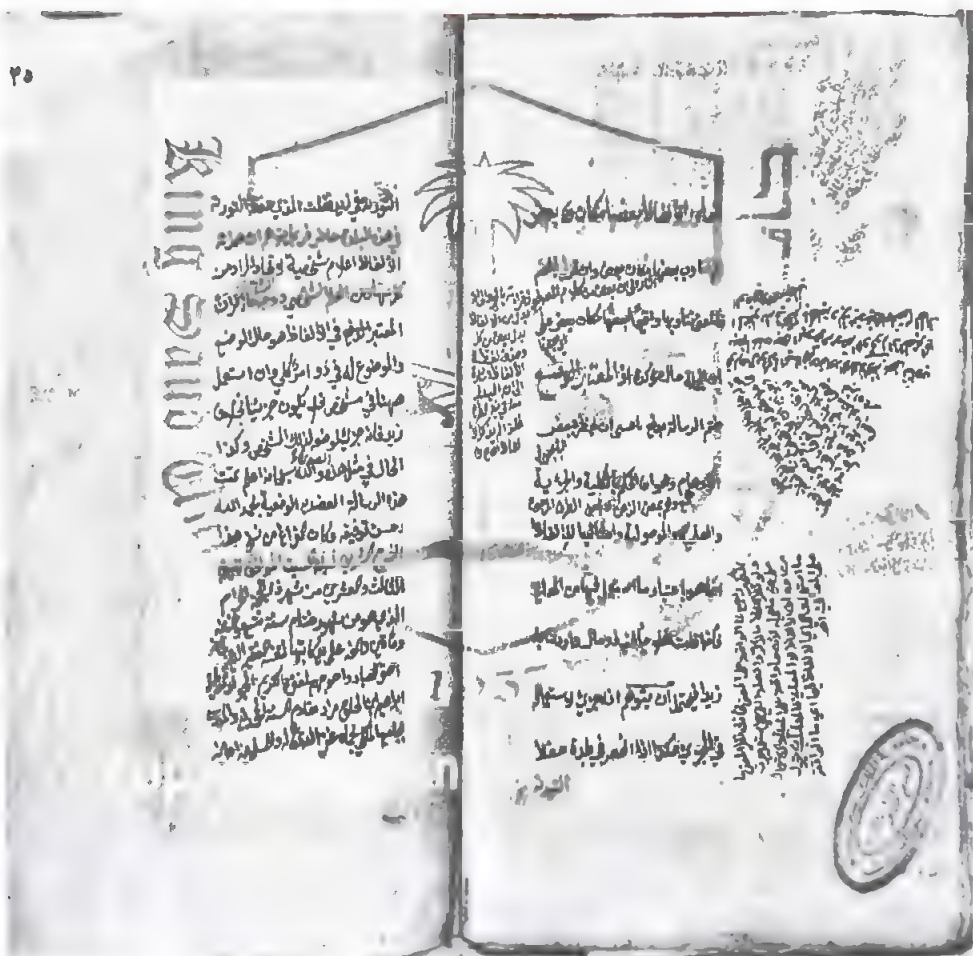
القاصد انصاه

هذا الم على دية

نظير

الحق الذي اعلى
عليه وكانت مثله على سائر
عرقه وقتها فبقه مع غابة
التي انما لم يمتد له
بدمت شمع لوياد
احصاه وبلغ في تبيين
القاصد انصاه
هذا الم على دية
نظير

الصفحة الأخيرة من النسخة ط.



الصفحة الثانية من النسخة ز



بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الحمد لله الذي خصَّ^(٢) الإنسان^(٣) بـ^(٤) معرفة^(٥) أوضاع الكلام ومبانيه^(٦)، وجعل الحروف أصول كلمته^(٧) وظروف معانيه^(٨)،.....

(١) في أبزادة: وبه نستعين.

(٢) إن كان الاختصاص المذكور بمعنى: انفراد الإنسان بذلك التخصيص من بين العقلاء، يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لأوضاع الكلام والكلمات، وإن أريد اختصاصه بالنسبة لغير الإنسان من الحيوانات العجم، فلا يلزم ذلك. د: ٣

(٣) والمراد بـ(الإنسان): آدم بجعل (أل) للعهد الخارجي، أو المراد به: أفراد الحيوان الناطق بجعل (أل) للاستغراق، وهو الظاهر؛ إذ لا قرينة على العهد. د: ٣

(٤) (الباء) داخل على المقصور وهو جائز، فالمعرفة مقصورة على الإنسان، ولو قال: (خصص المعرفة المذكورة بالإنسان) لكانت داخل على المقصور عليه. د: ٤

(٥) لا تقتضي الجري على القول المرجوح، وهو أن الواضع غير الله تعالى، لأن تخصيص الإنسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعاً. د: ٤

(٦) العطف إمّا على (الكلام)، وحينئذ يكون مفيداً للوضعين: الشخصي والنوعي، واستفيد الشخصي من (المباني) والنوعي من (الكلام)، وإمّا العطف على (أوضاع)، وحينئذ يكون مفيداً للوضع النوعي فقط، بناءً على أن المركب موضوع وضعاً نوعياً وهو الراجح. د: ٤ - ٥

(٧) أي: الكلام بمعنى اللفظ المركب، فالإضافة من إضافة الجزء للكُل. د: ٥، وفي ب و ط: أصول كلمه، وفي ج: أصول الكلمة.

(٨) أي: جعل الحروف ظروف معاني الكلمات، أي: بعد جعلها أجزاء للكلمات، وجعل الكلمات أجزاء للكلام، وظاهرة أن الكلام له معانٍ مع أن له معنى واحداً، والجواب: أن (أل) في (الكلام) للاستغراق،

وَالصَّلَاةُ [وَالسَّلَامُ] ^(١) عَلَى الْمُشْتَقِّ ^(٢) اسْمُهُ ^(٣) مِنْ مَصْدَرِ الْفَضْلِ وَالْحِكْمِ، الْجَامِعِ لِمَحَاسِنِ الْأَفْعَالِ وَمَكَارِمِ الشِّيمِ، [الموصول] ^(٤) بِالْفَاظِهِ أَنْوَاعُ السَّعَادَةِ ^(٥) وَالْهُدَى، الْمُضْمَرِ فِي إِشَارَاتِهِ أَصْنَافُ الْحُكْمِ ^(٦) وَالتَّقَى، مُحَمَّدِ الْمَذْكُورِ اسْمُهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابِهِ ^(٧) مَظْهَرُ الْحَقِّ ^(٨) وَمَبْطَلُ ^(٩) الْأَبَاطِيلِ، مَا ظَهَرَ النَّجْمُ فِي [الظُّلَمِ] ^(١٠)، و[مَا اشْتَهَرَ] ^(١١) النَّجْمُ فِي الْعِلْمِ ^(١٢).

فَجَمْعُ (المعاني) نَظَرًا لِأَفْرَادِ الْكَلَامِ. د: ٥

- (١) فِي النسخ كافة بسقوط السلام، وأثبتناه من النسخة: هـ.
- (٢) إِمَّا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ وَهُوَ الْأَخْذُ، فَالْمَرَادُ بِ(المصدر): مَحَلُّ الصَّدُورِ، أَي: وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَأْخُودِ الْمُخْرَجِ مِنْ مَحَلِّ صَدُورِ الْفَضْلِ وَالْحِكْمِ وَهُمْ قَرِيشٌ وَالْعَرَبُ، إِذْ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَصْلٌ فِي الْكَرَمِ وَالْحِكْمِ، أَوْ بِالْمَعْنَى الاصْطِلَاحِيَّ، لَكِنْ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، أَي: الْمَشْتَقُّ دَالُّهُ، وَهُوَ أَفْضَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْ مَصْدَرٍ هُوَ الْفَضْلُ وَالْحُكْمُ. د: ٥ - ٦، وَفِي أَوْجِيزِ بَزِيَادَةِ: اسْمُهُ، وَخَلَّتِ النسخ الأخرى مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّسُوقِي اعْتَمَدَ عَلَى النسخة الْخَالِيَةِ مِنْهَا.
- (٣) سَقَطَ مِنْ ط وَز.
- (٤) فِي أَوْ ب وَ ط: الْمَوْصِلُ، وَالْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتْنَاهُ لِبَرَاةِ الْإِسْتِهْلَالِ.
- (٥) فِي ط: السَّعَادَاتِ.
- (٦) فِي ط: الْحِكْمَةِ.
- (٧) فِي النسخ الأخرى سَقَطَ: صَحَابُهُ، وَفِي أ: بَزِيَادَةِ: وَصَحَابُهُ مَا، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: الَّذِينَ هُمْ مَظْهَرُ الْحَقِّ.

(٨) الْحَقُّ: مُطَابَقَةُ النَّسْبَةِ الْخَارِجِيَّةِ لِلنَّسْبَةِ الْكَلَامِيَّةِ، وَعَكْسُهُ الصَّدَقُ. د: ٧

- (٩) فِي نَسْخَةِ ج: مَظْهَرِي وَمَبْطَلِي، وَفِي ب: مَظْهَر وَمَبْطَلِي.
- (١٠) فِي النسخ الأخرى: الْعِلْمُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنْ هـ.
- (١١) فِي النسخة ب وَ ج وَ د: وَمَا اشْتَهَرَ، وَفِي أ: وَمَا ظَهَرَ.
- (١٢) الْمَرَادُ بِهِ: الْعَلَامَةُ وَالسَّابِقُ: الْجَبَلُ، وَبِالنَّجْمِ: الْكَوْكَبُ وَالسَّابِقُ: النَّبَاتُ الَّذِي لَا سَاقَ لَهُ، وَهَذَا التَّعْيِيرُ كِنَايَةٌ عَنْ دَوَامِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ. د: ٨

وبعد^(١) فلما شاع في الأمصار، وظَهَرَ ظُهورُ الشَّمْسِ في النَّهارِ^(٢)، الرِّسالةُ^(٣) العُصْدِيَّةُ التي أفادها المَوْلى [الإمام]^(٤) المُحَقِّقُ^(٥)، والفاضلُ المدقِّقُ^(٦)، خاتَمُ المُجتهدين، عَضُدُ الحَقِّ والدين^(٧)، أَعلى اللهُ دَرَجَتَهُ في أَعلى عِلِّيِّين^(٨)، وكانت مُشتملةً على مسائلٍ دقيقةٍ وتحقيقاتٍ عميقةٍ، مع غاية الإيجازِ ونهاية الاختصارِ، ولم يكن لها بُدٌّ من شَرْحٍ لا يُغادرُ^(٩) صغيرةً ولا كبيرةً إلاَّ أحصاها، ويبلغُ في [تبينِ] المَرَامِ وتحقيقِ المقاصدِ أقصاها، أرَدْتُ الخَوْضَ في تَتْمِيمِ هذا المَرَامِ على وَجْهِ يَكْشِفُ عن وَجْوه [خرائدها]^(١١) اللثامَ، مع جُمُودِ القريحةِ وكَلالِ^(١٢) الطَّبِيعَةِ، تُحَفِّةٌ

(١) في النسخة هـ: أما بعد.

(٢) في د: الأنهار.

(٣) هي ما اشتمل على مسائل قليلة من فنٍّ واحدٍ، والمُختَصَرُ: ما اشتمل على مسائل قليلة من فنٍّ أو فنونٍ، والكتاب: ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فنٍّ أو فنونٍ، فينبغي العمومُ والخصوصُ المُطلق. د: ٩

(٤) سقط من الأصل وأثبتناه من بقية النسخ.

(٥) التحقيق: ذِكْرُ الشيء على الوجهِ الحَقِّ، ويُطابقُ على إثباتِ المسألةِ بالدليلِ عقلياً كان أو نقلياً. د: ٩

(٦) التدقيق: ذِكْرُ المسائلِ الدقيقةِ وإن لم يُذكر لها دليلٌ، ويُطابقُ على إثباتِ دليلِ المسألةِ بدليلٍ آخر، بأن يكون بعضُ مقدّماتِ الدليلِ الأوَّلِ نظرياً فيؤتى بدليلٍ آخر على هذه المقدّمة حتى ينتهي الأمرُ إلى

الضرورة. د: ٩

(٧) واسمُهُ: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي المتوفى (٧٥٦هـ). د: ٩، وفي أ وج: عضد الملة والدين.

(٨) في ج: العليين.

(٩) في أ وج: بزيادة: منها.

(١٠) في أ: تبين.

(١١) في أ ود: خرائده.

(١٢) في ب وج: وكلالة.

لِلْحَضْرَةِ الْعَلِيَّةِ^(١)، الْأَمِيرِ الْأَعْظَمِ، وَالْقَهْرْمَانِ^(٢) الْأَكْرَمِ، [ظُلُّ]^(٣) اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأَنَامِ، فَاتِحُ أَبْوَابِ الْإِنْعَامِ وَالْإِكْرَامِ، الَّذِي اشْتَاقَتْ تَيْجَانُ السَّلَاطِنَةِ [إِلَى]^(٤) هَامَتِهِ، وَبَاهَتْ حُلُلُ الْإِمَارَةِ عَلَى قَامَتِهِ، الْفَائِزُ بِالْحِكْمَتَيْنِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ^(٥)، الْحَائِزُ لِلرِّيَاسَتَيْنِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، أَشْرَفُ السَّلَاطِينِ فِي الْأَصْلِ وَالنَّسَبِ / ١ - آ /، وَأَحَقُّهُمْ فِي الْفَضْلِ وَالْأَدَبِ، فَيَاضُ سِجَالِ^(٦) النَّوَالِ عَلَى الْخَلَائِقِ، وَهَابُ جَلَائِلِ النِّعَمِ وَالذِّقَائِقِ:

مَانَوَالِ الْغَمَامِ وَقَتَ [رَبِيعٍ]^(٧) كَنَوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ [سَخَاءٍ]^(٨)
فَنَوَالِ الْأَمِيرِ بَذْرَةَ عَيْنِ^(٩) وَنَوَالِ الْغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءٍ

الْمُوَيَّدُ بِتَأْيِيدِ الْمَلِكِ الْعَلِيمِ، مُغِيثُ الدَّوْلَةِ وَالدِّينِ^(١٠)،^(١١) الْأَمِيرُ عَبْدُ الْكَرِيمِ، لَا [زَالَتْ]^(١٢) رِقَابُ الْأُمَمِ خَاضِعَةً لِأَوَامِرِهِ، وَأَعْنَاقُ الْخَلَائِقِ مُمْتَدَّةً نَحْوَ مَرَاثِمِهِ.

وَهَذَا دَعَاءٌ قَدْ تَلَقَّاهُ رَبُّنَا بِحُسْنِ [الْقَبُولِ]^(١٣)،.....

(١) فِي ب: الْعَالِيَةِ.

(٢) هُوَ الْمَسِيطَرُ الْحَفِيفُ عَلَى مَا تَحْتَ يَدَيْهِ، يَنْظُرُ تَاجَ الْعُرُوسِ لِلزَّيْدِيِّ: ٣٣ / ٣٢٢.

(٣) فِي أ: ظَلَهُ.

(٤) فِي أ: عَلَى، وَفِي ز: لِهَامَتِهِ.

(٥) الْعِلْمِيَّةُ: عِلْمُ الْكَلَامِ، وَالْعَمَلِيَّةُ: عِلْمُ الْفُرُوعِ. د: ١٤

(٦) جَمْعُ سَجَلٍ، وَهُوَ الدَّوُّ الْمَمْلُوءُ مَاءً. د: ١٥

(٧) فِي أَوْز: الرَّبِيعِ.

(٨) فِي أ: السَّخَاءُ.

(٩) الْبَذْرَةُ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَالْعَيْنُ اسْمٌ لِلذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ. د: ١٥

(١٠) فِي ز: الدُّنْيَا.

(١١) فِي أ: بِزِيَادَةِ ابْنِ.

(١٢) فِي أَوْ بَوْج وَز: زَالِ.

(١٣) فِي أَوْز: قَبُولِ.

قبل أن [أزفع] ^(١) الصَّوتَ وأقول ^(٢)، [فإن] ^(٣) وَقَعَ في حَيْزٍ ^(٤) القَبُولِ والرِّضَا ^(٥)، فهو غاية ^(٦) المَقْصودِ ونهاية المُبْتَغى، والله الميسرُ للأمالِ، وعليه التوكُّلُ في جميع الأحوال. قال المصنَّفُ - رَحِمَهُ اللهُ ^(٧) [تعالى] ^(٨) - بعد التَّسمِيَةِ ^(٩):

(هذه فائدة) ^(١٠)، ^(١١) المُشارُ إليه بـ (هذه): العباراتُ ^(١٢) الذَّهْنِيَّةُ ^(١٣)، التي أرادَ كتابَتَها ^(١٤)،

(١) في أوز: رفع.

(٢) في ب وج: أطول.

(٣) سقط من أ.

(٤) اعترض بأن مكان الشيء لا يحل فيه غير ذلك الشيء، وأجيب: بأن إضافة (حيز) لـ (لقبول) بيانية، أي:

فإن وقع في الرضا والقبول. د: ١٧

(٥) في أ وب وج: الرضاء.

(٦) في ط: فهو في غاية.

(٧) في ب: رحمة الله عليه.

(٨) سقط من النسخ كلها وأثبتناه من هـ.

(٩) في ج: بعد البسملة.

(١٠) جعل الفوائد المذكورة كـ (الشيء الواحد)؛ لقرب تناولها وشدة ارتباطها. د: ١٧

(١١) في ب وج: بزيادة أقول.

(١٢) العبارات مصدر بمعنى: العبور والانتقال، ثم أطلقت على الألفاظ؛ لأنها يُعبرُ إليها بالنسبة للمتكلم

ومنها بالنسبة للسامع، وإطلاقها على الألفاظ حقيقة عرفية؛ لهجران المعنى الأصلي، بحيث لا يفهم

إلا بقرينة. د: ١٨

(١٣) أي: التي استحضرها المصنَّفُ في ذهنه، وهي الكلام النفسي الذي يُجريه الشخص في نفسه، وبعبارة

أخرى: الألفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعاني المخصوصة. د: ١٨

(١٤) أي: كتابة دالها وهو النقوش، بواسطة الألفاظ الخارجية؛ لأن العبارات الذهنية لا تُكتب. د: ١٩

[وبيان] ^(١) أجزائها ^(٢)، نُزِّلَتْ ^(٣) منزلة المُشَخَّصِ المشاهدِ المحسوس ^(٤)، [واستعملت] ^(٥) فيها ^(٦) كلمة (هذه) الموضوعية لكلِّ مُشارٍ إليه محسوسٍ.

والفائدة في اللغة: ما حَصَلَتْهُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ [أَوْ غَيْرِهِمَا] ^(٧)، مشتقٌّ ^(٨) مِنَ الْقَيْدِ، بمعنى ^(٩) استحداث المال أو الخير ^(١٠)، وقيل: اسمُ فاعِلٍ ^(١١) من فادته ^(١٢) إذا أصبَتْ فؤاده.

(١) في أ: أو بيان.

(٢) من المقدمة والتقسيم والخاتمة. د: ١٩

(٣) قيل: اسمُ الإشارة موضوعٌ للإشارة إلى المشاهدِ المحسوسِ، والعباراتُ الذهنيةُ أمورٌ معقولةٌ، وأجيب: بأنَّ المصنَّفَ نزلها منزلة المحسوسِ، بجامعِ الحضورِ والتمكُّنِ في كلِّ منهما. د: ١٩

(٤) المُشَخَّصُ يشملُ الحاضرَ والغائبَ، والمشاهدُ أخرجَ الغائبَ، والحاضرُ يشملُ المحسوسَ وغيره، فأتى بالمحسوسِ تخصيصاً. د: ١٩

(٥) في أ وب وج: فاستعمل، وفي ز: فاستعملت، وفي ط: فاستعملت لها.

(٦) في ج: لها، وفي أ وب: بتأخيرها عن محسوس.

(٧) سقط من أ وب وج و د وز، وأثبتناه من ه و ط.

(٨) والحكمُ عليها بأنَّها مشتقةٌ بالنَّظَرِ إلى الأصلِ، والأفهي الآن اسمٌ جامدٌ؛ لأنَّها علِّمٌ على العباراتِ الذهنية. ح: ٢٠، وفي ز: مشتقة.

(٩) لَمَّا كَانَ يُطْلَقُ بِالِاسْتِزْكَاءِ عَلَى: الثَّابِتِ وَشَعْرِ الرَّأْسِ... الخ، قال الشارحُ: بمعنى... الخ. ح: ٢٠

(١٠) قال: معنى، ولم يقل: (أي)؛ لأنَّه إذا فُسِّرَ اللفظُ بِمَعْنَى حَقِيقِيٍّ لَهُ يُعَبَّرُ بِ(أي)، وإن فُسِّرَ بِمَعْنَى مَجَازِيٍّ أَوْ بَعِيدٍ يُؤْتَى بِالْعَنَابَةِ. د: ٢٠

(١١) في كافة النسخ: المال والخير، وأثبتناه من أ.

(١٢) في كلامه احتباكٌ؛ لأنَّه حذفَ من الأوَّلِ اسمَ الفاعِلِ، وحذفَ من الثاني (مشتق)، لكنَّ على التوجيه الأوَّلِ: اسمُ الفاعِلِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ أَيْ: مُحَصَّلَةُ مَفَادَةٍ، وعلى الثاني: باقٍ على حاله. ح: ٢١

(١٣) لعلَّ الشارحَ أشارَ إلى المذهبين، البصريِّ والكوفيِّ في الاشتقاقِ، من المصدرِ والفعلِ. د: ٢١

وفي العُرف: هي ^(١) المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ^(٢) ثمرته ونتيجته،
وتلك المصلحة من حيث إنها على ^(٣) طرف الفعل تُسمى غاية له ^(٤)، ومن حيث إنها
مطلوبة للمفاعل بالفعل تُسمى غرضاً ^(٥)، ومن حيث إنها باعثة للمفاعل على الإقدام على
الفعل وصدور الفعل لأجلها ^(٦) ١- ب/ تُسمى علّة غائية، فالفائدة ^(٧) [والغاية] ^(٨)
متحدتان ^(٩) بالذات مختلفتان ^(١٠) بالاعتبار ^(١١)، كما أن الغرض والعلّة الغائية أيضاً
كذلك؛ لأنّ الحثيتين متلازمتان ^(١٢).

(١) سقط من ز.

(٢) في ط: من حيث إنها.

(٣) في ط: في طرف.

(٤) سقط من ب.

(٥) في أ: بزيادة له.

(٦) هذا الكلام يقتضي أن المعلول صدور الفعل في الخارج لا نفس التوجه للفعل، على أن المعلول لا بد
أن يكون أمراً اختيارياً كـ (التوجه)، والوجود في الخارج ليس اختيارياً، وحاصل الجواب: أن في الكلام
حذف مضاف، أي: وسبب صدور الفعل، وهو التوجه لأجلها. د: ٢١

(٧) في ج: والفائدة.

(٨) في أ: والغائية، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٩) في بقية النسخ: متحدان ومختلفان، وأثبتناه من أ و ط.

(١٠) في ب و د: ومختلفان.

(١١) إن كانت (الباء) للسببية فالتقدير: متحدان بسبب اتحادهما ومختلفان بسبب اعتبار اختلاف مفهومهما،
وإن كانت بمعنى (في) فالتقدير: متحدان في الذات (المصدق) ومختلفان في الاعتبار، أي: في المفهوم
المعتبر لكل واحد منهما. د: ٢٢

(١٢) ومتى كانت الحثيتان المعتبرتان في مفهومين متلازمين، لزم أن يكون بين المفهومين التساوي،
وذلك لأن الاسمين إذا أُطلقا على مسمى واحد، فإمّا أن يكون إطلاقهما عليه من جهة واحدة وهو

ودليل اعتبار كل حيثية فيما [اعتبرت] ^(١) فيه إضافتهم الغرض إلى الفاعل دون الفعل، والعلّة الغائية ^(٢) بالعكس ^(٣).

فالأولان أعظم من الأخيرين مطلقاً ^(٤)؛ إذ ربّما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله.

وأما حمل الفائدة على ما أشير ^(٥) إليه بـ (هذه) فحقيقة ^(٦) لغة وعرفاً ^(٧)؛ إذ العبارات في [أنفسها] ^(٨) فائدة ^(٩)، أما باعتبار اللغة فظاهر ^(١٠)، وأما باعتبار

الترادف، وإما من جهتين متلازمتين، فيكون بين الاسمين التساوي، أي: الاتّحاد في الذات والاختلاف في المفهوم كـ (ناطق وضاحك)، وإما من جهتين متغايرتين فيكون بين الاسمين العموم والخصوص المطلق كـ (الفائدة والغرض)، أو من وجه كـ (الحيوان والأبيض). د: ٢٣

(١) في أ: اعتبر.

(٢) في ب: والعلّة من دون الغائية.

(٣) ولم يتعرّض الشارح لوجه اعتبار الحيثية المذكورة في الفائدة والغاية، ووجهها: أن الفائدة لمّا كانت هي المستفاد المَحْصَل، والمستفاد يُقال له: ثمرة، ناسب اعتبار تلك الحيثية في مفهومها، ولمّا كانت الغاية آخر الشيء، وآخره طَرَفُه، ناسب اعتبار حيثية الطَّرَف في مفهومه. د: ٢٣

(٤) لأنّه قد تحصل مصلحة مرتبة على فعل، ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه، وذلك كـ (الحفر) لأجل الماء فيوجد كنز، فقد تحقّق في ذلك الكنز الفائدة والغاية، دون الغرض والعلّة الغائية. د: ٢٤

(٥) في ب: أشار.

(٦) في ج ودوز بزيادة: عقلية.

(٧) أي: أن الحمل حقيقي لا مجازي، سواء حُمِلَت الفائدة على المعنى اللغوي لها، أو المعنى العرفي. د: ٢٥

(٨) في أ: نفسها.

(٩) وإذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة؛ لأنّه من إسناد الشيء لمن هو له، فتمّ ما ادّعاه من أن الحمل حقيقة عقلية. د: ٢٥

(١٠) لأن الفائدة في اللغة: ما استفيد من مال أو علم أو غيرهما، والألفاظ الذهنية علم مُحْصَل، وجعل العبارات

العُرْفِ فلأنها مصلحةٌ ترتبُ على تصحيحِ حُرُوفِها^(١)، وإخراجِها عن محالِّها في الذَّهنِ^(٢)، ويجوزُ أن يكونَ مجازاً في الإسنادِ، باعتبارِ أن لتلك العباراتِ مَدْخَلَ في حصولِ الفائدةِ^(٣).

(نُشْمَلُ)^(٤) إمَّا خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ أَوْ حَالٌ أَوْ صِفَةٌ لـ (فائدة)^(٥)، والمرادُ: أنَّها تُشْمَلُ اشْتِمَالُ الكُلِّ على الأجزاءِ (على مُقَدِّمَةٍ وَتَقْسِيمٍ وَخَاتِمَةٍ).

وَجْهُ التَّرتِيبِ: أنَّ ما يُذَكَّرُ^(٦) في هذه الرِّسَالَةِ مِنَ العباراتِ، إمَّا أن يكونَ لإفادَةِ المقصودِ^(٧)، أو لإفادَةِ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ إِذِ الخَارِجُ مِنْهُمَا^(٨) لا يُذَكَّرُ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ الأوَّلُ فَهُوَ التَّقْسِيمُ.

عِلْمًا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ المَنَاطِقَةِ مِنْ تَعْرِيفِهِ بِ: الصُّورَةِ الحَاصِلَةِ فِي الذَّهْنِ، وَالْأَلْفَاظِ الذَّهْنِيَّةِ صُورَةً لِلْأَلْفَاظِ الخَارِجِيَّةِ، ضَرُورَةٌ أَنَّ صُورَةَ الشَّيْءِ مِثَالُهُ. د: ٢٥ - ٢٦

(١) أي: تَرتِيبُهَا فِي الذَّهْنِ عَلَى وَجْهِ مِمَّا يَلِ تَرتِيبِهَا فِي الخَارِجِ، فَالعباراتُ الذَّهْنِيَّةُ مَصْلَحَةٌ مُرتَّبَةٌ عَلَى تَرتِيبِ حُرُوفِهَا الذَّهْنِيَّةِ فِي الذَّهْنِ تَرتِّبًا، لَوْ ظَهَرَ فِي الخَارِجِ أَي: فِي اللفظِ لَأَفَادَ. د: ٢٦

(٢) فَالْحُرُوفُ الذَّهْنِيَّةُ تُرتَّبُ أَوَّلًا فِي الحَافِظَةِ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ المَحَلِّ إِلَى الذَّهْنِ وَهُوَ القُوَّةُ العَاقِلَةُ، ثُمَّ تَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الخَارِجِ، أَي: إِلَى خَارِجِ المِشَاعِرِ البَاطِنَةِ كـ (الحَافِظَةِ والعَاقِلَةِ) د: ٢٦. وَفِي الذَّهْنِ زِيَادَةٌ مِنْ أ.

(٣) وَهَذَا الاحْتِمَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ المَرَادَ بِـ (الفائدة): المَعَانِي، وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الفائدةَ اسْمٌ لِلْمَعَانِي، فَحَقُّهَا أَنَّ تُسَنَدَ إِلَى المَعَانِي، فإِسْنَادُهَا لِلْأَلْفَاظِ مُجَازٌ، مِنْ إِسْنَادِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ. د: ٢٧

(٤) فِي ج: وَقَوْلُهُ تُشْمَلُ أَقُولُ.

(٥) فِي ب: الْفَائِدَةُ.

(٦) فِي ج: ذَكَرَهُ.

(٧) أَي: لِإِفَادَةِ المَصْنُفِ المَعَانِي المَقْصُودَةَ مِنَ الرِّسَالَةِ، وَالمَعَانِي بَيَانُ أَوْضَاعِ المَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَالمُضْمَائِرِ وَالحُرُوفِ وَالفِعْلِ وَمَعَانِيهَا. د: ٢٨

(٨) فِي هُوَ وَز: عَنْهُمَا.

وإن كان الثاني فإن كان ذلك التعلُّقُ تعلُّقُ السَّابِقِ بِاللَّاحِقِ، أي: التعلُّقُ من حيث الإعانة في الشُّرُوعِ على وَجْهِ البصيرة [فيه] ^(١) فهو المقدمة، وإن كان تعلُّقُ اللَّاحِقِ بالسَّابِقِ، أي: ^(٢) من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة.

والمقدمة في اللغة ^(٣) إمَّا من: قَدَّمَ اللّٰزِمَ ^(٤) بمعنى تقدَّم، أو المُتَعَدِّي ^(٥) / ٢-أ. وفي الاصطلاح: عبارة عمَّا يتوقَّفُ عليه الشُّرُوعُ في العِلْمِ ^(٦)، والمناسبة ظاهرة؛ لتقدُّمها ^(٧) في الذِّكْرِ، أو لتقدُّمها ^(٨) الطَّالِبِ في الشُّرُوعِ في [المقاصد] ^(٩) بالذَّاتِ ^(١٠) أو بالواسطة ^(١١).

(١) سقط من أ، وفي ب: فيها.

(٢) في و: أي التعلُّق من حيث زيادة.

(٣) في دوهو ط وز: بزيادة مأخوذة.

(٤) تفسير للكلمة وبيان لمعناها بذكر اشتقاقها؛ لأنَّه حيث كانت المقدمة مأخوذة من قَدَّمَ بمعنى تقدَّم، كانت المقدمة بمعنى المتقدِّمة. د: ٢٩

(٥) أو من قَدَّمَ المتعدي، أي: جَعَلَهُ مُتَقَدِّمًا، وعلى أخذها من اللّٰزِمِ تكون بكسر الدال لا غير، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يُصاغُ من اللّٰزِمِ والمُتَعَدِّي، واسمُ المفعول لا يصاغُ من اللّٰزِمِ، بل من المُتَعَدِّي، وعلى أخذها من المُتَعَدِّي يصحُّ الكسر والفتح، والفتح قليل؛ لإيهامه عَدَمَ استحقاقها التقدُّمَ بالذات. د: ٣٠

(٦) والمعاني التي يُتَوَقَّفُ عليها كمعرفة تعريفه وبيان موضوعه وغايته، وهذه مقدمة العِلْمِ وليست مرادة، بل المراد مقدمة الكتاب، وهي اسمُ لطائفة من الألفاظ قُدِّمَتْ أمامَ السمة صود لارتباطها بها، وانتفاع بها فيه، فالنسبة بين المقدَّمتين التباين؛ لأنَّ الأولى معاني والأخرى ألفاظ. د: ٣٠

(٧) هذا توجية للمناسبة بين المعنيين، على أخذها من اللّٰزِمِ. د: ٣٠

(٨) هذا توجية للمناسبة بين المعنيين، على أخذها من المُتَعَدِّي. د: ٣٠

(٩) في أ: في العلم المقاصد.

(١٠) كـ (التقسيم). د: ٣٠

(١١) كـ (الخاتمة)، والحاصل أنَّ المقدمة تعينُ فيهما. د: ٣١

والمراد بـ(المُقَدِّمَة) ههنا: المعاني المخصوصة أو العبارات المعيّنة، فلا بدّ من اعتبار التجوُّز، بأن يكون من قبيل إطلاق الكلّي^(١) على بعض جزئياته، أو إطلاق اسم المدلول على بعض ما دلّ عليه^(٢).

وما وقّع في بعض النسخ: (على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة)، فهو سهو من قلم الكاتب^(٣)؛ إذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعدّه جزءً مستقلاً^(٤).

(المُقَدِّمَة)

مبتدأ خبره [محذوف]^(٥) أي: هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس، وأمّا جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها إلى قوله (التقسيم) خبراً لها فغير مناسب في أمثال هذا المقام، تأمل^(٦).

(١) في ط: إطلاق اسم.

(٢) لأن لفظ (مُقَدِّمَة) كلّي تحت جزئيات، سواء كانت بالمعنى اللغوي أم الاصطلاحي؛ لأنها لغة: عبارات تقدّمت أمام المقصود، واصطلاحاً: معاني يتوقّف الشروع عليها في العلم، وكلاهما كلّي، وهذه المقدمة المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكلّيّة، فيكون إطلاق المقدمة الذي هو كلّي على هذا الجزئي، من قبيل إطلاق اسم الكلّي على بعض جزئياته، إن فسّرت المقدمة بالألفاظ، أو من إطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدالّ، إن فسّرت المقدمة بالمعاني. د: ٣١

(٣) في ب: الناسخ، وفي أ بزيادة: يسنح.

(٤) هذا قياس من الشكّل الأوّل، وقد حذف الشارح منه موضوع الكبرى والنتيجة، وأصله: التنبيه جزء من المقدمة، وكل ما كان كذلك فلا معنى لعدّه جزءً مستقلاً، يُنتج: التنبيه لا معنى لعدّه جزءً مستقلاً. د: ٣٢

(٥) سقط من أ ب و ط و ز: ونصه: خبره هذا الذي نشرع.

(٦) وجهه: أن المقدمة ترجمة، شأن الترجمة أن تكون مقطوعة عن المترجم له؛ لأن المترجم له أحكام مقصودة في أنفسها، فلا يباين جعلها خبراً عن شيء مقطوعة عنه، أو أن ما بعد الترجمة قد يطول، فيسأم

انتظار تمام الفائدة. د: ٣٣

ولمَّا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْسَامِ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِ الْوَضْعِ وَعُمُومِهِ^(١)، وَتَعَقُّلِ الْمَوْضُوعِ لَهُ كَذَلِكَ^(٢)، مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْمَقْصُودُ كَمَا يَظْهَرُ لَكَ بُعِيدَ^(٣) ذَلِكَ، بَدَأَ فِي الْمَقْدَمَةِ بِتَقْسِيمِ اللَّفْظِ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ، [فَقَالَ]^(٤):

(الْلَفْظُ قَدْ يُوَضَّعُ^(٥) لِشَيْءٍ خَصٍ بَعِيْنِهِ). إَعْلَمَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى: الرَّمِي^(٦)، فَهُوَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَيَتَنَاوَلُ: مَا لَمْ يَكُنْ صَوْتًا وَحَرْفًا^(٧)، وَمَا هُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ، مُهْمَلًا^(٨) أَوْ مُسْتَعْمَلًا، صَادِرًا مِنَ الْفَمِ أَوْ لَا، لَكِنْ خَصَّ فِي عُرْفِ اللَّغَةِ^(٩): بِمَا هُوَ صَادِرٌ مِنَ الْفَمِ مِنَ الصَّوْتِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى الْمَخْرَجِ^(١٠)، حَرْفًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرُ، مُهْمَلًا أَوْ مُسْتَعْمَلًا، فَلَا يَقَالُ: [لَفْظَةُ]^(١١) اللَّهِ، بَلْ كَلِمَةُ اللَّهِ^(١٢) / ٢ - ب / .

(١) أي: باعتبار كون وضعه خاصاً وكونه عاماً، أي: لا باعتبار إفراده وتركيبه، ولا باعتبار اسميته وفعاليته

وحرفيته. د: ٣٣

(٢) أي: وباعتبار تعقل الموضوع له عاماً أو خاصاً. د: ٣٣ - ٣٤

(٣) في دوه: بعد.

(٤) في أ: وقال.

(٥) كَانَ عَلَى الشَّارِحِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِبَيَانِ مَعْنَى الْوَضْعِ، فَالْوَضْعُ لُغَةً: جَعْلُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعٍ، وَاصْطِلَاحاً: تَعْيِينُ

الشَّيْءِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ اللَّفْظَ الْمَجَازِيَّ مَوْضُوعٌ، أَوْ تَعْيِينُ الشَّيْءِ بِإِزَاءِ الْمَعْنَى

لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ؛ لِأَنَّهُ تَعْيِينُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى بِوَسَاطَةِ قَرِينَةٍ لَا بِنَفْسِهِ. د: ٣٤

(٦) في ج: الرمي مطلقاً.

(٧) الْأَوَّلَى حَذْفُ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ أَخْصُ مِنَ الصَّوْتِ، وَنَفْيُ الْأَعْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَخْصِ. د: ٣٥

(٨) في ط بزيادة: كان.

(٩) في دوه بزيادة: ثانياً.

(١٠) في دوه وز: المخارج.

(١١) في أ وج: لفظ.

(١٢) وفيه: أَنَّ الْكَلِمَةَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَالْقَوْلُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْفَمِ، فَنَسَبَهُ الْكَلِمَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يُوْهِمُ

وفي اصطلاح النُّحاة: ما من شَأْنِهِ أَنْ يَصْدُرَ مِنَ الْفَمِ مِنَ الْحَرْفِ ^(١)، واحداً كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، [أَوْ] ^(٢) تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ اللَّفْظِ كـ (الْعَطْفِ) ^(٣) وَالْإِبْدَالِ ^(٤)، فَيَنْدَرِجُ ^(٥) فِيهِ [حَيْثُئِذْ كَلِمَاتُ] ^(٦) اللَّهِ تَعَالَى، وكذا الضَّمائِرُ الَّتِي يَجِبُ اسْتِثْنَاؤها ^(٧)، وهذا المعْنَى أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ ^(٨)، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

و(اللام) ^(٩) فِيهِ إِمَّا: لِلْجِنْسِ [مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ فَقَطْ] ^(١٠) أَوْ مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ فِي

الْجَارِحَةِ، وَاللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهَا، وَالْجَوَابُ: أَنَّ إِضَافَةَ الْكَلِمَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ مُوْهِمًا، لَكِنْ وَرَدَ الْإِذْنُ الشَّرْعِيُّ بِإِسْنَادِهَا إِلَيْهِ، فَمَحَلُّ مَنَعِ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِطْلَاقِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مُوْهِمًا، مَا لَمْ يَرِدْ إِذْنٌ بِإِطْلَاقِهِ أَوْ إِسْنَادِهِ، وَالْأَجَاوِزُ: د: ٣٦

(١) فِي ب وَج وَه وَز وَط: الْحُرُوفُ.

(٢) فِي أَوْج: وَيَجْرِي.

(٣) فِي ج بَزِيَاة: عَلَيْهِ.

(٤) فِي ج بَزِيَاة: مِنْهُ.

(٥) أَي: يَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ اللَّفْظِ عَلَى اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ كَلِمَاتُ اللَّهِ بِالنَّظَرِ لِلطَّرَفِ الْأَوَّلِ، وَالضَّمَائِرُ بِالنَّظَرِ لِلثَّانِي. د: ٣٧

(٦) فِي أ: كَلَامٌ، وَأُبَيِّنَاهُ مِنْ بَقِيَةِ النِّسْخِ

(٧) فِيهِ: أَنَّ الضَّمَائِرَ الْمُسْتَثْنَى جَوَازًا كَالْمُسْتَثْنَى وَجَوَابًا دَاخِلَةً بِالنَّظَرِ لِلطَّرَفِ الثَّانِي. د: ٣٨

(٨) أَي: مَعْنَى اللَّفْظِ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ أَعْمُ مطلقاً مِنَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ فِي عُرْفِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَيَنْفَرِدُ الْأَعْمُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالضَّمَائِرِ. د: ٣٨

(٩) إِعْلَامٌ أَنَّ (أَل) إِمَّا أَنْ يُشَارَ بِهَا لِلْحَقِيقَةِ أَوْ لِلْأَفْرَادِ، وَالْأُولَى: إِمَّا لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَتُسَمَّى (لَامُ الْجِنْسِ)، أَوْ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهَا فِي حِصَّةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ وَتُسَمَّى (لَامُ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ)، وَالثَّانِيَةُ: إِمَّا لِكُلِّ الْأَفْرَادِ وَتُسَمَّى (لَامُ الاسْتِغْرَاقِ)، وَإِمَّا لِحِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَتُسَمَّى (لَامُ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ)، وَالشَّارِحُ صَحَّحَ إِرَادَةَ الذَّهْنِيِّ وَالْخَارِجِيِّ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ عَلَى إِرَادَةِ الاسْتِغْرَاقِ يَكُونُ اللَّفْظُ صَادِقًا بِالْمَوْضُوعِ وَالْمُهْمَلِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ، وَعَلَى إِرَادَةِ الْجِنْسِ يَكُونُ مَوْضُوعًا لَهُ لَا مَوْضُوعٌ، فَجِنْسُ اللَّفْظِ وَضِعَ لَهُ كَلِمَةٌ (لَفْظٌ). د: ٣٨ - ٣٩

(١٠) سَقَطَ مِنْ أَوْ دَوْهَوْح.

بعض أفرادِهِ، أعني: العهدَ الذهني^(١)، أو لِحَصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ من جنسٍ مُطْلَقِ اللَّفْظِ، وهي الموضوعُ منه، أعني العهدَ الخارجِيَّ، وحينئذٍ^(٢) يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: (يُوضَعُ) على العدولِ عن الماضي إلى المضارع^(٣)، إمَّا لاستحضارِ الصُّورَةِ لِنَوْعِ غَرَابَةِ، أو لتأخُّرِ الوَضْعِ عَنِ اللَّفْظِ^(٤) بالنَّظَرِ إلى الذاتِ^(٥).

إذا تمهَّدَ هذا فنقول: أقسامُ اللفظِ الموضوعِ من حيثُ تشخُّصِ المعنى وعمومته^(٦)، وخصوصِ الوضعِ وعمومته، على ما يقتضيه التقسيمُ العقليُّ^(٧) ابتداءً^(٨) أربعة؛ لأنَّ المعنى إمَّا مُشَخَّصٌ أو لا، وعلى [كلا التقديرين] ^(٩) فالوضعُ إمَّا خاصٌّ أو لا^(١٠):

(١) فالعهدُ في الذهنِ الماهيةُ المتحققة في بعض الأفراد غير المعينين.

(٢) أي: لَمَّا كَانَ العهدُ الذهنيُّ والخارجيُّ مُتَّحِدَيْنِ، حَصَرَ بِاللَّفْظِ الموضوعِ، كَانَ قَيْدُ (قَدْ يَوْضَعُ) زَائِدًا، فَاحْتَاجَ إِلَى

التأويلِ بما ذَكَرَ. د: ٤٠

(٣) في ج: المستقبل.

(٤) في ز: أو لتأخُّرِ اللفظِ.

(٥) أي عن ذات اللفظ. د: ٤٠

(٦) فيه: أَنَّ العمومَ والخصوصَ من عوارضِ الألفاظِ، فَوُصِفَ المعنى بهما تجوزًا من وَصْفِ المدلولِ بِوَصْفِ

الدَّالِّ، وَأَمَّا وَصْفُ المعنى بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ فَحَقِيقَةٌ، وَوُصِفَ اللفظُ بهما مجازًا. د: ٤١، في أ: عدمه

وعومومه، وفي ب وج وز: عدمه فقط..

(٧) وَأَمَّا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ التَّقْسِيمُ الْخَارِجِيُّ ثَلَاثَةً فَقَط. ح: ٤١

(٨) واحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ ثَانِيًا؛ إِذْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ تَزِيدُ الْأَقْسَامُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَنْقَسِمُ إِلَى: عَدَمِ شَخْصٍ وَعِلْمِ جِنْسٍ،

وَالثَّانِي إِلَى: حَرْفٍ وَضَمِيرٍ وَاسْمٍ إِشَارَةٍ وَمَوْصُولٍ، وَالثَّالِثُ إِلَى: اسْمٍ جِنْسِيٍّ وَمَصْدَرٍ وَمَشْتَقٍّ وَفِعْلٍ. د: ٤١

(٩) في أ وب: كل تقدير.

(١٠) إِنَّ الْوَضْعَ وَهُوَ: جَعْلُ اللَّفْظِ... الْخِ فِعْلُ الْوَاضِعِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَاصًّا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَارِجِيَّةِ، فَمَا

وَجْهُ جَعْلِهِ عَامًّا وَخَاصًّا؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ إِطْلَاقَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ تَارَةً يَكُونُ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِ الْأَلَةِ

الَّتِي يُسْتَحْضَرُ بِهَا الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ اللَّفْظُ وَعُمُومُهَا، وَتَارَةً بِاعْتِبَارِ خُصُوصِ الْمَعْنَى الَّتِي وَضَعَ لَهُ اللَّفْظُ

وعومومه، وليس باعتبارِ فِعْلِ الْوَاضِعِ. د: ٤٢

فالأول: ما يكون موضوعاً لمُشَخَّصٍ باعتبارِ تَعَقُّلِهِ بخصوصِهِ^(١)، ويُسمَّى هذا الوَضْعُ وَضْعاً خَاصّاً لموضوعٍ لَهُ خَاصٌّ، كما إذا تَصَوَّرْتَ (ذاتَ زَيْدٍ) وَوَضَعْتَ لَفْظَهُ^(٢) بِإِزَائِهِ.

والثاني: ما وَضِعَ لِمُشَخَّصٍ باعتبارِ تَعَقُّلِهِ لا بخصوصِهِ، بل باعتبارِ^(٣) أَمْرٍ عَامٍّ^(٤)، ويُسمَّى ذلك الوَضْعُ وَضْعاً عَامّاً^(٥) لموضوعٍ لَهُ خَاصٌّ كـ (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ) عَلَى مَا سَيَجِيءُ، وهذا الْقِسْمُ يَجِبُ^(٦) أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ مُتَعَدِّداً^(٧).

والثالث: ما وَضِعَ لِأَمْرٍ كُلِّيٍّ باعتبارِ / ٣- أ / تَعَقُّلِهِ كَذَلِكَ^(٨) أَي: عَلَى عَمُومِهِ، ويُسمَّى هذا الوَضْعُ وَضْعاً عَامّاً^(٩) لموضوعٍ لَهُ عَامٌّ، كما إذا تَصَوَّرَ^(١٠) (مَعْنَى الْحَيَوَانِ النَاطِقِ) وَوَضِعَ^(١١).....

(١) فَالْأَوَّلُ الْوَضْعُ فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّعَقُّلُ بِالْخُصُوصِ. د: ٤٢

(٢) فِي دَوْهَوَز: لَفْظَةُ زَيْدٍ.

(٣) سَقَطَ مِنْ جَوْدٍ وَدَوَّطَ وَز.

(٤) فَالْأَوَّلُ الْوَضْعُ فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّعَقُّلُ بِأَمْرٍ عَامٍّ. د: ٤٣

(٥) وَصِفَ هَذَا الْوَضْعُ بِالْعَمُومِ بِالنَّظَرِ لِأَلَيْهِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ فَهُوَ خَاصٌّ، كَمَا تَقَدَّمَ. د: ٤٣

(٦) فِي دَوْهَوَط: مِمَّا يَجِبُ.

(٧) تَعَدُّداً كَثِيراً، لِمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي سَبَبِ الْإِحتِياجِ لِلآلَةِ الْكَلِمِيَّةِ، مِنْ أَنَّ الْأَفْرَادَ الْكثِيرَةَ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْ اسْتِحْضَارُهَا

بذَاتِهَا فِي الْعَقْلِ؛ لِیُوضَعَ لَهَا اللَّفْظُ، اسْتُحْضِرَتْ فِيهِ بِالْأَمْرِ الْعَامِّ، الَّذِي هُوَ آلَةُ الْوَضْعِ وَوُضِعَ لَهَا. د: ٤٣

(٨) فَالْأَوَّلُ الْوَضْعُ فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّعَقُّلُ بِالْعَمُومِ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ الْمُتَعَقَّلُ الْعَامُّ. د: ٤٣

(٩) جَعَلَ الْوَضْعَ هُنَا عَامّاً بِالنَّظَرِ لِلْمَعْنَى الَّذِي وَضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخِلَافِ مَا سَبَقَ؛ فَإِنَّ جَعَلَ الْوَضْعَ فِيهِ عَامّاً

باعتبارِ الآلَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ خُصُوصَ الْوَضْعِ وَعَمُومَهُ مُنْظَرٌ فِيهِ لِمَتَعَلِّقِ التَّصَوُّرِ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقاً بِعَامٍّ كَانَ

الْوَضْعُ عَامّاً، وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقاً بِأَمْرٍ خَاصٍّ كَانَ الْوَضْعُ خَاصّاً. د: ٤٣ - ٤٤

(١٠) فِي دَوْهَوَط وَز: تَصَوَّرْتُ.

(١١) فِي طَوْز: وَوَضَعْتُ.

لفظ^(١) الإنسان بإزائه.

والرابع: ما وُضِعَ [لأمر]^(٢) كُلِّي باعتبارِ تعقلِهِ بخصوصِيَّةِ بعضِ أفرادِهِ، وهذا القِسْمُ ممَّا لا وجودَ لَهُ بل حَكَمُوا باستحالَتِهِ؛ لأنَّ الخصوصيَّاتِ لا يُعَقَّلُ كونُها مرآةً لمُلاحظةِ كُلِّيَّاتها^(٣) بخلافِ العكسِ.

واكتَفَى بِذِكْرِ الْقِسْمَيْنِ [الأوَّلَيْنِ]^(٤) من تلك الأقسامِ الأربعة؛ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ الرَّابِعِ وظُهورِ الثَّالِثِ^(٥)، وَعَدَمِ تَعَلُّقِ غَرَضٍ^(٦) بِهِ فيما هُوَ المقصودُ الأصليُّ من تلك الرِّسَالَةِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ^(٧) مَعْنَى الحَرْفِ^(٨) والضَّمِيرِ واسمِ الإِشارةِ والموصُولِ، والأوَّلُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا شَارَكَ^(٩) الثَّانِي فِي تَشْخِصِ المَعْنَى تَعَرَّضَ لَهُ؛ لِيَزِيدَ تَوْضِيحَ صَاحِبِهِ.

وقولُهُ: (بَعِيْنِهِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً كَاشِفَةً لـ (شَخْصٍ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي

(١) في ط: لفظة.

(٢) سقط من أوج و د و ط وز، وأثبتناه من ب وهـ.

(٣) لأنَّ الكُلِّيَّ يُعْتَبَرُ مُتَمَدِّدًا مُسْتَطِيلًا بِحَسَبِ كَثَرَةِ أَفْرَادِهِ، وَالْجَزْئِيُّ لَا امْتِدَادَ فِيهِ، وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ إدْرَاكُ المَمْتَدِّ مِنْهُ لَعَدَمِ مَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الِامْتِدَادِ وَالِاسْتَطَالَةِ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ مِنَ الْحِسِّ: مَا لَوْ كَانَ فِي حَائِطٍ ثَقَبٍ، وَبَعَرَضِهَا حَائِطٌ آخَرُ مَسَاوٍ لَهَا فِي الِامْتِدَادِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَإِذَا نَظَرْتَ مِنَ الثَّقَبِ إِلَى الْحَائِطِ، فَلَا تَرَى مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مُلَاصِقًا لِلثَّقَبِ فَقَطْ، وَلَا يُمْكِنُ رُؤْيُهُ غَيْرُهُ. د: ٤٤

(٤) سقط من النسخ كلها وأثبتناه من هـ.

(٥) لَعَدَمِ المَخَالَفَةِ بَيْنَ الْوَضْعِ وَالْمَوْضُوعِ لَهُ؛ لِأَنَّ كَلَامًا كُلِّيًّا. د: ٤٥

(٦) في د و ه و ط وز: الغرض.

(٧) لِأَنَّ بَيَانَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَالْمَشْتَقِّ وَالْفِعْلِ وَالْعَلَمَيْنِ وَاسْمِ الْجِنْسِ لَيْسَ مَحَلَّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعَصْدِ وَالسَّعْدِ.

د: ٤٥، في ب: تحقق.

(٨) في ب: الحروف.

(٩) في ب و ج: شاركه.

مقابله قوله: [باعتبار] ^(١) أمر عام، أي: قد يوضع اللفظ لمُشَخَّصٍ ^(٢) باعتبارِ تَعَقُّله بعينه وشخصه، (وقد يوضع له باعتبار أمر عام)، أي: باعتبارِ تَعَقُّله بأمر عام.

(وذلك) أي: الوضع [لمُشَخَّصٍ] ^(٣) باعتبارِ أمر عام، يَتَحَقَّقُ (بأن يُعَقَّلَ ^(٤) أمر) عامٌ (مُشْتَرِكٌ ^(٥)) بين مُشَخَّصَاتٍ، ثُمَّ يَقَالُ: هذا اللفظُ موضوعٌ لكل واحد من هذه المُشَخَّصَاتِ بخصوصه، أي: يُعَيَّنُ لفظٌ ^(٦) بإزاء كل ^(٧) من أفرادِه المُشَخَّصَةِ، سواء كان ذلك الأمرُ العامُّ من ذاتياتها كما في معاني الحروف ^(٨)، أو من عوارضها كما في المضممرات ^(٩) وأسماء الإشارة ^(١٠) ٣- ب/، وذلك الأمرُ العامُّ ملحوظٌ باعتبار كونه مرآةً لملاحظة تلك الأفراد، التي هي المُسمَّياتُ الموضوعُ لكل منها اللفظُ،

(١) سقط من أوج ودو ط وز: وأثبتناه من ب وهـ.

(٢) في ب: لشخص.

(٣) في أ وب: لشخص.

(٤) في أ: تعقل وفي هـ: يتعقل.

(٥) أي: اشتراكاً معنوياً، بأن يكون كلياً مستوياً معناه في أفرادِه، وليس المرادُ المشترك الاصطلاحي؛ لأنه يُشْتَرَطُ فيه تَعَدُّدُ الوَضْعِ. د: ٤٦

(٦) في دوه: اللفظ.

(٧) في دوهو ط وز: كل واحد.

(٨) وذلك أن الواضِعَ وَضَعَ لفظاً (من) لكل ابتداءٍ خاصٍّ، وتلك الابتداءاتُ تَعَلَّقاتٌ بمطلقِ الابتداءِ وهو الابتداءُ الكليُّ وهو ذاتي؛ لأنه جزءٌ من ماهيتها؛ لأن ماهيةَ الابتداءِ الخاصِّ: الابتداءُ المُطلقُ مع قيد الإضافة للمجرور. د: ٤٧

(٩) كلفظ (أنا وأنت) وهو الموضوعُ لأشخاصٍ استُحضِرُوا عندَ الوَضْعِ لهم بأمرٍ كليٍّ، وهو مفردٌ مذكَّرٌ متكلمٌ، والإفرادُ والتكلمُ والتذكيرُ ليست ذاتياتٌ لتلك الأشخاصِ، بل خارجةٌ عنها كـ (الصَّحاحِ) بالنسبة للإنسان. د: ٤٧

(١٠) كلفظة (هذا) الموضوعُ لأشخاصٍ استُحضِرَتْ عندَ الوَضْعِ بأمرٍ كليٍّ، وهو مفردٌ مذكَّرٌ مشارٌ إليه، والإفرادُ والتذكيرُ والإشارةُ عارضةٌ لتلك الأشخاصِ، وليست من ذاتياتها. د: ٤٧

وليس ذلك الأمرُ العامُّ موضوعاً له، كما تَوَهَّمَهُ بعضٌ ^(١) في ^(٢) الضَّمائِرِ والموصولاتِ وغيرها ^(٣).

ولنَّما عبَّرَ عن ذلك التعيينِ الذي هُوَ الوَضْعُ حقيقةً بالقول؛ إذ به يَظْهَرُ ذلك التعيينُ غالباً ^(٤).

ولنَّما قَيَّدَ بالحِثِّيَّةِ بقولِهِ: **(بَحِثْ لَا يُفْهَمُ وَلَا يُفَادُ [مِنْهُ] ^(٥) إِلَّا وَاحِدٌ بِخُصُوصِهِ، دُونَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ)**؛ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ ههنا مفهومٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمُشْتَرَكِ، حَتَّى يُسْتَعْمَلَ فِيهِ وَيَفَادُ وَيُفْهَمُ هُوَ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ، بَلِ الْمَقْصُودُ: أَنَّ الْمَوْضُوعَ لَهُ وَالْمُسْتَعْمَلَ فِيهِ هَذَا الْمُشَخَّصُ مِنْ أَفْرَادِهِ عَلَى حِدَةٍ ^(٦)

(١) وهو العلامة التفتازاني، ودليله: أن لفظ (هذا) مثلاً؛ إن كان موضوعاً لكلِّ واحدٍ من المشخصاتِ لَزِمَ تَعَدُّدُ الوَضْعِ، والأصلُ خلافُهُ، وإن كان موضوعاً لبعضِ المُشَخَّصَاتِ دُونَ بعضٍ كانَ ترجيحاً من غيرِ مُرْجِحٍ، فتعيَّنَ أن يكونَ الموضوعُ له الأمرُ الكلِّيُّ، لكنْ شَرَطَ الواضِعُ استعمالَهُ في جزئيِّ، والحاصِلُ: أن الأمرَ العامَّ ملحوظٌ على كلا القولين، لكن ملاحظته على الأول من حيث إنه آلة للوَضْعِ، وعلى الثاني من حيث إنه الموضوعُ له، وأجاب الجمهورُ بالتزام الأول، أعني كونه موضوعاً لكلِّ واحدٍ، معَ عَدَمِ تسليمِ تَعَدُّدِ الوَضْعِ، بَلِ الوَضْعُ وَاحِدٌ بِسَبَبِ ملاحظة الواضِعِ الأمرَ الكلِّيَّ الصَّادِقَ على كُلِّ واحدٍ من الجزئياتِ، ولا يَلَزِمُ تَعَدُّدُ الوَضْعِ إِلَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ لَفْظَ (هذا) موضوعٌ لكلِّ جزئيٍّ بِوَضْعٍ مُسْتَقِلٍّ. د: ٤٧ وفي دوهو و ط وز بزيادة: الأفاضل.

(٢) في ب بزيادة ما نصه: وإليه ذهب التفتازاني في الضمائر... الخ.

(٣) في كافة النسخ: وغيرهما، وأثبتناه من أ.

(٤) قيدٌ لحصولِ التعيينِ بغيره ندوراً كـ (الكتابة والإشارة). د: ٤٧

(٥) في أ وج: به.

(٦) في ه: حدته.

وهذا [الآخر]^(١) كذلك، دون القَدْرِ المُشْتَرَكِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفَادٍ وَغَيْرُ مَوْضُوعٍ لَهُ^(٢).

فقوله: (دون القَدْرِ المُشْتَرَكِ) حالٌ من قوله: (واحدٌ بخصوصه) أي: مُتَجَاوِزاً^(٣) القَدْرَ المُشْتَرَكِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفَادٍ وَغَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْهُ بِطَرِيقِ الاسْتِعْمَالِ فِيهِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ^(٤)، فلا يقال: (هذا) مثلاً، ويرادُ به الأمرُ العامُّ الذي هو: مفهومُ المشارِ إليه المفردِ المذكَّرِ، وإذا كانَ كذلك [فَتَعَقَّلْ]^(٥) الواضِعُ (ذلك المُشْتَرَكُ آلَةُ الْمَوْضِعِ)، ووسيلةٌ إلى حصوله، (لا أنه) أي: المُشْتَرَكُ (المَوْضُوعُ لَهُ).

قوله^(٦): (لا أنه) بتقديرِ اللَّامِ^(٧)، معطوفٌ^(٨) على الخبرِ، إن قُرِئَ (فَتَعَقَّلْ) مصدرًا، وإن قُرِئَ على صيغةِ المضارعِ المجهولِ من الثلاثيِّ المُجَرَّدِ فـ(آلة) منصوبٌ على الحالِّيةِ، و(لا أنه) عطفٌ عليه^(٩).

(١) سقط من أوب ود.

(٢) المناسبُ لصَدْرِ العبارة أن يقول: فإنه غيرُ موضوعٍ لَهُ وَغَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِيهِ. د: ٤٩، وفي ط وز سقط من قوله دون القدر إلى حال.

(٣) في دوهوز: عن القدر.

(٤) وأشار به إلى أن القَدْرَ المُشْتَرَكِ قد يفادُ من اللَّفْظِ وَيُفْهَمُ مِنْهُ، لكن لا بِحَسَبِ الْوَضْعِ، بل مجازاً. د: ٤٩ (٥) في أ: فَيَتَعَقَّلْ.

(٦) في دوهو ط: فقوله.

(٧) لأن الإخبارَ بقوله (آلة) عن (التَّعَقُّلِ) غيرُ صحيح؛ لأنَّ التَّعَقُّلَ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهَا الْأَمْرُ الْكُلِّيُّ الَّذِي تَلَاخَظُ بِهَا الْجُزْئِيَّاتُ، وَأَجِيبُ: بأنَّ في الكلامِ حَذْفَ (اللام) من المعطوفِ المشيرةِ إلى أنَّ (آلة)، وإن كانت خبراً في الظاهرِ علَّةٌ في المعنى للخبرِ الحقيقيِّ، والتقديرُ: فتَعَقَّلْ الواضِعِ المُشْتَرَكِ ثابِتٌ؛ لِأَجْلِ كَوْنِ ذَلِكَ الْمُشْتَرَكِ آلَةً لِلْوَضْعِ، لَا لِأَنَّهُ الْمَوْضُوعُ لَهُ. د: ٥٠

(٨) فيه تساؤلٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ (لا) جزءٌ من المعطوفِ مع أنَّها عاطفةٌ. د: ٥٠

(٩) بدونِ تقديرِ (اللام)، لِأَنَّهُ حَالٌ لَا عِلَّةَ، أي: فتَعَقَّلْ ذلك المُشْتَرَكُ آلَةً لَا مَوْضُوعاً لَهُ، ولكن يقتضي قراءته بالياءِ وَعَدَمَ تَشْدِيدِ الْقَافِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ الاحْتِمَالُ؟ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ نَسْخَةَ الْمُؤَلَّفِ خَالِيَةً مِنْ نَقْطِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ. د: ٥٠ - ٥١

(فَالْوَضْعُ كُلِّيٌّ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ مُشَخَّصٌ) كما قرّرنا^(١)، (وذلك) أي: اللفظ الموضوع لمُشَخَّصٍ باعتبار / ٤- أ/ أمر عام، (مثل اسم الإشارة نحو: هذا)، نُزِلَ ذلك الأمر الكُلِّيُّ منزلة المشار إليه المُعَيَّن؛ لكمال التميّز^(٢) الحاصل بالبيان السابق، فاستعمل فيه ذلك الموضوع للأشخاص^(٣).

(فإن هذا مثلاً موضوعه^(٤)، ومُسمّاه^(٥)) أي: معناه^(٥): (المشار إليه المُشَخَّص) أي: كل واحد من أفراد مفهوم المشار إليه مطلقاً.

و(المُشَخَّص) صفة لـ (كل واحد)^(٦) من حيث إنّه المراد بـ (المشار إليه) ههنا، ولا يجوز أن يكون صفة للمشار إليه^(٧) كما لا يخفى على ذي مسكة.

وقوله: (موضوعه) في بعض النسخ بتاء التانيث، على أنّه خبر (هذا) بتأويل اللفظة والكلمة^(٨)، وفي بعض آخر بإضافة الضمير^(٩) على أنّه من قبيل الأسماء، و(مُسمّاه) حيثنّذ بيان له.

وقوله: (بحيث لا يقبل الشَّرْكَه) تأكيد لما يُستفاد من المُشَخَّص، يعني: أن مفهوم

(١) في دوهوز: قرناه.

(٢) في هوز: التميز.

(٣) جواب عمّا قال: كيف أشار بذلك الموضوع للأشخاص المعيّنة إلى الأمر الكُلِّي؟ والجواب: أنّه شبه الكُلِّيّ بمُشَخَّصٍ، بجامع البيان والتمييز، ثم استعير اللفظ الموضوع للثاني في الأول. د: ٥١

(٤) في دوطوز: موضوع، وفي ه: موضوعه.

(٥) سقط من ط.

(٦) في العبارة قلب، وأصلها: صفة للمشار إليه، باعتبار أن المراد به كل واحد. ح: ٥٢

(٧) أي: من حيث مفهومه لأنّه كُلِّيٌّ، ولا يصح وصف الكُلِّيّ بوصف الجزئي. د: ٥٢، وسقط من طوز: إليه.

(٨) في ب ودوه ووطوز: أو الكلمة.

(٩) في دوه: بإضافته إلى الضمير، وفي ط: بإضافة إلى الضمير.

(هذا): ما صدق عليه المشار إليه المُشَخَّصُ الذي لا يَقْبَلُ الشَّرْكَةَ، لا مفهومه الذي يَقْبَلُ الشَّرْكَةَ^(١).

والحاصل: أن معنى لفظ^(٢) (هذا): كلُّ مشارٍ إليه مفردٍ مذكَّرٍ مُشَخَّصٍ، لُوْحِظَ بأمرٍ عامٍّ، وهو: مفهوم^(٣) المشارٍ إليه المفرد المذكَّر، الصَّادِقُ على هذا المشارٍ إليه المُشَخَّصِ وعلى ذلك الآخر، كما إذا حَكَمْتَ على كُلِّ رُومِيٍّ بأنَّه أبيضُ بهذا العنوان، فقد لاحظتَ جميعَ المُشَخَّصاتِ الرُّومِيَّينَ من (زيد وعمر) وغيرِهما بأمرٍ عامٍّ وهو الرُّومِيُّ، وحَكَمْتَ عليه بأنَّه أبيضُ.

(تنبيه)

لفظُ (التنبيه)^(٤) يُسْتَعْمَلُ في مقامين:
أحدهما: أن يكونَ الحُكْمُ المذكورُ بعدهُ بديهيًّا^(٥) ٤- ب / [أوليًّا]^(٦).
والثاني: أن يكونَ معلوماً من الكلامِ السَّابِقِ^(٧).
وههنا: الحُكْمُ بديهيٌّ أوليٌّ؛ إذ تصوُّرُ طرفيه معَ الإسنادِ يكفي في الجزمِ بالنسبةِ^(٨).

(١) سقط من ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) في ط: المفهوم.

(٤) أمَّا لغةُ فهو: الدلالةُ على ما غفلَ عنه المخاطَبُ. ح: ٥٤

(٥) يُطْلَقُ البديهيُّ على معنيين، أحدهما: ما لا يتوقَّفُ حصولُهُ على نظرٍ وكَسْبٍ، فهو مُرادِفٌ للضروريِّ، وثانيهما: المقدماتُ الأوليةُ التي يكونُ تصوُّرُ طرفيها معَ النسبةِ كافياً في حُكْمِ العقلِ، فهو خاصٌّ بالصِّغائرِ، وقولُه (أوليًّا) تأكيدٌ. ح: ٥٤

(٦) سقط من أ وب وج وز.

(٧) أي: التزاماً لا صريحاً، وإلا فيكونُ تأكيداً لا تنبيهاً.

(٨) إذ لو كانَ نظريًّا أو ضروريًّا غيرَ بديهيٍّ لَمَا كَفَى، بل لا بدَّ من الاحتياجِ لواسطةٍ: إمَّا دليلٍ أو حدسٍ أو تجربةٍ. د: ٥٤

وليس ما [ذَكَرُهُ] ^(١) استدلالاً ^(٢)، بل تنبيهٌ يُذَكِّرُ في صورة الاستدلال ^(٣)، والبديهيَّاتُ قد يُنبَّهُ عليها؛ إزالةً لِمَا قد يكونُ في بعضِ الأذهانِ القاصِرة من الخفاءِ.

(ما هُوَ من هذا القبيل) أي: ما صدَقَ عليه اللفظُ الموضوعُ لمُشَخَّصَاتٍ باعتبارِ اندراجِها في ^(٤) أمرٍ عامٍّ (لا يُفِيدُ التَّشْخِصَ) ^(٥) إِلَّا بِقَرِينَةٍ ^(٦) مَعْنِيَةٍ؛ لأنَّ وَجْهَ إفادَتِهِ الواحدِ ^(٧) من تلك المُشَخَّصَاتِ بعينه ليسَ إِلَّا وَضْعُهُ ^(٨) لَهُ، وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ؛ (لاستواءِ نِسْبَةِ الْوَضْعِ إِلَى الْمُسَمَّيَاتِ)؛ [إِذْ] ^(٩) مَعَ اشْتِرَاكِ الْكُلِّ فِي ذَلِكَ ^(١٠)، لَا بُدَّ ^(١١) فِي إِفَادَةِ التَّعْيِينِ مِنْ أَمْرٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ، بِهِ يَحْصُلُ ذَلِكَ التَّعْيِينُ، وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْقَرِينَةِ.

فإن قيل: ما هُوَ من هذا القبيل والألفاظُ المُشْتَرَكَةُ سَيَّانٍ، فِي عَدَمِ إِفَادَةِ الْمَعْنَى

(١) في أوج: ذكر.

(٢) جوابٌ لسؤالٍ تقديرُهُ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْحُكْمَ بَدِيهِيٍّ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَمَّا صَحَّ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

لاستواء... الخ. د: ٥٤

(٣) في ب بزيادة: ههنا.

(٤) في ه و ط وهامش ب: تحت.

(٥) قلت: وإن كان اللفظُ موضوعاً للجزئي؛ إذ لا يلزم من وضعه لجزئي أن يكون مشخصاً، بل بعضه مشخص بلا قرينة كالعلم وبعضه مشخص بالقرينة كأنواع هذا القسم.

(٦) كـ (الإشارة الحسِّيَّة، والعِلْمُ بِالصَّلَةِ، والمتعلِّق والمجرور، والتكَلُّمُ والخِطَابُ وتَقْدِمْ المَرْجِعِ)، وتوضيحه: أَنَّ (هذا) مثلاً لَا يَدُلُّ عَلَى (زيد) بعينه؛ لأنَّ طَرِيقَ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ الْوَضْعُ لَهُ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِالْوَضْعِ لَهُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا بُدَّ فِي دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْقَرِينَةِ كـ (الإشارة الحسِّيَّة). د: ٥٥، ح: ٥٥ - ٥٦

(٧) في ه: لواحد.

(٨) في ط: لوضعه.

(٩) في أ وب: أي اشتراك، وفي ج و د و ز و ط: أي لاشتراك، وأثبتناه من ه.

(١٠) في د وه: تلك.

(١١) في ب و ج و د: فلا بد.

الموضوع له بدون القرينة^(١)، وتعدّد^(٢) المعنى^(٣) الموضوع له، فما الفرق بينهما؟ [قلنا]:^(٤) الفرق^(٥) لزوم التعيين في المعنى وعدمه^(٦)، ووَحْدَةُ الوَضْع وتعدّده.

فإن قلت: اللَّفْظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرّر، فكيف حكمت^(٧) بالاحتياج؟ قلنا^(٨): المراد بما ذكرناه هو أنّ اللفظ الموضوع للمعنى يكفي في صحّة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك المعنى / ٥-أ، ولا يحتاج إلى القرينة لمجرد الاستعمال^(٩) بخلاف المجاز^(١٠)؛

(١) فيه: أنّهما يُفِيدَانِ المعنى الموضوع له، لكن لا يُفِيدَانِ تعيين المراد إلا بالقرينة، ويجاب: بأنّ في الكلام (حذف مضاف) أي: سيّان في عدم إفادة تشخيص المعنى الموضوع له. ح: ٥٦

(٢) في هو ط: وفي تعدد.

(٣) سقط من ب.

(٤) في ه: قلت.

(٥) في هو ط بزيادة: بينهما.

(٦) أي: لزوم التعيين فيما هو من هذا القبيل وعدمه في المشترك اللفظي، فإنّه لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له، بل تارة يحصل التعيين كما في الأعلام كـ (زيد) المشترك، فإنّه موضوع بأوضاع متعدّدة، والموضوع له بكلّ وضع معيّن، وتارة لا يحصل فيه التعيين كما في الكلّيات كـ (عين)، فإنّه موضوع للباصرة والجارية، والباصرة غير معيّنة لصِدْقِها على عين زيد وعمرو وغيرهما، وكذا الجارية. د: ٥٦

(٧) في ه بزيادة: عليه.

(٨) حاصل الجواب: أنّ القرينة نوعان، أحدهما: المصحّحة للاستعمال وهي قرينة المجاز، وثانيهما: القرينة المعيّنة للمراد، وهي المرادة هنا. د: ٥٧

(٩) في ز بزيادة: الحقيقي.

(١٠) فهو محتاج للقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي (الموضوع له)، وأمّا القرينة المعيّنة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقّف عليها تحقّقه، فإن قيل: (رأيت بخرأ ما شيئاً على قدميه)، فقد وجّدت القرينة المانعة من إرادة البحر الحقيقي، ولم تُوجد القرينة المعيّنة لبحر علم أو كرم... الخ. د: ٥٧

فإنه يحتاج إلى قرينة لمجرد ذلك^(١)؛ ليُصَرَفَ^(٢) عن إرادة المعنى الحقيقي الذي وُضِعَ اللَّفْظُ للاستعمال فيه، [فاحتياج] ^(٣) القرينة فيما نحن فيه وفي المُشْتَرَك؛ لِإِدْفَعِ مُزاحمة المعاني الحقيقية، وفهم المراد لا للاستعمال^(٤).

ولمَّا فرَغَ من المقدمة شَرَعَ في المقصود، فقال:

(التقسيم)

مبتدأ، أو خبر على ما مرَّ، والمحذوف هو المذكور^(٥)، ومعنى التقسيم: هو ضمُّ قَيْدَيْنِ^(٦) أو أكثر إلى عام؛ ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسماً مُبَايناً للقسَمِ الآخر أو غير مُبَايِنٍ له، باعتبار تنافي القيود أو تخالفها فقط^(٧)، والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين، وما نحن فيه من هذا القبيل^(٨).

(١) في ب: لمجرد الاستعمال، و: لمجرد صحة الاستعمال.

(٢) في هـ: لينصرف، وفي ج: لتصرف.

(٣) في كافة النسخ: واحتياج، وأثبتناه من هـ.

(٤) في ج و د و ط و ز زيادة: فيه.

(٥) والتقدير حينئذ: المذكور فيما يأتي التقسيم، أو التقسيم هو المذكور، وليس الذي نَشَرَعُ فيه. د: ٥٨

(٦) هذا بيان تقسيم الكلِّي إلى جزئياته، وأمَّا تقسيم الكلِّ إلى أجزائه فهو: تحليله إلى أجزاء بحيث يكون كل جزء قسماً، والفرق بينهما أنه إنَّ صَحَّ حَمْلُ المَقْسَمِ على كلٍّ من أقسامه فهو تقسيم الكلِّي، وإلا فتقسيم الكلِّ. د: ٥٨

(٧) فالأول: كضم الناطق إلى الحيوان فيصير إنساناً، وضم الصَّاهِلِ إليه فيصير فرساً، والثاني: كضم الضاحك والكاتب للإنسان، ويُسمَّى الأول تقسيماً حقيقياً والثاني اعتبارياً، وعلامة الأول عدم صحَّة حَمْلِ بعض الأقسام على بعض، وعلامة الثاني صحَّة. د: ٥٨

(٨) وفيه: أن (تغلب ويزيد) فيه العلم والفعل، قال عصام: وما نحن فيه تقسيم اعتباري لاجتماع العلم والفعل في (تغلب ويزيد)، وليس تقسيماً حقيقياً، وأجيب: بعدم اجتماع الفعلية مع العلمية؛ لأنها تَوَلَّدَتْ، عن الفعلية إلى مجرد الاسمية، فهي قبل النقل أفعال وبعده أسماء، فأين الاجتماع؟. ح: ٥٨

وحاصِلُهُ مُجْمَلًا: تَقْسِيمُ اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ أَوَّلًا إِلَى قَسَمَيْنِ:

- ما مَدْلُولُهُ كُلِّيٌّ.

- وما مَدْلُولُهُ مُشَخَّصٌ.

وتَقْسِيمُ الْقِسْمِ ^(١) الْأَوَّلِ مِنْهُ إِلَى: اسْمٍ جِنْسٍ وَمَصْدَرٍ، وَإِلَى: مُشْتَقٍّ وَفِعْلٍ ^(٢).

وتَقْسِيمُ الثَّانِي ^(٣) إِلَى: الْعَلَمِ وَالْحَرْفِ وَالضَّمِيرِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ، عَلَى وَجْهِ يَنْضَبِطُ بِهِ تِلْكَ الْأَقْسَامُ؛ فَإِنَّ تَحْقِيقَهَا مِنْ مَزَالِقٍ ^(٤) الْأَقْدَامِ.

(اللَّفْظُ) أَيِ: الْمَوْضُوعُ (مَدْلُولُهُ) أَيِ: الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ؛ فَإِنَّ الْحَاصِلَ فِي الْعَقْلِ مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ فِيهِ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ ^(٥)، وَمِنْ حَيْثُ انْفِهَامُهُ [مَطْلَقًا] ^(٦) يُسَمَّى مَفْهُومًا، وَمِنْ حَيْثُ انْفِهَامُهُ ^(٧) [بِانْفِهَامِ غَيْرِهِ مَدْلُولًا] ^(٨)، وَمِنْ حَيْثُ وَضَعُ اللَّفْظِ بِإِزَائِهِ مَوْضُوعًا لَهُ ^(٩)، وَمِنْ حَيْثُ الْقَصْدُ إِلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ إِفَادَةً ^(١٠) مَعْنَى ^(١١)، (إِمَّا كُلِّيًّا أَوْ

(١) سقط منه هـ.

(٢) السَّرُّ فِي إِعَادَةِ (إِلَى) هُنَا الْإِشَارَةُ إِلَى مُخَالَفَةِ الْأَوَّلِينَ لِلْآخِرِينَ، فَإِنَّ مَدْلُولَ الْأَوَّلِينَ بَسِيطٌ، وَالْآخِرِينَ مَرْكَبٌ. ح: ٥٩.

(٣) فِي ج وَ ط بِزِيَادَةِ: مِنْهُ.

(٤) فِي د وَ ه وَ ط -: مَزَالٍ.

(٥) أَيِ: يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْمَعْنَى الْحَاصِلِ فِي الْعَقْلِ، وَيُسَمَّى مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَةِ مَعْلُومًا أَيْضًا. ح: ٥٩.

(٦) أَيِ: انْفِهَامًا غَيْرَ مَقْيَّدٍ بِمَلَا حِظَةِ الدَّالِّ. ح: ٥٩.

(٧) سَقَطَ مِنْ أ، وَأُبْتَنَاهُ مِنْ بَقِيَةِ النُّسخِ.

(٨) أَيِ: بِسَبَبِ انْفِهَامِ غَيْرِهِ، وَهُوَ الدَّالُّ عَلَيْهِ. د: ٦٠.

(٩) سَقَطَ مِنْ هـ.

(١٠) فِي هـ: الَّذِي أَفَادَهُ، وَفِي ز: إِفَادَةُ مِنْهُ مَعْنَى.

(١١) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ الْخَمْسَةَ مُتَّحِدَةٌ بِالذَّاتِ مُخْتَلِفَةٌ بِالْإِعْتِبَارِ. د: ٦٠.

مُشَخَّصٌ ^(١)؛ لَأَنَّ مَدْلُولَهُ ^(٢) إِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ فَرَضٍ ^(٣) صِدْقِهِ، وَحَمْلِهِ عَلَى مُتَعَدِّدٍ وَهُوَ ^(٤) الْمُشَخَّصُ / ٥- ب /، وَيُسَمَّى جُزْئِيًّا حَقِيقِيًّا ^(٥)، أَوْ لَا يَمْتَنِعُ كَذَلِكَ وَهُوَ ^(٦) الْكُلِّيُّ.

(١) قلت: لعلَّ الْعَصْدَ عَدَلَ عَنِ الْجُزْئِيِّ إِلَى الْمُشَخَّصِ لِيَكُونَ الْكُلِّيُّ بِمَعْنَى غَيْرِ الْمُشَخَّصِ، فَيَصْدُقُ عَلَى الْكُلِّيِّ الْمُنْطَقِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ كَالصَّنْفِ نَحْوَ (رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ) مِنَ الْعَوَارِضِ لِلْمَاهِيَةِ، فَيَكُونُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ إِمَّا غَيْرَ مُشَخَّصٍ خَارِجًا وَذَهْنًا، وَإِمَّا مُشَخَّصَ خَارِجًا وَذَهْنًا، وَسَوَاءٌ كَانَ غَيْرَ الْمُشَخَّصِ مَمْتَنِعًا كـ (شَرِيكَ الْبَارِي) أَوْ مُمْكِنًا كـ (الْعَنْقَاءُ) أَوْ وَاحِدًا كـ (الْوَاجِبُ) أَوْ مُتَعَدِّدًا مُحْصًورًا كـ (كَالْكَوَاكِبِ السَّبْعِ) أَوْ غَيْرِ مُحْصًورٍ كـ (الْإِنْسَانِ)، وَأَمَّا الْمُشَخَّصُ فَهُوَ إِمَّا مُشَخَّصٌ بِصُورَتِهِ الشَّخْصِيَّةِ مِثْلَ (زَيْدٍ) أَوْ بِصُورَتِهِ النَّوْعِيَّةِ مِثْلَ (أَسَامَةِ)؛ فَعَلِمَ الْجِنْسَ مُشَخَّصَ نَوْعًا لَا فَرْدًا، وَلِذَا عَدَلَ عَنِ الْجُزْئِيِّ إِلَى الْمُشَخَّصِ، وَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكُلِّيِّ غَيْرَ الْمُشَخَّصِ شَخْصًا وَلَا نَوْعًا بِقَرِينَةِ الْمُقَابَلَةِ، وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ لَهُ أَنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ أَوْ عَدَمَ التَّشْخِصِ وَالتَّشْخِصَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِمَفْهُومِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ؛ لِأَنَّ كُلِيَهُمَا مَوْضُوعَانِ لَجُزْئِيٍّ إِلَّا أَنَّ الْجُزْئِيَّ فِي الْمَعْرِفَةِ مُعَيَّنٌ وَفِي النَّظَرِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَمُشَخَّصٌ.

(٢) سقط من ب.

(٣) أَتَى بِلَفْظِ (الْفَرَضِ) مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لِلْكُلِّيِّ أَفْرَادٌ خَارِجِيَّةٌ، بَلِ الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ لَوْ فَرَضَ لَهُ أَفْرَادٌ فِي الْخَارِجِ لَصَدَقَ عَلَيْهَا، وَالْفَرَضُ قِسْمَانِ: انْتِزَاعِيٌّ كَاسْتِحْضَارِ صِدْقِ (الْحَيَوَانِ) عَلَى أَفْرَادِهِ، وَاخْتِرَاعِيٌّ كَاسْتِحْضَارِ صِدْقِ (ذَاتِ زَيْدٍ) عَلَى كَثِيرِينَ، وَالْفَرَضُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَمُرَادٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَالثَّانِي كَاذِبٌ؛ فَلَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْكُلِّيَّةُ عَلَى مُجَرَّدِ الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ، فَالْجُزْئِيُّ يُمَكِّنُ فِيهِ ذَلِكَ الْفَرَضَ، وَيَكُونُ كُلِّيًّا. ح: ٦٠

(٤) فِي ب وَد وَه وَز: فَهُوَ.

(٥) أَي: لَا إِضَافِيًّا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كُلِّيًّا، فَبَيْنَ الْجُزْئِيِّ الْحَقِيقِيِّ وَالْإِضَافِيِّ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، فَ(الْإِنْسَانُ) جُزْئِيٌّ إِضَافِيٌّ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ دَرَجَةٌ تَحْتَ كُلِّيٍّ، وَ(زَيْدٌ) حَقِيقِيٌّ إِضَافِيٌّ، فَالْإِضَافِيُّ: هُوَ كُلُّ مَا أُنْدَرَجَ تَحْتَ كُلِّيٍّ، وَلَوْ كُلِّيًّا. د: ٦١ قلت: لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمُشَخَّصِ الْجُزْئِيِّ الْحَقِيقِيِّ لَكَانَ نَحْوَ أَسَامَةِ غَيْرِ مُشَخَّصٍ، بَلِ الْمُرَادُ الْجُزْئِيُّ الْمُشَخَّصُ فَرْدًا أَوْ نَوْعًا فَيَدْخُلُ عِلْمُ الْجِنْسِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْجِنْسِ مِثْلَ رَجُلٍ فَإِنَّهُ فَرْدٌ شَائِعٌ أَوْ مَاهِيَةٌ تَصْدُقُ عَلَى كَثِيرِينَ مِنْ دُونِ مِلَاحَظَةِ تَعْيِينِهَا فِي الذَّهْنِ.

(٦) فِي ه: فَهُوَ.

فإن قيل: هذا التقسيم فاسد؛ لأن الألف واللام في (اللفظ) ههنا للاستغراق، فمعناه حينئذ: كل لفظ موضوع لمعنى [إمّا] ^(١) مدلوله كلياً أو مُشَخَّص ^(٢)، ولا شك أن مورد القسمية اللفظ ^(٣) الموضوع لمعنى.

فنقول: مورد القسمية هو اللفظ الموضوع ^(٤)، وكل لفظ كذلك، فمدلوله إمّا كلياً أو مُشَخَّص، فمورد القسمية إمّا من القسم الأول أو من الثاني، فإن كان الأول لا ^(٥) يشمل الثاني، وإن كان الثاني لا يشمل الأول ^(٦).

قلنا: معنى قولنا: كل لفظ إمّا كذا أو كذا: أن كل فرد من أفرادهِ مُتَّصِفٌ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الانفصالِ، فمورد القسمية غير مُنْدَرِجٍ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ مَفْهُومٍ [هذا] ^(٧) اللفظ ^(٨).

(١) سقط من أ، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٢) إشارة إلى أن كلام المصنّف كبرى قياسٍ حُذِفَتْ صغراه، تقديرها: (مورد القسمية اللفظ الموضوع).

د: ٦١

(٣) في ط وز: هو اللفظ.

(٤) في ب وه بزيادة: معنى.

(٥) في ه في الموضوعين: فلا.

(٦) حاصل الاعتراض: أن التقسيم فاسد؛ لاستلزامه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو باطل. د: ٦٢

(٧) سقط من أ.

(٨) حاصل الجواب: أن مورد القسمية اللفظ الموضوع، وكل لفظ إمّا مُشَخَّصٌ أو كلياً، فالنتيجة: أن مورد

القسمية إمّا مُشَخَّصٌ أو كلياً، فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، والجواب: أن موضوع الصغرى هو

اللفظ الموضوع باعتبار طبيعته وحقيقته، وموضوع الكبرى اللفظ باعتبار أفرادِهِ، فلا يندرج موضوع

الصغرى تحت موضوع الكبرى، فليس الفساد ناتجاً من التقسيم، وإنما لعدم استكمال شرائط الإنتاج،

فالتقسيم صحيح. د: ٦٢

وما قيل^(١) في أمثال هذا المقام: من أن الانقسام إلى الأقسام لازم للمقسم، والمقسم لازم للأقسام^(٢)، ولازم اللازم لازم^(٣)، فيلزم لزوم الانقسام إلى الأقسام لكل منها^(٤)، ويلزم انقسام^(٥) الشيء إلى نفسه ومقابله، وأنه باطل، فيكون هذا التقسيم باطلاً كأمثاله.

فالجواب عنه: أن الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني، والمقسم لازم لأقسامه، لا من تلك الحيثية، بل من حيث^(٦) حصوله العيني، [ولازم^(٧) الشيء باعتبار لا يلزم أن يكون لازماً لمزومه باعتبار آخر كـ (الكلية) اللازمة لمفهوم (الحيوان) اللازم لـ (زيد) مثلاً^(٨)].

(والأول) أي: اللفظ الذي مدلوله كلي (إما ذات) أي: إما مدلوله ذات^(٩)، أو يقال^(١٠) ٦-أ/ بالتجاوز بإطلاق اسم الذات والحديث على ما يدل عليهما من

(١) قلت: أورد نفس الاعتراض بطريقتين، أولهما بقياس يلزم من ذات الأقوال قول آخر، وثانيهما بقياس قائم على مة دمة أجنبية، لأن حذف الصغرى مما يحتاج إلى دليل.

(٢) لأن كل قسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد، فالمقسم جزء من كل قسم. د: ٦٣

(٣) اللازم هو الانقسام إلى الأقسام اللازم للمقسم اللازم للأقسام. د: ٦٣، وفي زب زيادة: لذلك الشيء.

(٤) فيلزم كون الكلّي منقسماً إلى كليّ وجزئيّ، وكذا الجزئيّ. د: ٦٣، وفي ب وز: منهما.

(٥) في ب: تقسيم.

(٦) في ب: حيثية.

(٧) في أ: فلازم.

(٨) أي: أن الانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن، لا يلزم أن يكون لازماً لمزوم المقسم وهو الأقسام باعتبار الخارج؛ فإن لزوم (الكلية) للحيوان من حيث صدقه على كثيرين، ولزوم الحيوانية لـ (زيد) من حيث إنها جزؤه، والحاصل أن جهة اللزوم مختلفة، وشرط إنتاج (قياس المساواة) اتّحاد جهة اللزوم. ح: ٦٣ - ٦٤

(٩) قدّره لأجل صحّة حمل الذات وما عطف عليه على الأول. ح: ٦٤

(١٠) أي: المجاز المرسل، من إطلاق اسم المدلول على الدال، والجواب الأول مبني على أن في الكلام

اللفظ، وحينئذ^(١) يستقيم قوله: (وهو اسم الجنس)^(٢) كـ (رجل)^(٣)، (أو حدث وهو المصدر)، إنما^(٤) خرج^(٥) (المصدر) عن اسم الجنس^(٦)؛ ليني التقسيم إلى: الفعل والمشتق عليه.

فكأنه قال: اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله إمام: حدث وحده، أو غير حدث وحده، أو مركب منهما^(٧).

والمراد بـ (الذات) ههنا: ما لا يكون حدثاً ولا مركباً^(٨) منه ومن غيره، منسوباً أحدهما إلى الآخر.

وبـ (الحدث): أمر قائم بغيره^(٩)، يُعبر عنه بالفارسيّة بما آخره دال ونون كـ (الضرب)،

مجازاً بالحذف، ولم يتجاوز بلفظ (الأول) بتقدير مدلول؛ لأن التقسيم بالذات للفظ دون المعنى. د: ٦٤
(١) والحاصل: أن صحة حمل اسم الجنس على ضمير الأول: (وهو) متوقفة على صحة الإخبار، وإذا لم يرتكب تصحيح الحمل فلا بد من تقدير، أي: وهو مدلول اسم الجنس. د: ٦٥

(٢) في أ: وهو جنس.

(٣) فيه أنه نكرة، ومدلولها الفرد المتشتر، واسم الجنس اسم الحقيقة مدلوله الماهية، وأجيب: بأن اللفظ فيهما واحد، لكن إن لوحظ وضعه للماهية من حيث هي فاسم الجنس، وإن لوحظ وضعه للفرد المتشتر فنكرة، وإن اشتهر أن (أسداً) اسم جنس و(رجلاً) نكرة. د: ٦٥

(٤) في ه: وإنما.

(٥) في كافة النسخ: أخرج، وأثبتناه من أ.

(٦) مع أن (المصدر) من أفراد (اسم الجنس)؛ لأنه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هي. د: ٦٥

(٧) فالحدث وحده هو المصدر، وغير حدث وحده وهو اسم الجنس، ومركب منهما وهو الفعل والمشتق. د: ٦٥

(٨) وهذا المعنى شامل للبياض والسواد ونحوهما، وليس المراد هنا بـ (الذات): ما قام بنفسه؛ لخروجيهما عنه، مع أن العرض إدخاله. د: ٦٥

(٩) هذا جنس في التعريف شامل للصفة كـ (السواد)، ولذا أخرجه بقوله (يُعبّر)، فهو من قبيل الذات. د: ٦٦

أَوْ تَاءٌ وَنُونٌ كـ (الْقَتْلِ) ^(١)، فَيَخْرُجُ ^(٢) معنى السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ؛ لِعَدَمِ [التعبير] ^(٣)، وَمَعْنَى (الْجَيِّدِ وَالْمُنَوَالِ)؛ لِعَدَمِ الْقِيَامِ بِالْغَيْرِ ^(٤).

ومعناه: اخْتِصَاصُ النَّاعِيَةِ بِالْمَنْعُوتِ ^(٥) أَوْ التَّبَعِيَّةُ فِي التَّحْزِيرِ ^(٦)، أَيْ: [الانْتِهَاذُ فِي] ^(٧) الإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ كَمَا فِي الْمَادِيَّاتِ، [أَوْ] ^(٨) الْعَقْلِيَّةِ كَمَا فِي الْمُجَرَّدَاتِ ^(٩).

وَلَمَّا كَانَ عَتَبَارُ التَّرَكِيبِ [بَيْنَهُمَا] ^(١٠) مِنْ غَيْرِ عَتَبَارِ النُّسْبَةِ لَا يُفِيدُ، اخْتِصَاصَ ذَلِكَ الْمُرَكَّبِ بِمَا عَتَبِرَ فِيهِ مَعَ الطَّرْفَيْنِ نِسْبَةً، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ نِسْبَةً بَيْنَهُمَا) ^(١١)؛

(١) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ (الدَّالَّ وَالنُّونَ وَالتَّاءَ وَالنُّونَ) عَلَامَتَانِ لِلْمُضَدِّ فِي تِلْكَ اللَّغَةِ. د: ٦٦

(٢) فِي ب وَج بَزِيَادَةٍ عَنْهُ.

(٣) بَلْ غَبَّرَ عَنْهُمَا بـ (سِيَاهَ وَسَفِيدَ). د: ٦٦، وَفِي أ: تَعْبِيرٌ.

(٤) وَمَعْنَى الْجَيِّدِ: الْعُنُقُ، وَالْمُنَوَالِ: خَشَبَةٌ يُلَفُّ عَلَيْهَا الْحَائِكُ الثَّوْبَ، فَهِيَ ذَاتَانِ قَائِمَانِ بِنَفْسَيْهِمَا، خَارِجَانِ عَنِ الْجَنْسِ. د: ٦٦، وَفِي ج: بَغِيرُهُ.

(٥) أَيْ: وَمَعْنَى الْقِيَامِ بِالْغَيْرِ: الْاِخْتِصَاصُ، وَهُوَ التَّعَلُّقُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، لَا حُلُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ كـ (اِخْتِصَاصِ) زَيْدٍ بِالضَّرْبِ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِهِ، لَا حُلُولِهِ فِيهِ. د: ٦٧

(٦) فَالْتَّبَعِيَّةُ مَعْنَاهَا: الْاِتِّحَادُ، وَالتَّحْزِيرُ مَعْنَاهُ: الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ، أَيْ: كَوْنُ الشَّيْءِ مُتَّحِدًا مَعَ غَيْرِهِ فِي الْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ. د: ٦٧

(٧) سَقَطَ مِنْ أَوْجِ وَز.

(٨) فِي أ: وَالْعَقْلِيَّةِ.

(٩) فَإِذَا أُشِيرَ إِلَى (زَيْدٍ) إِشَارَةً حِسِّيَّةً كَانَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى جَزْمِهِ مَعَ سَائِرِ صِفَاتِهِ، وَكَذَا الْإِشَارَةُ إِلَى الْعَقُولِ وَالنُّفُوسِ إِشَارَةً إِلَى أَوْصَافِهَا تَبَعًا، وَالْمُرَادُ بِـ (الْإِشَارَةِ الْعَقْلِيَّةِ) مَلَا حَظُّهَا بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُشَاهِدَةٍ بِحَاسَّةٍ الْبَصَرِ. د: ٦٧

(١٠) فِي أ: عَنْهُمَا.

(١١) مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ نِسْبَةً بَيْنَهُمَا): الْمُرَكَّبُ مِنَ الذَّاتِ وَالْحَدَثِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ (النُّسْبَةُ) عَلَى الْمُرَكَّبِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ فِي إِفَادَتِهِ، فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمُسَبَّبِ. د: ٦٨

لأنَّها السَّبَبُ فِي وَضْعِ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ ذَلِكَ الْمُرَكَّبِ^(١).

(وذلك) أي: النسبة، والتذكيرُ باعتبارِ المذكورِ أوِ المُرَكَّبِ المُشْتَمِلِ عَلَيْهَا (إمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ النِّسْبَةُ^(٢) مِنْ طَرَفِ الذَّاتِ^(٣) وَهُوَ الْمُشْتَقُّ، أَوْ) تُعْتَبَرُ (مِنْ طَرَفِ الْحَدَثِ^(٤) وَهُوَ الْفِعْلُ).

فإن قيل^(٥): المرادُ مِنَ الذَّاتِ غَيْرُ الْحَدَثِ وَحْدَهُ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْقِسْمَ الثَّالِثَ، قُلْنَا: قَيْدُ (وَحْدَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِ الْحَدَثِ، لَا بِالْحَدَثِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ لَفْظُ (غَيْرِ)، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ، وَالْإِنْقِسَامُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ^(٦) اسْتِقْرَائِيٌّ / ٦-ب / [لَا عَقْلِيٌّ]^(٧)، وَإِنْ كَانَ مُرَدِّدًا^(٨) بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ بِحَسَبِ الْمَالِ، وَرَاجِعًا إِلَى تَقْسِيمَاتٍ ثَلَاثَةٍ^(٩) فَلَا يَضُرُّ

(١) هذا مسلمٌ في المشتقِّ الموضوعِ بإزاءِ الحدثِ والذاتِ مُعْتَبَرًا بَيْنَهُمَا نِسْبَةً دُونَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْحَدَثِ وَالزَّمَنِ وَالنِّسْبَةِ دُونَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الْفَاعِلِ بِالِاتِّزَامِ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِ(الذاتِ): مَا يَشْمَلُ الزَّمَنَ. د: ٦٨

(٢) في ب ود: يعتبر نسبته.

(٣) أي: بأن يُلاحِظَ الذاتُ أَوَّلًا ثُمَّ يُنْسَبُ لَهَا الْحَدَثُ، فَالْمُشْتَقُّ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ ذَاتٍ وَحَدَثٍ مُعْتَبَرًا بَيْنَهُمَا نِسْبَةً، لَكِنَّ الذَّاتَ مَلَا حِظَةً لِلْوَضْعِ أَوَّلًا، ثُمَّ يُنْسَبُ لَهَا الْحَدَثُ. د: ٦٩

(٤) أي: بأن يُلاحِظَ الحدثُ أَوَّلًا ثُمَّ يُنْسَبُ لِلذَّاتِ. د: ٦٩

(٥) حاصِلُهُ: أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ (أَوْ نِسْبَةً) الْأَوَّلَى حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ دَاخِلًا فِي الذَّاتِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: اللَّفْظُ الْكَلْبِيُّ مَدْلُولُهُ إِمَّا غَيْرُ حَدَثٍ وَحْدَهُ أَوْ حَدَثٌ وَحْدَهُ، وَهُوَ صَادِقٌ بِالذَّاتِ وَالْمُرَكَّبِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ (وَحْدَهُ) قَيْدٌ لِلنَّفْيِ (غَيْرِ) دُونَ الْمَنْفِيِّ (وَحْدَهُ)، وَالْمَعْنَى: غَيْرُ الْحَدَثِ حَالٌ كَوْنِ ذَلِكَ الْغَيْرِ مُتَفَرِّدًا لَمْ يُصَاحِبْهُ شَيْءٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصْدُقُ بِالذَّاتِ فَقَط. د: ٦٩

(٦) في ب: أربعة.

(٧) لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ أَقْسَامًا كَثِيرَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً. د: ٦٩، فِي أَوْجٍ وَدَوْرٍ: بِإِسْقَاطِ الْعَقْلِيِّ.

(٨) فِي هُمُتَرَدِّدًا.

(٩) وَذَلِكَ بِأَن يُقَالَ: اللَّفْظُ الَّذِي مَدْلُولُهُ كَلْبِيٌّ إِمَّا ذَاتٌ وَحْدَهُ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ: اسْمُ الْجَنَسِ، وَالثَّانِي مَدْلُولُهُ إِمَّا

إرسال القسم الأخير^(١)، واحتمال انقسام بعض الأقسام إلى أقسام مُندرجة تحته لا يَمْنَعُ الانحصار كـ (الفعل والمشتق)^(٢)، فالمشتق^(٣) ينقسم بأن يقال:

- المشتق إما أن يُعتَبَر^(٤) قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث، وهو: اسم

الفاعل.

- أو الثبوت وهو: الصفة [المشبهة]^(٥).

- أو وقوع الحدث عليه وهو: اسم المفعول.

- أو كونه آلة لحصوله وهو: اسم الآلة.

- أو مكاناً وقع فيه وهو: ظرف المكان.

- أو زماناً وهو: ظرف الزمان^(٦).

حَدَّثَ وحده أو لا، الأول: المصدر، والثاني إما مُرَكَّبٌ منهما ومن نسبة تُعْتَبَرُ من طَرَفِ الذاتِ أو لا،

الأول: المشتق والثاني الفعل، فالأقسام أربعة والتقسيمات ثلاثة. د: ٧٠

(١) وهو الفعل الذي أُرْسِلَ وحِيسَ عن التقسيم لا يَضُرُّ إذا كَانَ استقرائياً؛ لأنَّ الاستقرائي لا يستدعي حَصَرَ

جميع الأقسام، بخلاف العقلي. د: ٧٠

(٢) والحاصل: أنَّ لنا أقساماً أوليّةً وثانويّةً، وما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ من التقسيم الأولي، وهو حَاصِرٌ لجميع

أنواع الأقسام الثانويّة؛ لأنّها راجعةٌ للمشتق والفعل، وهما مذكوران في الأولي. د: ٧٠، وفي ز بزيادة:

فإن كلا منهما ينقسم.

(٣) في ج: فإن المشتق.

(٤) في ب و د و ز بزيادة: فيه.

(٥) سقط من أ.

(٦) وجعل اسم الآلة والزمان والمكان من المُشْتَقِّ هُوَ إحدَى طَرِيقَتَيْنِ، والأخرى أنّها من الجواميد، وسبب

الخلافاً لاختلافهم في المشتق: أهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذاتٍ مُتَصِفَةٍ بحدث، أو للدلالة

على ذاتٍ وحدث، فعلى الثاني مشتقةٌ وعلى الأول جامدة؛ لأنَّ (مفتاح) لا يدلُّ على ذاتٍ موصوفةٍ بالفتح

كـ (فاتح)، بل على ذاتٍ حَصَلَ بها الفتح. د: ٧٠ - ٧١

- أو يُعْتَبَرُ^(١) قيامُ الحَدَثِ بِهِ عَلَى وصفِ الزِّيَادَةِ^(٢) عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ: اسْمُ التَّفْضِيلِ.
- وكذلكِ الْفِعْلُ [يَنْقَسِمُ]^(٣) بِاعْتِبَارِ الزَّمَانِ إِلَى: الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ^(٤) وَالْحَالِ.
- وباعتبارِ الطَّلَبِ إِلَى: الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ.

(والثاني) أي: اللَّفْظُ الموضوعُ لمعْنَى مُشَخَّصٍ، (فَالْوَضْعُ) أي: وَضَعُ اللَّفْظِ لذلكِ الْمُشَخَّصِ:

(إِمَّا مُشَخَّصٌ) أيضاً، بأن يكونَ الموضوعُ لَهُ مُشَخَّصاً واحداً لَوْ حِظَّ بِخُصُوصِهِ^(٥)، أي: بِمَا^(٦) يُعَيِّنُهُ.

(أَوْ كُلِّيٌّ) أي: عَامٌّ^(٧)، بأن يكونَ الموضوعُ لَهُ كُلاًّ من مُشَخَّصَاتٍ، لَوْ حِظَّتْ إجمالاً بِأَمْرِ كُلِّيٍّ يَعُمُّهَا صِدْقاً^(٨).

(والأوَّلُ) أي: اللَّفْظُ الموضوعُ لِمُشَخَّصٍ وَضِعاً خَاصّاً (الْعَلَمُ) أي: الشَّخْصِيَّةُ^(٩)،

(١) في ب: فيه.

(٢) في ط: قيام الحدث به وضِعاً لزيادة على غيره.

(٣) في أ و ب: يقسم.

(٤) في ب: والاستقبال.

(٥) أي: لَوْ حِظَّ ذَلِكَ الْمُشَخَّصُ حَالَةً كَوْنِهِ مُلْتَبِساً بِالْأَمْرِ الْخَاصِّ بِهِ، فَذَاتُ (زيد) مثلاً لَوْ حِظَّتْ وَتُصَوِّرَتْ مُلْتَبِسَةً بِالْأَمْرِ الْخَاصِّ بِهَا، مِنْ طُولٍ وَقَصَرٍ أَوْ بَيَاضٍ أَوْ سَوَادٍ... الخ. د: ٧١

(٦) في ج بزيادة: هو.

(٧) سقط من ب.

(٨) بحيثُ يُحْمَلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، كَأَنْ يُقَالَ مَثَلًا: زَيْدٌ مُشَارٌّ إِلَيْهِ مَفْرَدٌ مَذْكُورٌ. د: ٧١

(٩) التَّخْصِصُ بِالشَّخْصِيَّةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ (عَلَمَ الْجِنْسِ) موضوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ موضوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ الْمَعْيَنَةِ فِي الدَّهْنِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَدْلُولُهُ شَخْصِيّاً كـ (عَلَمِ الشَّخْصِ)، غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ التَّشْخِصَ نَوْعَانِ: خَارِجِيٌّ وَدَهْنِيٌّ. د: ٧٢، في ج: بزيادة العلم.

وَأَمَّا عِلْمُ الْجِنْسِ ^(١) فَخَارِجٌ عَنْ مَوْرِدِ الْقِسْمَةِ؛ إِذْ مَعْنَاهُ كُلِّيٌّ.

(وَالثَّانِي) أَيِ: اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمُشَخَّصٍ وَضَعًا عَامًّا أَقْسَامُ ^(٢) أَرْبَعَةٌ ^(٣): (الْحَرْفُ وَالضَّمِيرُ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولُ).

وَجْهٌ ^(٤) الْحَضَرُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ ^(٥) أَنْ: (مَدْلُولُهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ) أَيِ: حَاصِلًا فِي مَتَعَلِّقِهِ ^(٦)، (يَتَمَيَّنُ بَانْضِمَامٍ ذَلِكَ الْغَيْرِ إِلَيْهِ) / ٧- أ /، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَحَصَّلُ ^(٧) فِي الذَّهْنِ وَلَا فِي الْخَارِجِ بِنَفْسِهِ، بَلْ يَتَحَقَّقُ بَانْضِمَامٍ مَتَعَلِّقِهِ إِلَيْهِ وَيَتَعَقَّلُ بِتَعَلِّقِهِ ^(٨)، (وَهُوَ الْحَرْفُ) كـ (مِنْ وَإِلَى)، (أَوْ لَا) يَكُونُ كَذَلِكَ، بَأَنْ يَكُونَ مَعْنَى حَاصِلًا

(١) فِي ب وَج: وَأَمَّا الْجِنْسِي، وَدَوَاهُ وَط وَز: وَأَمَّا الْعِلْمُ الْجِنْسِي.

(٢) فِي ب: أَقْسَامُهُ.

(٣) مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ مَوْضُوعَةٌ لِمُشَخَّصٍ وَضَعًا عَامًّا، وَمَذْهَبُ السَّعْدِ: أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْكُلِّيِّ. د: ٧٢، قَالَتْ: وَكَوْنُهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْكُلِّيِّ لَا يَعْنِي أَنَّهَا نَكْرَةٌ وَضَعًا، كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ لِأَوَّلِ وَهَلَةٍ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَوْضُوعَةٌ لِمُجْزِئِي غَيْرِ مُشَخَّصٍ كَمَا هُوَ الرَّاجِعُ، بَلِ الْمَرَادُ الْكُلِّيُّ الْمُشَخَّصُ؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ التَّشْخِصِ وَالتَّعْيِينِ الشَّخْصِيِّ أَوْ النَّوْعِيِّ؛ سَوَاءً كَانَ مَدْلُولُهَا كَلِمًا أَمْ جُزْئِيًّا، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْكُلِّيَّةِ وَالتَّشْخِصِ الْمَأْخُوذِ فِي مَفْهُومِ الْمَعْرِفَةِ، وَ(الْمُبْهَمَاتُ) عِنْدَ السَّعْدِ كَلِمَاتٌ وَضَعًا وَجُزْئِيَّاتٌ اسْتِعْمَالًا؛ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ عَلَى صَعِيدِ الْوَضْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ حَالُهَا فِي ذَلِكَ حَالُ (ذُو) الْمَوْضُوعَةِ أَمَعْنَى كُلِّيٍّ وَإِنْ كَانَتْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي جُزْئِيٍّ حَقِيقِيٍّ أَوْ إِضَافِيٍّ، سَوَى أَنْ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنْ (ذُو) نَكْرَةٌ، وَالْمُبْهَمَاتُ مَعَارِفٌ وَضَعًا وَاسْتِعْمَالًا، وَلَا تَنَافِيَّ بَيْنَ تَعْرِيفِهَا الْوَضْعِيِّ وَمَدْلُولِهَا الْكُلِّيِّ.

(٤) فِي دَوَاهُ وَط وَز: وَوَجْه.

(٥) فِي هَامِشِ أَوْ بَ بَزِيَادَةِ: الْأَرْبَعَةُ.

(٦) فَإِذَا قُلْتَ: (سِرْتُ مِنَ الْبَصَرَةِ إِلَى الْكَوْفَةِ)، فَمَعْنَى (مِنْ) الْإِبْتِدَاءِ الْجُزْئِيِّ، وَهَذَا الرِّبْطُ لَمْ يُوجَدْ لَهُ تَحَقُّقٌ خَارِجِيٌّ وَلَا ذَهْنِيٌّ إِلَّا بِ(الْبَصَرَةِ وَالسَّيْرِ)، فَمَرَادُهُ بِ(الْغَيْرِ): الْمُتَعَلِّقُ: السَّيْرُ وَالْبَصَرَةُ. د: ٧٢

(٧) فِي ه: يَحْصُلُ.

(٨) قُلْتَ: لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ؛ إِذْ (يَتَحَقَّقُ) نَاطِرٌ لِقَوْلِهِ: (فِي الْخَارِجِ)، وَ(يُتَعَقَّلُ) لِقَوْلِهِ: (فِي الذَّهْنِ).

في نفسه، مُتَحَصِّلاً بدون انضمام أمر^(١) إليه^(٢).

[وإذا]^(٣) قد عَرَفْتَ أَنَّ الألفاظَ الموضوعَةَ لِمُشَخَّصَاتٍ وَضْعاً عاماً، يُحْتَاجُ^(٤) حينَ استعمالِها إلى قرينةٍ لإفادَةِ التَّعْيِينِ^(٥).

(فالقريئة إن كانت في الخطاب) يَعْنِي: الْمُخَاطَبَةُ^(٦)، فَيَتَنَاوَلُ ضَمِيرِي الْمُتَكَلِّمِ والغائبِ أيضاً^(٧)، **(فَالضَّمِيرُ)** كـ (أنا وأنتَ وهُوَ)، فَإِنَّ مَا يُفِيدُ إِرَادَةَ الْمَعْنَى^(٨) مِنْهُمَا مِنَ الْقَرِينَةِ، إِنَّمَا هُوَ الْخِطَابُ، الَّذِي هُوَ: تَوْجِيهُ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ.

(وإن كانت) تِلْكَ الْقَرِينَةُ **(فِي غَيْرِهِ)** أَي: غَيْرِ^(٩) الْخِطَابِ، **(فَبِمَا حِسِّيَّةً)**، بِأَنْ يُشَارَ إِلَى الْمَرَادِ بِذَلِكَ اللَّفْظِ بَعْضُ مِنَ الْأَعْضَاءِ الْمَحْسُوسَةِ، **(وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ)** كـ (هذا وذلك)، فَإِنَّ الْمُعَيَّنَ لِمَا يُرَادُ مِنْهُمَا^(١٠) مِنَ الْمَعْنَى الْمُعَيَّنِ إِنَّمَا هُوَ هَذِهِ.

(أَوْ عَقْلِيَّةً)، بِأَنْ^(١١) يُشَارَ إِلَى الْمَرَادِ بِاللَّفْظِ، الَّذِي هُوَ مُعَيَّنٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ،

(١) في ب: الغير إليه.

(٢) كـ (الذي وهُوَ وهذا)، وكلُّ منها موضوعٌ لذواتٍ زَيْدٍ وَعَمْرٍو...، وهذه الذواتُ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، لَا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُهَا عَلَى تَعَقُّلِ غَيْرِهَا، لَكِنَّهَا مُبْهَمَةٌ، تَتَوَضَّحُ بِالصَّلَةِ وَالْخِطَابِ وَالْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ. د: ٧٢ - ٧٣

(٣) في أوز: وإذا.

(٤) في هوط: تحتاج.

(٥) أي: لَا لِصِحَّةِ الْإِسْتِعْمَالِ، كَمَا فِي قِرَائِنِ الْمَجَازِ. د: ٧٣، وفي: دوهو طوز: التَّعْيِينِ.

(٦) وَهِيَ: تَوْجِيهُ الْكَلَامِ لِلْغَيْرِ لِلْإِفْهَامِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِ(الْخِطَابِ): مَا قَابَلَ التَّكَلُّمَ وَالْغَيْبَةَ؛ لِقُصُورِهِ. د: ٧٣

(٧) كَمَا يَتَنَاوَلُ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ، لِأَنَّ الْمَخَاطَبَةَ: تَوْجِيهُ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ، سَوَاءً كَانَ مُحَقَّقاً أَوْ مُقَدَّراً، فَدَخَلَ: الْغَائِبُ بِاعْتِبَارِ سَبَبِ ذِكْرِهِ، أَوْ حُصُولِهِ فِي الْعَقْلِ. ح: ٧٣، وَسَقَطَ أَيْضاً مِنْ ج وَدوهو طوز.

(٨) في ز: التَّعْيِينِ، وفي ط: الْمُعَيَّنِ.

(٩) في ط: أي في غير.

(١٠) في ج: بزيادة: أي.

(١١) بَيَانٌ لِلْإِشَارَةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَلَفْظُ (الَّذِي) وَضِعَ لـ (زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَفْرَادِ، لَكِنْ يَتَعَيَّنُ الْمَرَادُ مِنْهُ عِنْدَ

باعتبارِ تَعَيُّنِهِ بِنِسْبَةِ مضمونِ جُمْلَةٍ إِلَيْهِ، مَعَهُودٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ انتِسَابُهُ إِلَيْهِ، (وَهُوَ الْمَوْصُولُ)^(١) كـ (الذي والتي)، فَإِنَّ الْمُعَيَّنَ لِلْمَرَادِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا انتِسَابُ مضمونِ صَلَاتِهِ^(٢) إِلَيْهِ، الْمَعْلُومُ قَبْلَ اقْتِرَانِهَا بِهِ، الْمَعْهُودُ [لَهُمَا]^(٣)، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَمِعَ أَنَّهُ جَاءَ وَاحِدٌ مِنْ بَغْدَادَ: (الذي جاء من بغدادَ رَجُلٌ فَاضِلٌ)، مُشِيرًا بِنِسْبَةِ مضمونِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ إِلَى هَذَا الْمُعَيَّنِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ بِاعتبارِ تَعَيُّنِهِ عِنْدَهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْإِشَارَةَ لَا تُوجِبُ التَّعْيِينَ إِلَّا بِانْضِمَامِ أَمْرٍ خَارِجِيٍّ^(٤) مَعَ تِلْكَ / ٧- ب / النِّسْبَةِ، كَانْحِصَارِ مضمونِ الصَّلَةِ مَثَلًا فِيمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ كَمَا سَيَجِيءُ تَحْقِيقُهُ^(٥).

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: كَوْنُ الْحَرْفِ وَضَمِيرِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ مَوْضُوعَةً لِمُشَخَّصٍ ظَاهِرٍ، وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ فَقَدْ يَعُودُ إِلَى [مَفْهُومٍ كُلِّيٍّ]^(٦)، وَلَفْظُ (هَذَا) قَدْ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْجِنْسِ^(٧)، وَكَذَا (الَّذِي) مَثَلًا قَدْ^(٨) يُرَادُّ بِهِ كُلِّيٌّ^(٩)، وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْجِنْسِ بِأَنَّهَا: مَبْنِيَّةٌ عَلَى جَعْلِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمُشَخَّصِ الْمُشَاهِدِ، وَكَذَا فِي الْمَوْصُولِ^(١٠)، وَأَمَّا

الاستعمالُ بِالصَّلَةِ؛ لَكَوْنِ مضمونِهَا مَعْلُومَ الْإِتْسَابِ لِذَلِكَ الْمَرَادِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ. د: ٧٤

(١) فِي ج: بِزِيَادَةِ: اسْم.

(٢) وَإِنَّمَا كَانَ ثَبُوتُ الْمضمونِ قَرِينَةً عَقْلِيَّةً؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ. د: ٧٤

(٣) سَقَطَ مِنْ أ.

(٤) فِي ب: خَارِج.

(٥) أَي: فِي التَّنْبِيهِ الثَّانِي مِنَ الْخَاتِمَةِ. د: ٧٥

(٦) كَقَوْلِكَ: (الْإِنْسَانُ أَكْثَرُ مَثَلُهُ). د: ٧٥، فِي أ: إِلَى الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ.

(٧) كَقَوْلِهِ ﷺ: (إِنَّكُمْ لَتَخْتَضِبُونَ بِهَذَا السَّوَادِ) أَي: جِنْسِ الصَّنِيعِ الْأَسْوَدِ. د: ٧٥

(٨) سَقَطَ مِنْ ب وَج وَط.

(٩) كَقَوْلِكَ: (الَّذِي يَصْدُقُ عَلَى كَثِيرِينَ مَفْهُومُ الْإِنْسَانِ). د: ٧٥

(١٠) حَاصِلُهُ: أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الْجِنْسِ وَاسْتِعْمَالَ الْمَوْصُولِ فِي الْكُلِّيِّ مُجَازٌ، وَالْكَلَامُ فِي الْمَدْلُولِ

ضمير^(١) الغائبِ فالظاهرُ أنَّ لفظةً (هُوَ) مثلاً^(٢) موضوعةً للجزئياتِ المُندرجةِ تحتَ مفهومِ الغائبِ المفردِ المُذكَّرِ، سواءَ كانتَ جزئياتٍ^(٣) حقيقةً أو إضافةً كما يجيءُ تحقيقه^(٤).

واعترَضَ^(٥): بأنَّ [هذهِ القِسْمَةَ]^(٦) أي: قِسْمَةَ اللَّفْظِ الموضوعِ لِمُشَخَّصٍ وَضْعاً عاماً إلى تلكِ الأقسامِ الأربعةِ غيرِ حاصِرةٍ؛ لجوازِ أن يكونَ ههنا لَفْظٌ وَضِعَ بِأَمْرِ عامٍّ لِكُلِّ من أفرادِهِ المُشَخَّصَةِ، ولم تَكُنِ القرينةُ إحدى الثَّلاثِ المذكورةِ، كأسماءِ حُرُوفِ المباني كـ(الألفِ والباءِ)، وكذا لَفْظُ (التَّعْيِينِ)^(٧).....

الحقيقي. د: ٧٥

(١) في دوه: في ضمير.

(٢) سقط من ب وج ودوه و ط وز.

(٣) في ه: تلكِ الجزئيات.

(٤) في التنبيه العاشر.

(٥) في ب وه بزيادة: عليه.

(٦) في أ: هذا التقسيم.

(٧) فلفظُ (الْبَاءِ) مثلاً: اسمُ موضوعٍ لِكُلِّ فردٍ من الأفرادِ التي استحضَرها الواضِعُ بقانونٍ كُلِّيٍّ، وَهُوَ حَرْفُ شَفَوِيٍّ، وَلَفْظُ التَّعْيِينِ: وَضَعَهُ الواضِعُ لِكُلِّ فردٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ كَوْنُ الشَّيْءِ مُعَيَّناً، مِثْلُ كَوْنِ (زَيْدٍ) مُعَيَّناً (وَعَمْرٍو) مُعَيَّناً، واستحضَرها الواضِعُ بقانونٍ كُلِّيٍّ، وَهُوَ: كَوْنُ الشَّيْءِ مُعَيَّناً، وَوَضَعَ لها لَفْظَ (التَّعْيِينِ)، وَأَسْمَاءُ الْكُتُبِ كـ(الكافيةِ والشافيةِ) موضوعةٌ لِكُلِّ فردٍ، مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْفَاطُ مَخْصُوصَةٌ مَنْسُوبَةٌ لِابْنِ الْحَاجِبِ، دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ، وَتِلْكَ الْأَفْرَادُ الْأَلْفَاظُ الْمَدْلُولَةُ لِهَذِهِ النُّسخَةِ وَالْمَدْلُولَةُ لِهَذِهِ النُّسخَةِ... وهكذا، واستحضَرَتِ تلكِ الْأَفْرَادُ بِقَانُونٍ كُلِّيٍّ، وَهُوَ الْفَاطُ مَخْصُوصَةٌ مَنْسُوبَةٌ لِابْنِ الْحَاجِبِ دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ مَخْصُوصَةٍ، وَضِعَ لها ذَلِكَ الْاسْمُ، وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلَيْنِ: بِأَنَّ حُرُوفَ الْمَبَانِي وَلَفْظُ التَّعْيِينِ لَيْسَا مَوْضُوعَيْنِ لِلْجَزْئِيَّاتِ، حَتَّى يَرْدَ نَقْضُ الْحَضَرِ بِهَا، بَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْأَمْرِ الْكُلِّيِّ، فَالْمَوْضُوعُ لَهُ عَامٌّ وَالْوَضْعُ عَامٌّ أَيْضاً. د: ٧٥ - ٧٦، وَفِي ب وَد وَه وَ ط وَ ز: التَّعْيِينِ.

وأسماء^(١) الكُتُب كـ (الكافية والشافعية)^(٢).

ولمَّا كانتِ الأقسامُ تَشْتَرِكُ^(٣) في شَيْءٍ وتمتازُ في شَيْءٍ آخَرَ، أرادَ أن يُنبِّهَ^(٤) [على]^(٥) ما بِهِ الاشتراكُ وما بِهِ الامتيازُ، فَوَضَعَ الخاتمةَ لأجلِ هذا^(٦)، وقالَ^(٧):

(الخاتمةُ)

تَشْتَمِلُ الظَّاهِرُ أن يقولَ^(٨): (وَتَشْتَمِلُ) بِالْعَطْفِ؛ لِيَكُونَ^(٩) مبتدأً محذوفَ الخبرِ، أي: الخاتمةُ^(١٠) هذه التي نَذْكُرُها أو بِالْعَكْسِ، وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ (تَشْتَمِلُ) حالاً من المبتدأ، أو من ضميره في الخبرِ، ولا^(١١)

(١) في ب وج ودوز: أسامي.

(٢) وأجيب عنه: بأنَّ (أسماء الكُتُب) إمَّا من قبيلِ عِلْمِ الجنس أو عِلْمِ الشَّخْصِ، فَيُحِبُّ من قبيلِ الموضوعِ لَهُ الخاصَّ باعتبارِ وَضْعِ خاصٍّ، على القولِ بأنَّ عِلْمَ الجنسِ كـ (عِلْمِ الشَّخْصِ) في الوَضْعِ لِمُشَخَّصٍ، وما قِيلَ في أسماءِ الكُتُبِ يَقَالُ في أسماءِ العلومِ كـ (النَّحْوِ والصَّرْفِ)، والخلافُ في كونِها أعلاماً جنسيةً أو شخصيةً مبنيٌّ على خلافِ آخَرَ، وهو أنَّ الشَّيْءَ هل يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ مَحَلِّهِ أو لا؟ فَمَنْ رَأَى التَّعَدُّدَ قال: جنسيةً، أي: عِلْمٌ لنوعِ الألفاظِ الذهنيةِ المخصوصةِ، وَمَنْ رَأَى عَدَمَهُ، قال: شخصيةً، أي: عِلْمٌ على الألفاظِ الذهنيةِ المُسْتَحْضَرَةِ في ذِهْنِ المُصَنِّفِ. د: ٧٦

(٣) في ج: مشاركة.

(٤) في ج ودوهوز: يشير.

(٥) في أ: إلى، وأثبتناه من ب.

(٦) في هـ: ذلك.

(٧) في ب وج ودوهوز: فقال.

(٨) في ب: يقال.

(٩) في ب ودوز: لتكون.

(١٠) سقط من ب وج ودوز.

(١١) في ب ودوهوز: فلا.

يحتاج إلى (الواو) مع بقاء النظام^(١).

[وقوله]^(٢) (على تنبيهات) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا / ٨ - أ / الألفاظ، أي: الخاتمةُ تَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ مِنْهَا^(٣)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى؛ لِتَكُونَ^(٤) الألفاظُ مُشْتَمِلَةً عَلَيْهَا اشْتِمَالًا^(٥) الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ، فَلَا يَلْزَمُ اشْتِمَالُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمَّا كَانَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَحْكَامِ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَطْلَقَ التَّنْبِيهَاتِ^(٦) [عليها]^(٧):

(الأوّل)

أي: التنبيه الأوّل، (الثلاثة) أي: الضميرُ واسمُ الإشارةِ والموصولُ، **(مُشْتَرِكَةٌ)**^(٨)، **فِي أَنْ مَدْلُولَاتِهَا لَيْسَتْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا**^(٩)، يَعْنِي: مَعْنَى^(١٠) هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُشْتَرِكَةٌ،

(١) المراد بـ (النظام): موافقةُ الخاتمةِ للمقدمةِ والتقسيمِ في إعرابيهما، وبِذِكْرِ (الواو) يَحْصُلُ النِّسْبَةُ، وَبَعْدَهُمُ ذِكْرُهَا حَصُولُهُ مُدْخُولٌ، بِجَعْلِ الْجُمْلَةِ حَالِيَّةً. د: ٧٦ - ٧٧

(٢) سقط من أ وج.

(٣) فَلَا يَرُدُّ دَعْوَى اشْتِمَالِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْخَاتِمَةَ أَلْفَاظٌ وَهِيَ نَفْسُ التَّنْبِيهَاتِ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْاشْتِمَالَ فِي كَلَامِهِ مِنْ اشْتِمَالِ الْمُجْمَلِ عَلَى الْمُفْصَّلِ. د: ٧٧

(٤) فِي ز: فَتَكُونُ.

(٥) فِي ه: كَاشْتِمَالٍ.

(٦) فإِطْلَاؤُ التَّنْبِيهَاتِ عَلَى مَا ذُكِرَ لَيْسَ لَكُونِهَا بِدِيهِيَّةٍ أَوَّلِيَّةٍ، بَلْ لَكُونِ مَا ذُكِرَ فِيهَا عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي التَّقْسِيمِ إِجْمَالًا. د: ٧٧

(٧) فِي أ وَ ب وَ ج وَ د: عَلَيْهِ.

(٨) فِي أ وَ د: تَشْتَرِكُ.

(٩) أَي: مُتَحَصِّلَةٌ بِسَبَبِ غَيْرِهَا، وَبِذَلِكَ اِمْتَاَزَتْ عَنِ الْحَرْفِ. د: ٧٧

(١٠) أَي: أَنَّ الْمَشْتَرَكَ حَقِيقَةً إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى لَا الْأَلْفَاظُ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِقْلَالَ بِالْمَفْهُومِيَّةِ وَصَفٌ لِلْمَعْنَى، لَا لِلْأَلْفَاظِ. د: ٧٧ - ٧٨، وَفِي ط: يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى.

بأن^(١) كلاً منها بتمامه^(٢) معنى في نفسه^(٣)، ملحوظ^(٤) قَصْداً^(٥)، [مُسْتَقِلٌّ]^(٦) بالمفهومية، وصالح المحكم عليه وبه.

(وإن كانت) تلك المدلولات (تَنَحَّصَلُ^(٧) بالغیر^(٨)) أي: ليس كل^(٩) من تلك المدلولات مُتَحَصِّلاً في العقل، بِحَسَبِ فَهْمِهِ مِمَّا وُضِعَ بِإِزَائِهِ، إِلَّا بِانضمام قرينة إليها، من الخطاب والإشارة^(١٠) حِسّاً أَوْ عَقْلاً، (فهي أسماء [لا حروف]^(١١)) أي: إذا كانت معانيها بتمامها مُسْتَقِلَّةً بالمفهومية^(١٢) فهي أسماء؛ لأنَّ الاسم ما كان^(١٣) تمام معناه كذلك.

(١) في ج وه: في أن.

(٢) الاسم معناه مُسْتَقِلٌّ بالمفهومية بخلاف الحرف، وأمّا الفعل فَيَدُلُّ على الحدث والزمان، وكلّ منهما مُسْتَقِلٌّ أيضاً، فاحتاج إلى قيد لإخراجه وهو (بتمامه)، لأنَّ الفعل يَدُلُّ على نسبة الحدث للفاعل وهي غير مُستَقِلَّة، والمركّب من المُسْتَقِلِّ وغير المُسْتَقِلِّ غير مُسْتَقِلٌّ، فخرَجَ بقيد (التمام): الفعل؛ لأنّه باعتبار معناه التضميني مُسْتَقِلٌّ وباعتبار معناه المطابقي غير مُسْتَقِلٌّ، فقيد (بتمامه) خاص بالمدلول المطابقي فقط. د: ٧٨

(٣) أي: لا يحتاج إلى انضمام شيء آخر لتصوره بخلاف الحرف، وأمّا الاحتياج إلى القرينة فليس لتصور المعنى، بل لتعيين المراد من اللفظ. د: ٧٨

(٤) في ه: أي ملحوظ.

(٥) بخلاف معنى الحرف، الملاحظ لأجل تعرف حال الطرفين. د: ٧٨

(٦) في أ وب وج: مستقلاً بالنصب.

(٧) في ج: متحصلة.

(٨) المراد بـ (التحصیل بالغیر): التعین والتمیز، لا التحقق والوجود الذهني كما في الحرف، فلا منافاة. د: ٧٨

(٩) في ج: كل واحد.

(١٠) في ز: أو الإشارة.

(١١) سقط من أ.

(١٢) سقط من ب.

(١٣) في ب و د وه و ط و ز: ما يكون.

التَّنبِيهُ (الثاني^(١)) **الإشارة العقلية لا تُفيد التشخيص**، هذا إشارة إلى الفرق بين الموصول و[الضمير]^(٢) واسم الإشارة، بأن الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية^(٣).

[وعمل ذلك بقوله]^(٤): **(فإن تقييد الكلّي بالكلّي^(٥) لا يفيد الجزئية)**.

(١) حاصله: افتراق الموصول عن الضمير واسم الإشارة، أن قرينة الخطاب والإشارة الحسية تُفيدان التشخيص، بخلاف الإشارة العقلية في الموصول. د: ٧٩

(٢) في أوج ودو ط وز: وبين الضمير.

(٣) في ز: التشخيص.

(٤) سقط من أ وب وج وط.

(٥) قلت: لقد استعمل العُصْدُ مصطلح (الكلّي) هنا كما في تفسيره مدلول اللفظ إلى: جُزْئِيٌّ وَكُلِّيٌّ، بأن أراد بـ(الكلّي): غير المُعَيَّن، ويكون شرح عبارته هكذا: (الإشارة العقلية لا تفيد التعيين؛ لأن تقييد غير المُعَيَّن وإن كان جزئياً بغير المُعَيَّن لا يفيد الجزئية والتشخيص أي: التعيين، بخلاف قرينتي الخطاب والحس، فإن هاتين القرينتين يفيدان التعيين والتشخيص لغير المعين وإن كان جزئياً، فلذلك كانا جزئيين، أي: مُشَخَّصَيْن ومُعَيَّنَيْن بالقرينة، وكان الموصول كُلِّيًّا، أي: غير مُعَيَّن، ولولا هذا التحليل للزم أن (الضمير واسم الإشارة) لولا القرينة المعينة لكان مدلولهما كُلِّيًّا، مع أن مدلوليهما جُزْئِيَّان وَضَعاً واستعمالاً بلا قرينة، والقرينة إنما تفيد التعيين والتشخيص، لا الجزئية، وإن تقرر هذا لديك عَلِمْتَ ما في بعض عبارات القوشجي والدسوقي من الإيهام، ومنشأ التوهم فهمهم الجزئية على أنها مساوية للتشخيص والكلية على أنها الصادقة على كثيرين مع أن المراد بالكلية في إطلاقات علم الوضع: الوضع لغير مشخص، سواء كان الموضوع له صادقاً على كثيرين أو منحصرأ في موضوع له لكن غير مشخص ومعين لولا القرينة، فهذا الاعتراض يقوم على أن قرينة الموصول لا تفيد التشخيص وإن كان الموضوع له الموصول جزئياً لكنه عبر عنه بالكلّي نظراً لتعدد المعنى في هذا القسم بسبب أن الوضع فيه لا يخص موضوعاً له بعينه لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات كما مر في التنبيه، وتوهم أن المراد بالجزئية التشخيص دائماً، مع أن الجزئي قد يكون متشخصاً بلا قرينة كالعلم أو بالقرينة كأنواع القسم الثالث؛ فالقسم الثالث كلي باعتبار أنه محتاج إلى القرينة لإفادة التشخيص كمدلول اسم الجنس

[أَمَّا] ^(١) كَوْنُ الْقَيْدِ كُلِّيًّا [فَظَاهِرٌ، نَظَرًا] ^(٢) إِلَى أَنْ مُجَرَّدَ الصَّلَةِ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى
انتسابِ مضمونِ جملة ^(٣)، إِلَى ذَاتِ ^(٤) مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ ^(٥).

وَأَمَّا اعْتِبَارُ كُلِّيَّةِ الْمُقَيَّدِ مَعَ أَنْ مَعْنَى الْمَوْصُولِ مُشَخَّصٌ عَلَى مَا قُرِّرَ، فَمِنْ
حَيْثُ إِنَّ الْمَفْهُومَ لِلْعَالِمِ بِالْوَضْعِ مِنَ الْمَوْصُولِ وَحْدَهُ حِينَ ٨ - ب / الإِطْلَاقِ،
لَيْسَ إِلَّا الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ آلَةٌ لِمَلاحِظَةِ الْمُشَخَّصَاتِ ^(٦)، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ كُلِّيٌّ مُقَيَّدٌ
بِانتسابِ ^(٧) مضمونِ الصَّلَةِ الَّذِي هُوَ كُلِّيٌّ أَيْضًا، فَلَا يَفْهَمُ السَّامِعُ مُشَخَّصًا،
(بِخِلَافِ قَرِينَةِ الْخِطَابِ وَالْجِسِّ)؛ فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَفِيدُ التَّشْخِصَ، فَيَفْهَمُ السَّامِعُ
[مِنْهُمَا مَا تُمْنَعُ] ^(٨) فِيهِ الشَّرَكَةُ، (فَلِذَلِكَ كَانَا) أَيِ: الضَّمِيرُ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ (جَزَائِيْنِ،
وَهَذَا) أَيِ: الْمَوْصُولُ (كُلِّيًّا).

المحتاج إلى قرينة كالإضافة حتى يدل على الانحصار، وإن كان القسم الثالث جزئي وضعاً واسم
الجنس كلي وضعاً، والله أعلم.

(١) في أ: وأما.

(٢) في أ وب وج: فنظر إلى، وفي ط: سقط منه: فظاهر.

(٣) في ه: الجملة.

(٤) في ج ود وه و ط و ز: ذات ما.

(٥) فجملة (قام أبوه) من قولك: (زيد قام أبوه)، إنما يدل على ثبوت قيام الأب لذات ما، وانتساب مضمون

هذه الجملة إلى ذات ما كلّي؛ لصدقه بالانتساب إلى (زيد وعمرو) ... الخ. د: ٧٩

(٦) الذي يقتضيه العلم بالوضع إنما هو كون الموضوع له الجزئي ولا كلام فيه، إنما الكلام في المعنى

الذي يدرّكه من اللفظ عند سماعه (الذي) بالنظر إلى ذاته، ولا شك أن المعنى المدرك مجرداً عن
الصلة إنما هو مطلق المفرد المذكور، الذي هو آلة لملاحظة الجزئيات، ولا يفهم منه جزئي؛ لعدم

الصلة. د: ٧٩ - ٨٠

(٧) سقط من كافة النسخ.

(٨) في أ: معه ما يمتنع. ، وفي ب: يفهم السامع ما يمتنع، وفي ط و ز: ما يمتنع فيه الشركة.

وفيه بحث^(١)، إذ الموصول موضوع للمُشَخَّصِ على ما حَقَّقَ^(٢)، وعَدَمُ فَهْمِ السَّامِعِ الْمَعِينِ^(٣) لَا يُوجِبُ الْكُلِّيَّةَ^(٤).

اللَّهُمَّ^(٥) إِلَّا أَنْ يَقَالَ: المرادُ أَنَّ الموصولَ عُدَّ كُليًّا؛ نَظَرًا إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ مِنْ مُجَرَّدِ قَرِينَةِ الصَّلَةِ وَالإشارةِ الْعَقْلِيَّةِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِنْحِصَارِ الْخَارِجِيِّ، لَا عَلَى^(٦) أَنَّ الموصولَ كُلِّيٌّ حَقِيقَةً، وَإِلَّا فَلَا يَسْتَقِيمُ مَعْنَى^(٧) كَلَامِهِ؛ إِذِ الْقَرِينَةُ الْمَفِيدَةُ لِلتَّشْخِصِ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ، [إِنْ]^(٨) اُعْتَبِرَتْ فَلَا فَرْقَ^(٩)، وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ فَلَا فَرْقَ أَيْضًا؛ لَعَدَمِ إِفَادَةِ الْجَزْئِيَّةِ فِي الْكُلِّ.

لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُعْتَبَرُ ظَاهِرًا مِنَ الْقَرِينَةِ هُوَ مَضْمُونُ الصَّلَةِ، حَكَمُوا بِأَنَّ قَرِينَةَ الموصولِ هِيَ الصَّلَةُ وَالإشارةُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَفْهُومَةُ مِنْهَا^(١٠)، وَالْمُصَنِّفُ بَنَى هَذِهِ التَّفْرِقَةَ عَلَى ذَلِكَ^(١١).

(١) لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ تَقَدَّمَ لَهُ فِي التَّقْسِيمِ، أَنَّ الموصولَ موضوعَ مُشَخَّصٍ، فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ هُنَا كُليًّا؟ د: ٨٠، قلت: قَدْ عَرَفْتُ حَقِيقَةَ مَرَادِهِ فِيْمَا سَبَقَ فَلَا تَنَاقُضَ.

(٢) فِي ز: حَقَقَهُ.

(٣) فِي ه: الْمَعْنَى.

(٤) بِدَلِيلِ الْأَعْلَامِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا يَهْمُ مِنْهَا مُعَيَّنٌ، مَعَ أَنَّ مَدْلُولَاتِهَا جَزْئِيَّةٌ اتَّفَاقًا. د: ٨٠

(٥) حَاصِلُهُ: أَنَّ جَعْلَ الموصولِ كُلِّيًّا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ مَلَا حِظَاتِهِ، وَهُوَ مَلَا حِظَةُ الصَّلَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِنْحِصَارِ الْخَارِجِيِّ، لَا أَنَّهُ جَعَلَهُ كُلِّيًّا حَقِيقَةً. د: ٨٠

(٦) فِي ج وَ ط: إِلَى، وَسَقَطَ مِنْ ب وَ د وَ ز أَصْلًا.

(٧) سَقَطَ مِنْ كَافَةِ النُّسخِ.

(٨) فِي أ: إِذَا.

(٩) فِي هَامِشِ أ: أَيِ بَيْنِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ فِي الْمَتْنِ مِنْ ه وَ و ط.

(١٠) فِي ه وَ ط بَزِيَادَةٍ: أَيِ مِنْ ائْتِسَابِهَا.

(١١) جَوَابٌ عَمَّا يَقَالُ: هَلَّا جُعِلَ الضَّمِيرُ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ كُليِّينِ مَجَازًا كَ (الموصولِ)؛ إِذِ الثَّلَاثَةُ مُشْتَرَكَةٌ

التَّنْبِيهُ^(١) (الثَّالِثُ عَلِمْتَ مِنْ هَذَا) أَي: مِمَّا سَبَقَ فِي مَبَاحِثِ التَّقْسِيمِ (الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَلَمِ وَالْمُضْمَرِ)^(٢)، حَيْثُ صَرَّحَ بِخُصُوصِ الْمَعْنَى وَالْوَضْعِ فِي الْعَلَمِ، وَتَعَدُّدِ الْمَعْنَى^(٣) وَعَدُومِ الْوَضْعِ فِي الْمُضْمَرِ^(٤).

(و) عَلِمْتَ أَيْضاً (فَسَادَ تَقْسِيمِ الْجُزْئِيِّ إِلَيْهِمَا دُونَ اسْمِ^(٥) الْإِشَارَةِ)، كَمَا فَعَلَ^(٦) بَعْضُهُمْ^(٧) (ظَنَّ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى ظَنٍّ^(٨) (أَنَّ ذَلِكَ) أَي: اسْمِ الْإِشَارَةِ مَوْضُوعٌ لِأَمْرٍ عَامٍّ، إِلَّا

فِي كَوْنِهَا جُزْئِيَّةٌ إِنْ لُوحِظَتِ الْقَرِينَةُ، وَكَلِيَّةٌ إِنْ لَمْ تُلَاحِظْ، فَجَعَلَ الْمَوْصُولَ كُلِّيًّا دُونَ أَخَوِيهِ تَحَكُّمًا، وَحِينَئِذٍ فَالْتَفَرَقَ فَاسِدَةً، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: أَنَّ قَرِينَةَ (الْإِشَارَةِ وَالضَّمِيرِ) مَعْيَنَةٌ قَطْعًا بِخِلَافِ قَرِينَةِ الْمَوْصُولِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ الْمَتَبَادَرِ مِنْهَا أَنَّهَا الصَّلَةُ فَقَطْ دُونَ الْإِنْحِصَارِ الْخَارِجِيِّ، وَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ أَنَّهَا مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ، فَقَرِينَةُ الْمَوْصُولِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَا تَفِيدُ التَّعْيِينَ، فَصَحَّحْتُ التَّفَرُّقَ عَلَى الْقَرِينَةِ الظَّاهِرِيَّةِ، لَا عَلَى الْقَرِينَةِ الَّتِي هِيَ مَجْمُوعُ الصَّلَةِ وَالْإِنْحِصَارِ الْخَارِجِيِّ. د: ٨١

(١) قُلْتُ: غَايَةُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَسَمَ اللَّفْظَ الَّذِي مَدْلُولُهُ جُزْئِيٌّ إِلَى الْعَلَمِ وَالضَّمِيرِ دُونَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَجَعَلَ اسْمَ الْإِشَارَةِ مِنَ الْمَدْلُولِ الْكُلِّيِّ.

(٢) فِي أ: الضَّمِيرِ.

(٣) فِي ج: وَتَعَدُّدِهِ، وَفِي ط: الْمَعْنَى الْخَاص. قُلْتُ: فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا لْجُزْئِيٍّ لَكِنَّهُ مُتَعَدَّدٌ غَيْرُ مُشَخَّصٍ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ لَهُ لَا يَخْصُهُ بَعِينُهُ كَمَا تَوْضَحُ فِي (التَّنْبِيهِ).

(٤) فَكُلُّ مِنَ الْعَلَمِ وَالضَّمِيرِ مَوْضُوعٌ لْجُزْئِيٍّ وَيُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَالْخِلَافُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْوَضْعَ فِي الْأَوَّلِ جُزْئِيٌّ وَفِي الثَّانِي كُلِّيٌّ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ مُخْصُوصٌ وَالثَّانِي مُتَعَدَّدٌ مُحْتَاجٌ لِلْقَرِينَةِ الْمَعْيَنَةِ. د: ٨٢

(٥) فِي ب: أَسْمَاء.

(٦) فِي كَافَةِ النُّسخ: فَعَلَهُ.

(٧) عَرَّضَ الْمُصَنِّفُ بَمَنْ قَسَمَ الْجُزْئِيَّ إِلَى الْعَلَمِ وَالضَّمِيرِ فَقَطْ، دُونَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَبَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ مِنَ الْمَوْصُولِ وَالْحَرْفِ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. د: ٨٢

(٨) حَيْثُ ظَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ مَوْضُوعًا لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ وَالضَّمِيرِ لِلْجُزْئِيَّاتِ، وَجَعَلَ التَّعْيِينَ فِي الْأَوَّلِ مُسْتَفَادًا مِنَ الْقَرِينَةِ، وَفِي الثَّانِي بِمَقْتَضَى الْوَضْعِ. د: ٨٢

أَنَّهُ / ٩- أ / ^(١) (يَتَعَيَّنُ بِقَرِينَةِ الْإِشَارَةِ الْحِسْبِيَّةِ) فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْنَى مَعْيِنٍ ^(٢) دُونَ أَضَلِّ الْوَضْعِ، (وَمَدْلُولُ الضَّمِيرِ) يَتَعَيَّنُ (بِالْوَضْعِ)، الَّذِي هُوَ مَنَاطُ الْجُزْئِيَّةِ.

وَوَجْهُ الْفَسَادِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ النِّعِينَ ^(٣) فِيهِ أَيْضاً وَضَعِيٌّ كـ (الْعَلَمِ وَالْمُضْمَرِ) ^(٤).

قَوْلُهُ: (دُونَ اسْمِ الْإِشَارَةِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ: (إِلَيْهِمَا) أَي: مُتَجَاوِزِينَ إِيَّاهُ، حَيْثُ لَمْ يَشْمَلْهُ التَّقْسِيمُ، وَقَوْلُهُ: (ظَنّاً) مَفْعُولٌ لَهُ لـ (تَقْسِيمٍ).

التَّنْبِيهُ (الرَّابِعُ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا) أَي: مِنَ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ (أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّحَاةِ: الْحَرْفُ ^(٥) يَدُلُّ ^(٦) عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ: أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ) ^(٧)، بِأَنَّ ^(٨) لَا يَكُونُ مَلْحُوظاً قَصْداً وَبِالذَّاتِ، بَلْ يَكُونُ مَلْحُوظاً [تَبَعاً] ^(٩)، وَعَلَى أَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى مُلَاحَظَةِ غَيْرِهِ ^(١٠)،

(١) فِي جِ بَزِيَادَةٍ: إِنَّمَا.

(٢) فِي جِ ب وَج وَد: فِي مَعْيِنٍ.

(٣) فِي ط وَز: التَّعْيِينِ.

(٤) قُلْتُ: فَالْإِعْتِبَارُ فِي التَّشْخِصِ وَعَدَمُهُ النَّظَرُ إِلَى الْوَضْعِ دُونَ الْإِسْتِعْمَالِ وَدُونَ مَا يَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنَ الْكَلَامِ؛ سِوَاءَ كَانَتِ الْقَرِينَةُ وَحْدَهَا كَافِيَةً فِي التَّشْخِصِ أَوْ نَاقِصَةً كَمَا فِي الْمَوْصُولَاتِ.

(٥) (فِي ط: إِنْ الْحَرْفُ).

(٦) فِي جِ ب: مَادَلٌ، وَفِي جِ وَد وَه: مَا يَدُلُّ.

(٧) أَي: أَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ: لَا يَسْتَقِلُّ بِفَهْمِهِ مِنْ لَفْظِ الْحَرْفِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، بَلْ لَا يَدْمُنُ انْضِمَامُ الْمُتَعَلِّقِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ ثَابِتٌ فِي الْغَيْرِ الَّذِي هُوَ الْمُتَعَلِّقُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ. د: ٨٣.

(٨) قُلْتُ: الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِسْتِقْلَالِ بِالْفَهْمِ مُسَبِّبٌ عَنْ عَدَمِ الْمُلَاحَظَةِ الْقَصْدِيَّةِ لَا لِلتَّصْوِيرِ.

(٩) فِي أ: بِالتَّبَعِيَّةِ.

(١٠) فِيهِ شَائِبَةُ الدَّوْرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْحَرْفِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْمُتَعَلِّقِ ذَهْنًا وَخَارِجًا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَعْنَى الْحَرْفِ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْمُتَعَلِّقِ، وَكَوْنُهُ وَسِيلَةً لِمُلَاحَظَةِ الْمُتَعَلِّقِ مُقْتَضِي تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، وَأُجِيبُ: بِأَنَّ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ حَذْفَ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (عَلَى أَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِمُلَاحَظَةِ حَالِ الْمُتَعَلِّقِ)، فَمَعْنَى الْحَرْفِ يَتَوَقَّفُ وَجُودُهُ عَلَى ذَاتِ الْمُتَعَلِّقِ، وَوَصَفُ الْمُتَعَلِّقِ وَحَالُهُ يَتَوَقَّفُ مِلَاحَظَتُهُ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ، فَمَعْنَى (مِنْ) فِي: (سِرْتُ

وهذا المعنى لا يَتَضَحُّ غايةَ الانِّضاحِ إلا بتمهيد مُقَدِّمَةٍ، فنقول:

إنَّ المعاني قد تكون ملحوظة قَصْداً وبالذَّاتِ، وقد تكون ملحوظة تَبَعاً غير مقصودة بذواتها، بل على أنَّها آلةٌ لملاحظة غيرها^(١) ومِراةٌ لمُشاهدة ما سِواها، وهي بالاعتبارِ الأوَّلِ مُسْتَقِلَّةٌ بالمفهوميَّةِ والتعقُّلِ، وصالِحَةٌ لَأَنَّ يُحْكَمَ عليها وبها^(٢)، وبالاختبارِ الثاني غيرُ مُسْتَقِلَّةٍ [بالمفهوميَّةِ]^(٣)، وغيرُ صالِحَةٍ للحُكْمِ^(٤) عليها وبها.

واستوضح ذلك من قولك: (قام زيد)، وقولك: (نسبة القيام إلى زيد)، فانت في الحالتين مُدْرِكٌ لِنِسْبَةِ^(٥) القيام [إليه]^(٦)، لكنَّها في الحالة الأولى مُدْرَكَةٌ، من حيث إنَّها حالةٌ بينَ (زيد والقيام)، وآلةٌ لتعرُّفِ حالِهما، فكأنَّها مِراةٌ لمُشاهدتهما، ولذلك لا يُمكنُ لك أن تَحْكُمَ عليها أو بها^(٧) ٩- ب/.

وأما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذاتِ ومُدْرَكَةٌ بالقصدِ، ويُمكنُك^(٨) إجراء الأحكامِ عليها، بأنَّها من بابِ النِّسَبِ^(٩).....

من البصرة) هو الابتداء الجزئي، لم يلاحظ لذاته، بل اعتبر وسيلة لملاحظة حال السير، وهو كونه مبتدأ

من البصرة، لا لملاحظة ذات السير. د: ٨٣

(١) في ط بزيادة: أي حال غيرها.

(٢) في ط بزيادة: أو بها.

(٣) سقط من أ.

(٤) في ج وه: لأن يحكم.

(٥) في ز: نسبة.

(٦) في أ وج: إلى زيد.

(٧) لأنَّ صِحَّةَ الحُكْمِ على الشَّيْءِ أو بِهِ فَرَعٌ عَنِ قَصْدِ تَصَوُّرِهِ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ. د: ٨٤

(٨) في كافة النسخ: يمكنك.

(٩) بأن نقول: (نسبة القيام إلى زيد إضافية). د: ٨٤

[والإضافات] ^{(١)(٢)}، فهي على الأول غير مُستقلة بالمفهومية، وعلى الثاني مُستقلة بها ^(٣).

وهذا كما أن المُبصر قد يكون مُبصراً بالذات مقصوداً بالإبصار، وقد يكون مُبصراً تبعاً على أنه آلة لإبصار غيره كـ (المرأة)؛ فإنك إذا نظرت إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة، فإن قصدت إلى مشاهدة الصورة ^(٤) فالمرأة في تلك الحالة مُبصرة أيضاً، لكنها غير مُبصرة قَصداً بل تبعاً، ولا يُمكن لك أن تحكّم عليها أو بها ^(٥)، كما يُمكن لك ^(٦) للصورة.

وإن قصدت إلى مشاهدة المرأة نفسها تكون صالحة لأن تحكّم عليها أو بها، وتكون الصورة حينئذ مُبصرة تبعاً، غير محكوم عليها أو بها، فنسبة البصيرة إلى مدركاتها كنسبة البصر إلى محسوساته.

وإذا تمهد هذا فنقول: (معنى الابتداء) معنى له تعلّق بغيره ^(٧) كـ (السَّير) مثلاً ^(٨)،

(١) في أوب وج: الإضافة.

(٢) وهي الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج، فتحصل أن نسبة القيام إلى زيد إن لوحظت قَصداً عبّر عنها بـ (نسبة القيام لزيد)، وإن لوحظت تبعاً عبّر عنها بـ (قيام زيد). د: ٨٤ قلت: فهي في الأول من فئة الأسماء وفي الثاني من فئة الحروف؛ سواء وضع لها لفظ حرفي أم لا.

(٣) سقط من أوب وج.

(٤) في ط: هذه الصورة.

(٥) بحيث تقول: (المرأة مبصرة)؛ لأنها غير مبصرة قَصداً، ولا أن تحكّم بها فتقول: (المبصر هو المرأة)؛ لأنّ المُبصر قَصداً هو الصورة لا المرأة، ولا يحكّم على الشيء إلا إذا كان مقصوداً لذاته. د: ٨٤

(٦) سقط من أوب وج و ط و ز.

(٧) في ب وه: بالغير.

(٨) والمجروح أيضاً كـ (البصرة)، فالابتداء له تعلّق بالأمرين؛ لأنه نسبة بينهما. د: ٨٥

فذلك المعنى إذا لاحظَهُ العقلُ قَصْداً وبالذاتِ، كانَ معنى مُستَقِلاً بالمفهوميَّة، صالحاً لأنَّ يُحَكِّمَ عليه، كما تقولُ: (الابتداءُ معنى إضافيٌّ، وبِهِ كما تقولُ: (ما يُنَحِّثُ عَنْهُ معنى الابتداءِ)، وَيَلْزَمُ [منهُ] ^(٩) إدراكُ مُتَعَلِّقِهِ ^(١٠) تَبَعاً وبالْعَرَضِ إجمالاً، وهو بهذا الاعتبارِ مدلولٌ لفظٍ (الابتداءِ)، وَلَكَ بَعْدُ مَلاحِظَتُهُ ^(١١) على هذا الوجهِ أنْ تُقَيِّدَهُ بِمُتَعَلِّقٍ مَخْصُوصٍ، فتقولُ: (ابتداءُ [سَيْرِى مِنَ البَصَرَةِ]) ^(١٢) / ١٠ - أ، ولا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنِ الاسْمَةِ لِأَنَّ ^(١٣).

وإذا لاحظَهُ العقلُ من حيثُ إِنَّهُ حالةٌ بَيْنَ (السَّيْرِ والبَصَرَةِ)، وجَعَلَهُ آلةً لِمَعْرِفَةٍ ^(١٤)

(٩) سقط من أ.

(١٠) أي: إدراكُ متعلِّقِ الابتداءِ الكُلِّيِّ، ومتعلِّقُهُ لا يكونُ إِلَّا مُجْمَعاً، بأنْ يُتَعَقَّلَ مُبتدأُ مِنْهُ لا بَقِيْد كونهِ (البَصَرَةِ)، ومبتدأُ لا بَقِيْد كونهِ (السَّيْرِ)، ولذلك قالَ الشَّارِحُ: إجمالاً، وإنَّما لَزِمَ ذَلِكَ لأنَّ الابتداءَ معنى نِسْبِيٍّ، لا يُتَعَقَّلُ ولا يَتَعَيَّنُ إِلَّا إذا تُعَقِّلَ المنسوبُ، وإنَّما كانَ إدراكُ المتعلِّقِ تَبَعاً وبالْعَرَضِ؛ لأنَّهُ شرطٌ في التَّعَيَّنِ، لا في التَّحَقُّقِ. د: ٨٥، وفي ط: إدراكات متعلقة.

(١١) في ط وز: ملاحظة.

(١٢) في أ: سير البصرة، وفي ب: ابتداء السير.

(١٣) قلت: فمدار الاسمية والحرفية على القصديَّة بالذات وبالغير، لا على أن المعنى نسبي؛ فالمعاني النسبية قد تكون اسماً من حيث إنها لوحظت قصداً كمعنى الابتداء الإضافي الذي يستلزم تصوُّره تصوُّر طرفيه عقلاً؛ فيلزم من إدراكه تصوُّر متعلِّق؛ لأنه معنى نسبي، فالخوة مثلاً يستلزم إدراكها تصوُّر طرفيها أعني ذاتي الأخوين، ولكن ذلك التصوُّر لا يخرجها عن الاسمية لأنها ملاحظة قصداً وبالذات، واستلزامها تصوُّر طرفيها لا يَخْشِ ذلك، ولو قيدت بالإضافة مثل (نسبة القيام) و (أخوة زيد لعمر) تكون محتاجة إلى الضمنية للتعين والتشخيص لا للوجود؛ بخلاف المعنى النسبي الحرفي ك (الابتداء الجزئي) فإنه محتاج إلى المتعلق للوجود والتحقق الذهني والخارجي؛ وهكذا اتضح أن نسبة المعنى ليست مدار الاسمية والحرفية، وأن احتياج المعنى النسبي الاسمي إلى ما يضاف إليه من متعلق للتعين لا للوجود بخلاف المعنى النسبي الحرفي.

(١٤) في ه و ط: لتعرف.

حالهما، ومراة لمُشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط، كان غير^(١) مُستَقِلَّ بالمفهوميَّة، وغير^(٢) صالح لأن يُحكَمَ عليه أو به، وهو^(٣) بهذا الاعتبار مدلول لفظه^(٤) (من).

وهذا^(٥) ما ذكره ابن الحاجب^(٦) في الإيضاح^(٧) حيث قال: الضَّميرُ في: (ما دلَّ على معنى في نفسه) يرجع إلى (معنى)، أي: ما دلَّ على معنى باعتباره^(٨) في نفسه وبالنَّظر إليه^(٩)، لا باعتبار أمر خارج عنه، ولذلك قيل: (الحَرْفُ ما دلَّ على معنى في غيره) أي: حاصل في غيره^(١٠)، أي: باعتبار مُتَعَلِّقِهِ لا باعتبارِهِ في نفسه.

فقد اتَّضح^(١١) أنَّ ذِكرَ مُتَعَلِّقِ الحرفِ إنّما وَجَبَ لِيَتَحَصَّلَ معناه في الذَّهن؛ إذ لا

(١) في ز: كان معنى غير.

(٢) في ط: بلا واو.

(٣) سقط من ز.

(٤) في ط وز: لفظ.

(٥) في د وز بزيادة: معنى.

(٦) في ب بزيادة: رحمه الله.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل - ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق:

إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق، ط ١، ٢٠٠٥ م: ١ / ١٩.

(٨) قلت: زاد قيد الاعتبار والنظر إليه لبيان أن الفرق بين المعنى الاسمي والحرفي راجع إلى الاعتبار

وقصد المتكلم؛ فهو إن لاحظ المعنى مقصوداً لذاته يكون مستقلاً بالفهم ويعبر عنه بلفظ الأسماء وإن

لاحظ المعنى مقصوداً لغيره لا يكون مستقلاً بالفهم ومحتاجاً إلى الغير ليتحصل معناه؛ فقوله (في

نفسه) في تعريف الاسم و (في غيره) في تعريف الحرف متعلق بالاعتبار والنظر من المتكلم للمعنى

المعبر عنه بالدوال.

(٩) في ز بزيادة: في نفسه.

(١٠) سقط من ط: في غيره.

(١١) حاصله: أنَّ معنى (من) في قولك: (سِرْتُ من البصرة) الابتداء الجزئي، وهذا لا يَتَحَصَّلُ في الذَّهنِ

يُمْكِنُ إدْرَاكُهُ إِلَّا بِإِدْرَاكِ مُتَعَلِّقِهِ، وَهُوَ آلَةٌ لِمُلاحَظَتِهِ^(١)، لَا^(٢) لَأَنَّ الْوَاضِعَ اشْتَرَطَ فِي دِلَالَتِهِ^(٣) عَلَى مَعْنَاهُ الْإِفْرَادِيَّ ذِكْرَ مُتَعَلِّقِهِ، وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ [ذَلِكَ]^(٤) لَأَمْكَنَ فَهْمُ مَعْنَاهُ [بِدُونِ ذِكْرِهِ]^(٥)، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ وَبِهِ فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى طَائِلٍ.

وَأَيْضاً فَحَيْثُ لَا دَلِيلَ عَلَى هَذَا الْاِشْتِرَاطِ فِي الْحُرُوفِ سِوَى التَّزَامِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ

إِلَّا إِذَا ذُكِرَ (السِّيَرُ وَالْبَصْرَةُ)، فَذَاتُ الطَّرْفَيْنِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ، وَإِنْ كَانَ حَالُهُمَا مُتَأَخِّرًا عَنْ مَعْنَى الْحَرْفِ. د: ٨٥

(١) قلت: أي لملاحظة حاله؛ فجهة التوقف متغيرة كما مر.

(٢) الْقَصْدُ بهذا الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ، الَّذِي قَالَ: إِنَّمَا وَجِبَ ذِكْرُ مُتَعَلِّقِ الْحَرْفِ؛ لَكُونِ الْوَاضِعِ اشْتَرَطَ فِي دِلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ ذِكْرَ مُتَعَلِّقِهِ، وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَأَمْكَنَ فَهْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ مِنْهُ بِدُونِ الْمُتَعَلِّقِ، بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ كـ (ذو)؛ فَإِنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي دِلَالَتِهَا ذِكْرَ الْمُتَعَلِّقِ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، بَلِ التَّزَمَ ذِكْرُهُ لِأَجْلِ التَّوَصُّلِ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي الْاِشْتِرَاطِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ فَهْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ بِدُونِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْاِشْتِرَاطِ، فَلَا فَائِدَةَ حَيْثُ ذُكِرَ فِي الْاِشْتِرَاطِ. د: ٨٥ - ٨٦ قلت: غَايَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ التَّفَرُّقَ بَيْنَ اِحْتِيَاجِ الْحَرْفِ إِلَى الضَّمِيمَةِ وَاحْتِيَاجِ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ إِلَيْهَا؛ بَأَن تَوْقِفَ فَهْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ عَلَى الضَّمِيمَةِ لِاِشْتِرَاطِ الْوَاضِعِ ذِكْرَ الْمُتَعَلِّقِ، وَلَا يَتَوَقَّفَ فَهْمُ مَعْنَاهُ الْوَضْعِيِّ عَلَى ذِكْرِهِ، فَالتَّوَقُّفُ لَيْسَ تَوْقِفٌ وَجُودٌ ذَاتِي كَمَا صَرَحَ بِهِ الْقَوْشَجِيُّ بَلِ تَوْقِفٌ وَجُودٌ اِشْتِرَاطِيٌّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِبْنِ الْحَاجِبِ لَذَلِكَ الْاِشْتِرَاطَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالِاتِّكَاءِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي يَتَلَازَمُ فِيهِ الْحَرْفُ مَعَ الضَّمِيمَةِ؛ فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا التَّلَازِمَ فِي كُلِّ مِنَ الْحَرْفِ وَ (ذو) عَلَى مَسْتَوَى الِاسْتِعْمَالِ مُشْتَرَكٌ؛ فَعَلَامَ كَانَ فِي الْحَرْفِ لِتَحْصِيلِ مَعْنَاهُ وَقِي (ذو) لِلتَّوَصُّلِ بِهِ إِلَى الْوَصْفِ بِاسْمِ الْجِنْسِ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ اِحْتِيَاجَ الْحَرْفِ إِلَى الضَّمِيمَةِ مِنْ أَجْلِ الْوُجُودِ الذَّاتِيِّ الْوَضْعِيِّ، وَاحْتِيَاجَ (ذو) إِلَى الْمُتَعَلِّقِ لِلتَّعْيِينِ وَالتَّشْخِصِ لَا لِلْوُجُودِ؛ إِذْ مَعْنَى (صَاحِبٍ) لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُتَعَلِّقِ؛ وَاحْتِيَاجَ (ذو) إِلَى الْمُتَعَلِّقِ عَارِضٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

(٣) فِي ب: بِدَلَالَتِهِ.

(٤) سَقَطَ مِنْ أ.

(٥) سَقَطَ مِنْ أَوْ بَوْجُودٍ وَدَوَّوْزٍ.

في الاستعمال، وهو مُشْتَرَكٌ بينها وبين الأسماء اللازِمة الإضافة^(١)، فالْفَرْقُ الذي ذَكَرُوهُ^(٢) - بأنْ ذَكَرَ الْمُتَعَلِّقُ في الحروفِ لِأَجْلِ الدَّلَالَةِ، وفي تلك الأسماءِ لِتَحْصِيلِ الغَايَةِ الَّتِي هِيَ التَّوَصُّلُ - تَحَكُّمٌ بَحْتٌ^(٣).

وأما بيانُ عمومِ الوَضْعِ في كلمةٍ (مِنْ) فهو أَنَّ الواضِعَ تَعَقَّلَ معنى: الابتداءِ مُطلقاً، وهو أمرٌ^(٤) مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الابتداءِ المُشَخَّصَةِ / ١٠ - ب /، الَّتِي كُلُّ مِنْهَا مَلْحُوظٌ^(٥) تَبَعاً، وَوَضَعَ لَفْظَةً (مِنْ) لَهُ أَي: لِكُلِّ مِنْهَا، وَقَسَّ عَلَى هَذَا سَائِرَ الحروفِ^(٦)، **(بِخِلَافِ الاسمِ والفِعْلِ)**، فَإِنَّ معنى الاسمِ بِمَامِهِ^(٧) مُسْتَقِلٌّ بِالمفهوميَّةِ، والفِعْلُ وَإِنْ كَانَ تَمَامٌ مَعْنَاهُ غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ بِالمفهوميَّةِ^(٨)، وَغَيْرَ صَالِحٍ [لِلْحُكْمِ]^(٩) عَلَيْهِ وَ^(١٠) بِهِ، إِلَّا أَنْ جُزْءَ مَعْنَاهُ - [أَعْنِي]^(١١):

(١) في هـ وط: للإضافة.

(٢) في ط: ذكره.

(٣) ردُّ ثانٍ على ابن الحاجب؛ لأنَّ ذَكَرَ الْمُتَعَلِّقُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَرْفِ لاشتراطِ الواضِعِ ذِكْرَهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المعنى، وَذَكَرَهُ فِي الأسماءِ الْمَلَزِمَةِ لِلإضافةِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الوصفِيَّةِ، وَلَا سَكَّ أَنْ هَذَا تَحَكُّمٌ؛ إِذْ مَقْتَضَى كَوْنِ الدَّلِيلِ وَاحِداً أَنْ يَكُونَ الْمَقْتَضَى وَاحِداً. د: ٨٦

(٤) سقط من ط.

(٥) في ب و ج و ط و ز: ملحوظة.

(٦) قلت: كحروف الجر والعطف والاستفهام... الخ.

(٧) قلت: سواء كان معناه الوضعي إفرادياً كالمصدر واسم الجنس أو مركباً كالمشتق؛ فعبر بالتمام ليشمل النوعين.

(٨) لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ جُزْءِ مَعْنَاهُ وَهُوَ النِّسْبَةُ، وَالْمُرَكَّبُ مِنَ الْمُسْتَقِلِّ وَغَيْرِهِ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ. د: ٨٧

(٩) في أ: لأن يحكم.

(١٠) في ب و ج و ط: أو.

(١١) في أ: وهو.

الْحَدَث - مُسْتَقِلٌّ بِالْمَفْهُومِيَّةِ^(١).

والحاصِلُ: أَنَّ (قَامَ) مَثَلًا يَدُلُّ^(٢) عَلَى حَدَثٍ وَهُوَ الْقِيَامُ، وَعَلَى نِسْبَةٍ مَخْصُوصَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَاعِلِهِ^(٣)، أَعْنِي النِّسْبَةَ الْحُكْمِيَّةَ [الْجُزْئِيَّةَ]^(٤)، فَإِنَّهَا مَلْحُوظَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حَالَةٌ بَيْنَ الْحَدَثِ وَبَيْنَ^(٥) فَاعِلِهِ، وَآلَةٌ [لِتَعْرِفِ]^(٦) حَالِيَهُمَا، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا^(٧) مُتَعَيِّنٌ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ [عَلَيْهِ]^(٨)، وَالْآخَرُ وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا فِي نَفْسِهِ بِوَجْهِ [مَا]^(٩)^(١٠)،

(١) الْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى: حَدَثٍ وَاقِعٍ فِي زَمَنِ مِنْ فَاعِلٍ، فَمَعْنَاهُ مَرَكَّبٌ مِنَ الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ وَالنِّسْبَةِ إِلَى فَاعِلٍ، فَالْحَدَثُ مُسْتَقِلٌّ وَالزَّمَنُ وَالنِّسْبَةُ غَيْرُ مُسْتَقِلَّيْنِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اعْتَبِرَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ قَيْدٌ لِلْحَدَثِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ لِدَايَتِهِ. د: ٨٧

(٢) أَي: وَضَعًا وَكَذَا عَلَى الزَّمَنِ، وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَبِالِاتِّزَامِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَبِالْوَضْعِ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّقْسِيمِ. د: ٨٧، وَفِي ب: يَدُلُّ بِنَفْسِهِ عَلَى الْحَدَثِ، وَلِيَنْظُرَ ص: ٧٤.

(٣) أَي: الْمَعْيَنِ، فَالنِّسْبَةُ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا (قَامَ): ثَبُوتُ الْقِيَامِ لِفَاعِلٍ مُعَيَّنٍ، وَهِيَ نِسْبَةٌ مَخْصُوصَةٌ، لَا ثَبُوتُ الْقِيَامِ لِمُطْلَقِ فَاعِلٍ. د: ٨٧

(٤) فِي جَمِيعِ النِّسَخِ مَا عَدَاهُ وَط: الْخَبَرِيَّةُ، وَبِرَجْحِهِ تَعْلِيْقُ الدُّسُوقِيِّ عَلَيْهِ.

(٥) سَقَطَ مِنْ ج.

(٦) فِي أ: فِي تَعْرِفَ.

(٧) أَي: هَذَانِ الْأَمْرَانِ أَعْنِي الْحَدَثَ وَالْفَاعِلَ، وَالْمُتَعَيِّنُ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ الْحَدَثُ، وَالَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الْفَاعِلُ الْمَعْيَنُ. د: ٨٧

(٨) سَقَطَ مِنْ أ وَ ط.

(٩) سَقَطَ مِنْ أ وَ د وَ ز.

(١٠) وَهُوَ أَنَّ كُلَّ حَدَثٍ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ، وَلَيْسَ مُتَعَيِّنًا بِالْحَقِيقَةِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْفَاعِلَ الْمَعْيَنَ الْجُزْئِيَّ لَا الْكُلِّيَّ، وَإِلَّا كَانَتِ النِّسْبَةُ كُلِّيَّةً، وَكَانَ الْفَاعِلُ مُتَعَيِّنًا بِالْحَقِيقَةِ. د: ٨٧ قُلْتُ: فَالْفَاعِلُ الْمَطْلُوقُ مُتَعَيِّنٌ بِجِنْسِهِ لَا بِشَخْصِهِ، وَلَوْ كَانَتِ النِّسْبَةُ كُلِّيَّةً كَمَا هُوَ رَأْيُ التَّفْتَازَانِيِّ، وَلَيْسَتْ جُزْئِيَّةً كَمَا هُوَ رَأْيُ الْعَضُدِ لَكَانَ الْفَاعِلُ الْمَطْلُوقُ مَدْلُولًا لِلنِّسْبَةِ وَمُتَعَيِّنًا بِالْجِنْسِ حِينَئِذٍ؛ فَالنِّسْبَةُ عَلَى رَأْيِ الْعَضُدِ مَدْلُولُهَا الرِّبْطُ بَيْنَ الْحَدَثِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْيَنِ الْجُزْئِيِّ.

ملحوظاً^(١) بذلك الوجه، وإلا لَحَا أَمْ كُنَّ إِيْقَاعُ تِلْكَ^(٢) النَّسْبَةِ^(٣)، لَكِنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ^(٤) عَلَيْهِ، فَلَا يَتَحَصَّلُ هَذَا الْجُزْءُ^(٥) إِلَّا بِمُلَاحَظَةِ الْفَاعِلِ، فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهِ كَمَا هُوَ حَالُ مُتَعَلِّقِ الْحَرْفِ^(٦).

فَالْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ مَجْمُوعٍ مَعْنَاهُ^(٧) غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالمفهوميَّةِ، فَلَا يَصْلُحُ لِأَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، نَعَمْ جُزْؤُهُ أَغْنِي: الْحَدَثَ وَحْدَهُ مَاخُودٌ فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ، عَلَى أَنَّهُ مُسْتَدٌّ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، فَصَارَ الْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ جُزْءٍ مَعْنَاهُ مُحْكوماً بِهِ، وَمُمْتَازاً عَنِ الْحَرْفِ، وَلَمْ يَبْلُغْ إِلَى مَرْتَبَةِ الْاسْمِ^(٨).

(١) في دو هو زو ط: وملحوظا.

(٢) سقط من ب.

(٣) قلت: لأن النسبة تدل على شيئين فلا يمكن إيقاعها دون تصورهما ولو إجمالاً.

(٤) أي: لا وضِعاً ولا التزاماً، وإنما يدلُّ على حَدَثٍ وَذَاتٍ مَا وَقَعَ مِنْهُ الْحَدَثُ، وَيُسْتَدُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْفَاعِلِ بِذِكْرِهِ. د: ٨٨

(٥) في ز بزيادة: أي النسبة الحكمية.

(٦) إِلَّا أَنَّ ذِكْرَ مُتَعَلِّقِ الْحَرْفِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حُصُولِ أَصْلٍ مَعْنَى الْحَرْفِ ذَهْنًا وَخَارِجًا، وَذِكْرُ الْفَاعِلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْخُصُوصِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ لَأَسْتَفِيدَ مِنَ الْفِعْلِ حَدَثٌ مَنْسُوبٌ لِفَاعِلٍ مَّا، فَحَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. د: ٨٨، وَفِي ب وَه: الْحُرُوفُ. قُلْتُ: وَلِذَا مَنَعَ جَمْهُورُ النُّحَوِيِّينَ حَذْفَ الْفَاعِلِ وَحَذْفَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا حَذْفَهُمَا عِنْدَ وَجُودِ الدَّلِيلِ؛ فَكَأَنَّهُمَا غَيْرُ مُحْذُوفَيْنِ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الشَّكْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ الْحَرْفِيَّةَ تَقْتَضِي وَجُودَهُمَا الْمَعْنَوِيَّ، وَحَاصِلُ مَا أَرَادَهُ الدُّسُوقِيُّ التَّفَرُّقَ بَيْنَ مُتَعَلِّقِ النِّسْبَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَمُتَعَلِّقِ الْحَرْفِ؛ فَذَكَرَ مُتَعَلِّقَ الْحَرْفِ يَحْصُلُ وَيُوجَدُ مَعْنَى الْحَرْفِ وَذَكَرَ الْفَاعِلَ يَخْصُصُ الْحَدَثَ الْمَنْسُوبَ بِفَاعِلٍ مُعَيَّنٍ، وَمَحَلُّ كَلَامِ الدُّسُوقِيِّ بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَرْفِ وَالنِّسْبَةِ مِنْ حَيْثُ احْتِيَاجُهُمَا إِلَى الْمُتَعَلِّقِ.

(٧) قلت: لا باعتبار فرد فرد من معناه.

(٨) قلت: قد يقال إذا كان الحكم على الشيء وبه متفرعاً عن الاستقلال بالفهم المتفرع عن المقصودية، فكان ينبغي أن ينتفي (الحكم عليه وبه) معاً عند ملاحظة المجموع أو يتحققاً معاً عند ملاحظة الحدث وحده، والتفرقة بأنه عند النظر إلى المجموع يتعذر الحكم عليه، وعند النظر إلى الحدث يصلح أن

فإن قلت: لم جعل النسبة التامة مضمومة إلى المنسوب، وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل، ولم تُضمَّ إلى المنسوب إليه كذلك / ١١ - أ/، مع أنها^(١) حالة بينهما، ولا اختصاص لها بأحدهما؟ قلنا^(٢): لعل السبب في ذلك أن النسبة قائمة بالمنسوب^(٣) [ومتعلقة^(٤)] بالمنسوب إليه كـ (الأبوة) القائمة بـ (الأب) المتعلقة بـ (الابن).

فإن قلت: كما أن مجموع الفعل والفاعل في مثل: (قام زيد)، يستفاد منه نسبة غير مستقلة و طرفان^(٥)، كذلك الصفة نحو: (قائم)، فلم جاز كون^(٦) الصفة محكوماً عليها وبها دون الفعل^{(٧)؟ أجيب^(٨):}

يكون محكوماً به تحكم، ولذا فالأولى تخلصاً من كثير من التكلفات أن يقول: عند الحكم على الشيء وبه يتوقف على قصد تصور ذلك الشيء بأجمعه؛ فكان الحكم عليه متعذراً كالحكم به، إلا أنه إن قصد جزؤه صح الحكم عليه وبه، وهو التحقيق الموافق للواقع.

(١) أي: النسبة حالة بين المنسوب (الحدث) والمنسوب إليه (الفاعل)، ولا اختصاص لها بأحدهما، فجعلها مضمومة لأحدهما بعينه تحكم. د: ٨٨

(٢) في بقية النسخ: قلت.

(٣) لأنهم يقولون: ثبوت الحدث، فيجعلون (الثبوت) وصفاً للحدث، والوصف قائم بموصوفه، والقائم به الشيء أقوى مما تعلق به؛ لأن الوصف لا يوجد إلا بما قام به، وحينئذ فضم الشيء لما قام به أحق من ضمه لما به نوع تعلق. د: ٨٨ قلت: والحاصل أن الفرق بين نسبتي الفعل والمشتق أن النسبة الفعلية مقصود بالذات إفادتها وتامة ومستقلة وملاحظة وجزء مدلول الفعل، في حين أن نسبة المشتق بالعكس من ذلك كله وخارجة عن مدلوله.

(٤) في أوب ود و ط وز: متعلقة.

(٥) في ب: و طرفاها.

(٦) في د و ط وز: أن تكون.

(٧) أي: مع الفاعل؛ فإن مجموعهما لا يصلح للحكم عليه ولا به. د: ٨٨

(٨) بالفرقة بين نسبة الفعل والصفة، فالأولى مقصودة من التركيب إفادتها، فتقوت على الطرفين، فلا تلاحظ

بأنَّ النِّسْبَةَ فِي الْفِعْلِ نِسْبَةٌ تَامَّةٌ، منفردةٌ بِنَفْسِهَا^(١)، غيرُ مربوطةٍ بغيرِها أصلاً، والمقصود^(٢) من التركيب: إفادةُ تلك النِّسْبَةِ^(٣) بخلافِ الصِّفَةِ، فإنَّ النِّسْبَةَ الْمُعْتَبَرَةَ فيها نسبةٌ تقييديةٌ^(٤) غيرُ تامةٍ، لا تقتضي انفرادَ المعنى^(٥) عن غيره^(٦) وعَدَمَ ارتباطِها [به]^(٧)، ولا تكونُ هيَ أيضاً مقصودةً^(٨) بالإفادةِ مِنَ العبارةِ^(٩)، فلهذا جاز أن يُلاحظَ جانبُ الذاتِ تارةً، فتُجعلُ محكوماً عليها، وتارةً جانبُ الوصفِ^(١٠) فتُجعلُ محكوماً

الذاتُ فيُحكَّمُ عليه لأجلِها، ولا الحدثُ فيُحكَّمُ به لأجلِها، بخلافِ النِّسْبَةِ فِي الصِّفَةِ، فإنَّها تقييديةٌ كامنةٌ بينَ الذاتِ والحدثِ وغيرُ ظاهرةٍ، فصارَ المنظورُ إليه الطرفَينِ دونَ النِّسْبَةِ، فلذلك أن تُلاحظَ في الوصفِ الذاتُ فتحكَّمُ عليه، أو الحدثُ فتحكَّمُ به. د: ٨٨ - ٨٩ قلت: ومحصل كلام الدسوقي الفرق بين نسبتي الجملة والوصف.

(١) لأنَّ النِّسْبَةَ جزءٌ معنَى الْفِعْلِ، فَهِيَ مَفْهُومَةٌ مِنْهُ قَبْلَ تَرْكِيبِهِ مَعَ الْفَاعِلِ، وَحَيْثُذُ فَهِيَ غَيْرُ مَرْتَبِطَةٍ بِالْفَاعِلِ، أَيْ: لَيْسَ وَجُودُهَا مَرْتَبِطاً بِوُجُودِهِ. د: ٨٩

(٢) فِي دَبْزِيَاةٍ: الْأَصْلِي.

(٣) لَا إِفَادَةَ الْحَدَثِ أَوْ الذَّاتِ. د: ٨٩

(٤) لِأَنَّ الْوَصْفَ مَوْضُوعٌ لَذَاتٍ مَا ثَبَتَ لَهَا الْحَدَثُ، فَقَدْ اعْتَبِرَتِ النِّسْبَةُ مُقَيَّدَةً لِلذَّاتِ بِالْحَدَثِ. د: ٨٩

(٥) فِي دَوْهَوَزِيَاةٍ: الْمَعْنَى الْمَعْتَبَرُ فِيهَا.

(٦) أَيْ: انْفِرَادَ الْحَدَثِ عَنِ الذَّاتِ، بَلْ تَقْتَضِي الْإِرْتِبَاطَ بَيْنَهُمَا، فَمَتَى ذُكِرَ الْوَصْفُ فَهَمَّ الْحَدَثُ وَالذَّاتُ،

بِخِلَافِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ فَإِنَّهَا تَقْتَضِي انْفِرَادَ الْحَدَثِ عَنِ الْفَاعِلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتُ: (قَامَ) فَهَمَّ مِنْهُ حَدَثٌ

وَنِسْبَةُ يَدُونِ فَهَمَّ فَاعِلٌ مُعَيَّنٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُعَيَّنِ، لَا بِالْوَضْعِ وَلَا بِاللِّتِمَامِ. د:

٨٩ قلت: بِخِلَافِ الْفَاعِلِ غَيْرِ الْمَعْيَنِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِاللِّتِمَامِ؛ إِذْ كُلُّ حَدَثٍ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَحْدَثٍ.

(٧) سَقَطَ مِنْ أ.

(٨) فِي ج وَدَوْزِيَاةٍ: أَصْلِيَّة.

(٩) وَإِنَّمَا الْمَرَادُ مِنْهَا تَقْيِيدُ الذَّاتِ بِالْحَدَثِ. د: ٨٩

(١٠) فِي ب وَج بَزِيَاةٍ: كَالْقِيَامِ.

بها، وأمّا النسبة [المُعْتَبَرَةُ] ^(١) فيها فلا تَصْلُحُ للحُكْمِ عليها ولا بِها ^(٢).

فإن قلت: ما ذَكَرْتُهُ من أن مجموعَ الفِعْلِ والفَاعِلِ ^(٣) لا يَصْلُحُ أن ^(٤) يكونَ محكوماً [بِه] ^(٥) يُنَافِي ما ذَكَرَهُ النُّحَاةُ، من أن المُسْنَدَ في قولنا: (زيدٌ قامَ أبوه) هوَ الجملةُ الفعليَّةُ، أُجِيبَ ^(٦): بأنَّ المقصودَ ههنا حُكْمَانِ:

- أَحَدُهُما: الحُكْمُ بأنَّ (أبا زيدٍ قائمٌ).

- والثاني: الحُكْمُ بأنَّ (زيداً قائمُ الأب).

ولا شكَّ أن هَذَيْنِ الحُكْمَيْنِ ليسا بمفهومَيْنِ صريحاً من هذا الكلام، بل المقصودُ الأصليُّ ^(٧) أَحَدُهُما ^(٨) والآخرُ يُفْهَمُ التزاماً.

(١) سقط من أوج.

(٢) لأنَّ النسبةَ غيرُ داخلَةٍ في مدلولِ الصِّفَةِ وَضْعاً، بلِ العَرَضِ منها مُجَرَّدُ التقييدِ، وحيثُ فلا تكونُ ملاحظَتُها سَبَباً في صلاحيةِ الحُكْمِ على الصِّفَةِ أو بها، فقولُ الشَّارِحِ: (فلا تَصْلُحُ للحُكْمِ)، أي: ملاحظَتُها سَبَباً للحُكْمِ عليها، أي: على الصِّفَةِ أو بها، بخلافِ الذَّاتِ والحَدَثِ؛ فإنَّ كلاً منهما داخلٌ في مدلولِ الصِّفَةِ وَضْعاً. د: ٨٩ - ٩٠ قلت: والحاصل أن الفرقَ بين نسبةِ الفعل والوصف أن الأولى تامة مقصود من التركيب إفادتها وهي جزء مدلول الفعل وضْعاً، بخلاف الثانية فهي تقييدية ناقصة وليست مقصودة للوصف خارجة عن مدلول الصفة الوضعي.

(٣) في ب ود وه و ط وز: وفاعله.

(٤) في ج ودوز: لأن.

(٥) في أوج ود: بها.

(٦) حاصلُهُ: أن المرادَ بقولِ النُّحَاةِ: (قامَ أبوه خبرٌ عن زيد)، أن القيامَ المُسْنَدَ إلى (الأب) محكوماً بِهِ على (زيد)، وهو مُرَكَّبٌ تقييديٌّ لا جملةٌ، لا أن الجملةَ بتمامِها من حيث ذاتُها محكوماً بِهِ، فلا يُعَارِضُ ما

تقدّم. ح: ٩٠

(٧) في ه: بزيادة للمتكلم.

(٨) وهو الثاني؛ لأنَّ المدلولَ المطابقيُّ لذلك التركيبِ، وهذا الترديدُ بالنَّظَرِ للاحتمالِ العقليِّ، فلا يُنَافِي

فإن كان المقصودُ هو الأول، فـ(زيد) في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به، بل هو [لتعين]^(١) المحكوم عليه.

وإن كان المقصودُ هو الثاني، فالمُسندُ هو (القيام) المقيّد بالأب، ألا ترى^(٢) أنك لو قلت: (قام أبو زيد)، وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلاً، فلو كان معنى / ١١ - ب / : (قام أبوه) أيضاً كذلك، لم يرتبط بـ(زيد) ولم يقع خبراً عنه.

ومن ثمة تسمع النحاة يقولون: (قام أبوه جملة)، وليس بكلام^(٣)؛ لتجريدِه عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقريته ذكر (زيد) مقدّماً^(٤)، وإيراد^(٥) الضمير الدالّ على الارتباط، الذي يستحيل وجوده مع الإيقاع^(٦).

التنبيه (الخامس قد عرفت) ممّا سبق (من الترفي بين الفعل والمشتق، أن (ضارباً)

أن القائل إنما قصد الحكم على (زيد) بـ(قيام الأب)، ولو قصد الحكم على (أبيه) بـ(القيام) لكان التركيب فاسداً، بل يقول: (أبو زيد قائم). د: ٩٠ - ٩١

(١) في أوج ود: لتعين.

(٢) هذا توضيحٌ لاحتمال الأول. د: ٩١

(٣) ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق:

عبد الكريم مجاهد، بيروت، الرسالة، ١٩٩٦م: ٣١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي،

عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية: ١ / ٥٥.

(٤) في دوز: قبله.

(٥) في ط: وإبراز.

(٦) وإنما استحال ذلك مع ما ذكرض؛ لصيرورة: (قام أبوه) حينئذ جملةً مستقلةً، والاستقلال يُنافي الارتباط.

د: ٩١، وفي هـ وط: إيقاع النسبة.

لا يَرِدُ عَلَى حَدِّ الْفِعْلِ)، النَّحْوِيُّونَ^(١) حَدُّوا [الْفِعْلَ]^(٢) بَأَنَّهُ: ما دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنِ^(٣) بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ^(٤).

وأوردَ عليه أَنَّ (ضارباً) يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدُّ^(٥) وليسَ بِفِعْلٍ، فَالْحَدُّ لَيْسَ بِمَانِعٍ، فِيمَا^(٦) سَبَقَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَشْتَقِّ عُلِمَ^(٧) أَنَّهُ لَا يَرِدُ، (فَإِنَّهُ) أَيِ: الْفِعْلَ (ما دَلَّ عَلَى حَدِّ حَدِّ وَنِسْبَةِ إِلَى مَوْضِعٍ [مَا]^(٨) وَزَمَانِهَا)، عَلَى أَنَّ الْحَدِّثَ أَوَّلُ مَا اعْتُبِرَ فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ^(٩)، وَضَارِبٌ^(١٠) لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ وَنِسْبَةِ الْحَدِّثِ إِلَيْهِ، فَالْمَلْحُوظُ أَوَّلًا فِي الْفِعْلِ الْحَدِّثُ، وَفِي الْمَشْتَقِّ الذَّاتُ.

(١) في ب: لأن النحويين.

(٢) في أ: حدوه.

(٣) في ب وه: مقترناً.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)،

تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا: ١٨، رسالة في اسم الفاعل - ابن قاسم العبادي، أحمد الصباغ

(ت ٩٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن عواد، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣م: ٧٤،

(٥) لقولهم: اسمُ الفاعلِ حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ، فهذا يدلُّ على أَنَّ زَمَنَ الْحَالِ جُزْءٌ مَفْهُومِهِ.

د: ٩١ - ٩٢

(٦) في ب: وفيما، ود: فيما، وه: فمما، وط: ومما سبق.

(٧) لأنَّ المعتبرَ في مفهومِ الْفِعْلِ أَوَّلًا الْحَدِّثُ، فِي حِينِ أَنَّ المعتبرَ في مفهومِ الْمَشْتَقِّ أَوَّلًا الذَّاتُ، كَمَا أَنَّ

حَدَّ الْفِعْلِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَقِيدٌ بِالْوَضْعِ فَيَخْرُجُ الْمَشْتَقُّ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ بِالْإِتِمَامِ، وَقَوْلُهُمْ:

اسمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْحَدِّثِ الْوَاقِعِ فِي الْحَالِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ

فِي الزَّمَنِ الْحَالِ، حَتَّى يَتَأَثَّرَ الْإِيرَادُ. د: ٩٢

(٨) سقط من أوج.

(٩) في كافة النسخ: مفهومه.

(١٠) في دوهو وطوز: فضارب.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (إِنَّهُ)^(١) إِلَى (ضَارِبٍ)، وَتَكُونُ كَلِمَةُ (مَا) نَافِيَةً.
التَّنْبِيهُ (السَّادِسُ) وَ(يُعْلَمُ مِنْهُ)^(٢) أَي: مِمَّا سَبَقَ مِنَ التَّقْسِيمِ، (الْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ
الْجِنْسِ وَعِلْمِ الْجِنْسِ).

إِعْلَمُ أَنَّ فِي اسْمِ الْجِنْسِ مَذْهَبَيْنِ:

— أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ^(٣): أَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ وَحْدَةٍ لَا بَعِيْنَهَا^(٤)، وَيُسَمَّى (فَرْدًا
مُتَشَرِّفًا) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ وَالزَّمَخْشَرِيُّ.

— وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَوْضِعٌ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ^(٥)، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي

التَّقْسِيمِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي التَّقْسِيمِ فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلٍ لِهَذَا الْكَلَامِ^(٦)،
وَهُوَ أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ اسْمَ الْجِنْسِ مَوْضِعًا لِلْمَاهِيَةِ مِنْ
حَيْثُ هِيَ هِيَ، كَمَا أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ كَذَلِكَ^(٧)، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا؛ فـ(إِنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ
كَأَسْمَاءٍ وَضِعَ بِجَوْهَرِهِ^(٨) لِلْجِنْسِ الْمُعَيَّنِ)، فَيَدُلُّ بِجَوْهَرِهِ عَلَى كَوْنِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ

(١) فِي طَوْز: فَإِنَّهُ.

(٢) فِي ب وَ د: وَمِنْهُ يَعْلَمُ، وَسَقَطَ (مِنْهُ) مِنْ ز.

(٣) فِي ط وَ ز بَزِيَادَةً: اسْتِعْمَالًا.

(٤) أَي: مَوْضِعٌ لِلْمَاهِيَةِ الْمَتَّحِقَّةِ فِي وَاحِدٍ، لَا بَعِيْنَهَا. د: ٩٣

(٥) أَي: لَا بِقَيْدِ تَحَقُّقِهَا فِي فَرْقٍ وَلَا بِقَيْدِ التَّعْيِينِ. د: ٩٣

(٦) وَتَأْوِيلُهُ: بَأَنَّ شُهْرَةَ وَضْعِ عِلْمِ الْجِنْسِ لِلْمَاهِيَةِ بِقَيْدِ التَّعْيِينِ أَغْنَتْ عَنْ ذِكْرِهِ فِي التَّقْسِيمِ، فَقَوْلُهُ: (وَهُوَ...)

الْخ) لَيْسَ بَيَانًا لِلتَّأْوِيلِ، بَلْ لِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ بَعْدَ التَّأْوِيلِ. د: ٩٣

(٧) أَي: مَوْضِعٌ لِلْمَاهِيَةِ، لَا بِقَيْدِ الْوَحْدَةِ. د: ٩٣

(٨) أَي: لَا بِالْقَرِينَةِ. ح: ٩٣

معلومة/ ١٢- أ/ للمُخاطَبِ، متعيّنة عنده معهودة، كما أن الأعلامَ الشَّخصيّة تَدُلُّ بِجواهرِها^(١) بِحَسَبِ الوَضْعِ على أن^(٢) تلك الأشخاص معهودة [متعيّنة]^(٣) عنده^(٤).

(واسمُ الجنسِ كَأَسَدٍ)^(٥) لا يَدُلُّ على ذلك التَّمينِ بِجَوْهَرِهِ أَصْلًا، بل (وَضْعٌ لغيرِ مُعَيَّنٍ) من تلك الحقيقة، (ثُمَّ جَاءَ التَّعْيِينُ) وهو معنى فيه^(٦)، (من) خارج بالآلة، من (نَحْوِ اللَّامِ) للتعريف.

فالتَّعيينُ جزءٌ مفهومٍ عِلْمِ الجنسِ وخارجٌ عن مفهومِ اسمِ الجنسِ، فلمَّا دَلَّ التَّقْسِيمُ على أن اسمَ الجنسِ موضوعٌ للمعنى الكُلِّيِّ - الذي هُوَ نَفْسُ الحقيقةِ من غيرِ اعتبارِ التَّعيينِ، وأن معنى عِلْمِ الجنسِ معلومٌ [أنَّهُ موضوعٌ للحقيقةِ باعتبارِ التَّعيينِ فيه]^(٧) - أَسْنَدَ معرفةَ الفَرْقِ إلى هذا التَّقْسِيمِ الدَّالُّ على مبنى الفَرْقِ، تَأَمَّلْ^(٨).

(١) في ب و ه و ط: بجواهرها.

(٢) في ط: كون.

(٣) في أ و ب: معينة، وفي د: متعينة الدلالة.

(٤) في ب و ج و ز: لديه.

(٥) في ط: وإن اسم الجنس كذئب وأسد.

(٦) وأشار الشَّارِحُ لِدَفْعِ مَا يَرِدُ من أن الواضِعَ لا يَضَعُ لَفْظَ الشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِهِ عنده؛ إذ لا يَتَأَتَى الوَضْعُ لغيرِ مُعَيَّنٍ، والجواب: أن الماهية التي وُضِعَ لها اسمُ الجنسِ معيَّنة عند الواضِعِ، لكنَّ ذلك التَّعيينَ ليس مُعْتَبَرًا جزءًا من الموضوع له، ولا قيدًا في الوَضْعِ، فهو حَاصِلٌ غيرُ مقصودٍ، بخلاف عِلْمِ الجنسِ، فقولُ الْمُصَنِّفِ: (وُضِعَ لغيرِ مُعَيَّنٍ) أي: وُضِعَ للماهية التي لم يُعْتَبَرِ وَيُقَصَّدَ تَعْيِينُهَا. د: ٩٤

(٧) سقط من أ.

(٨) قلت: لعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ الإِشَارَةُ إلى الفَرْقِ بينَ هذا التَّنبِيهِ وما تَقَدَّمَ، من أن الفَرْقَ في التَّنبِيهِ السَّابِقِ مذكورٌ صراحةً في التَّقْسِيمِ، ومذكورٌ ضَمْنًا في هذا التَّنبِيهِ، وَيَحْتَمِلُ الإِشَارَةُ إلى أن الفَرْقَ لم يُعْلَمَ من التَّقْسِيمِ، بل من أَمْرِ خَارِجٍ، كَالْعِلْمِ المُسَبِّقِ بِالْفَرْقِ الاستعماليِّ لِكِلَيْهِمَا.

التَّنْبِيْهُ (السَّابِعُ الْمَوْصُولُ عَكْسُ الْحَرْفِ)، هذا إشارة إلى فَرْقٍ آخَرَ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالْحَرْفِ، يُفْهَمُ التَّزَامًا مِّنَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ صَرِيحًا^(١)، وَهُوَ اسْتِقْلَالُ الْمَعْنَى وَعَدَمُهُ^(٢). (فَإِنَّ الْحَرْفَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ^(٣)، وَتَحْصُلُهُ^(٤) وَتَعَقُّلُهُ^(٥) (بِمَا) أَي: بِذَلِكَ الْغَيْرِ، الَّذِي (هُوَ) أَي: مَعْنَى الْحَرْفِ (مَعْنَى فِيهِ، وَالْمَوْصُولُ) عَكْسُ ذَلِكَ؛ إِذْ مَعْنَاهُ (أَمْرٌ مُّبْهَمٌ) عِنْدَ السَّامِعِ^(٦)، (يَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ بِمَعْنَى) أَي: بِمَفْهُومٍ^(٧) الصَّلَةِ، الَّذِي هُوَ مَعْنَى (فِيهِ) أَي: فِي الْمَوْصُولِ^(٨)، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا الْإِبْهَامَ بِكَوْنِهِ عِنْدَ السَّامِعِ؛

(١) فِي ب: بِزِيَادَةِ: فِي التَّنْبِيْهِ الرَّابِعِ.

(٢) الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ صَرِيحًا اسْتِقْلَالُ الْمَعْنَى وَعَدَمُهُ، وَبَيَانُ كَوْنِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ هُنَا يُفْهَمُ التَّزَامًا مِّنَ ذَلِكَ، أَنَّ اسْتِقْلَالَ الْمَعْنَى مَعْنَاهُ: عَدَمُ تَوَقُّفِ فَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى انْضِمَامِ شَيْءٍ آخَرَ، وَيَلْزَمُهُ: أَنَّ مَعْنَى الْمَوْصُولِ مُبْهَمٌ عِنْدَ السَّامِعِ يَتَعَيَّنُ بِمَفْهُومِ الصَّلَةِ، الَّذِي هُوَ مَعْنَى فِي الْمَوْصُولِ، لَكِنْ بِوَاسِطَةِ انْضِمَامِ أَمْرٍ آخَرَ مَعْلُومٍ مِّمَّا سَبَقَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَوْصُولَ لَوْضَعِهِ لِلْمُشَخَّصَاتِ وَضْعًا عَامًّا، يَحْتَاجُ فِي إِفَادَتِهِ الْمَعْيَنَ مِّنَ تِلْكَ الْمَشَخَّصَاتِ إِلَى الْقَرِينَةِ؛ لِمُزَاحِمَةِ الْمَعْنَى، وَأَنَّ عَدَمَ اسْتِقْلَالِ الْمَعْنَى مَعْنَاهُ: تَوَقُّفُ فَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى انْضِمَامِ شَيْءٍ آخَرَ، وَهَذَا يَلْزَمُهُ: أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَتَحَصَّلُ مَعْنَاهُ وَلَا يُوجَدُ إِلَّا بِضَمِيمَةٍ شَيْءٍ وَهُوَ الْمُتَعَلِّقُ، الَّذِي مَعْنَى الْحَرْفِ مَعْنَى فِيهِ، أَي: حَاصِلٌ بِاعْتِبَارِهِ. د: ٩٤

(٣) قُلْتُ: حَاصِلُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَوَقُّفَ الْحَرْفِ عَلَى الضَّمِيمَةِ تَوَقُّفٌ وَجُودٌ خَارِجِيٌّ وَذَهْنِيٌّ، وَتَوَقُّفُ الْمَوْصُولِ عَلَى الصَّلَةِ تَوَقُّفٌ تَعْيِنٌ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ عَنْهَا، وَأَنَّ الضَّمِيمَةَ فِي الْحَرْفِ يَتَوَقَّفُ حَالُهَا عَلَى ذِكْرِ الْحَرْفِ بِخِلَافِ الصَّلَةِ فَإِنَّ مَعْنَاهَا قَائِمٌ بِالْمَوْصُولِ، وَالْجِهَالَةَ فِي الْحَرْفِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الضَّمِيمَةِ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا بِخِلَافِ الْجِهَالَةِ فِي الْمَوْصُولِ فَهِيَ عِنْدَ السَّامِعِ دُونَ الْوَاضِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ.

(٤) وَتَحْصُلُهُ خَارِجًا وَتَعَقُّلُهُ ذَهْنًا، فَالْأَوَّلُ: إِشَارَةٌ لِتَوَقُّفِ وَضْفِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ، وَالثَّانِي: إِشَارَةٌ لِتَوَقُّفِ مَعْنَى الْحَرْفِ عَلَى ذَاتِ الْمُتَعَلِّقِ؛ فَالْعَطْفُ مَغَايِرٌ. د: ٩٤ - ٩٥

(٥) وَأَمَّا عِنْدَ الْوَاضِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُبْهَمٍ؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهُ لِلْجَزْئِيَّاتِ الْمَعْيَنَةِ. د: ٩٥

(٦) فِي ط: بِمَعْنَى.

(٧) أَي: مَعْنَى حَاصِلٌ فِي الْمَوْصُولِ قَائِمٌ بِهِ، وَالصَّلَةُ تُوضِّحُ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَهَا مَعْنَى حَاصِلٌ فِي الْمَوْصُولِ وَوَضْفٌ قَائِمٌ بِهِ. د: ٩٥

لانتفاء الإبهام في المعنى المراد بـ (الموصول) بحسب الوضع وعند المتكلم.
 التنبيه (الثامنُ الفعلُ والحرفُ يشتركان في أنَّهما يدلَّانِ على معنى باعتبار كونه
 ثابتاً للغير)^(١).

إشارة^(٢) إلى علّة امتناع الحكم على الفعل والحرف مُستعمَلين في معناه،
 وهي: أن صِحَّة الحكم على الشَّيء موقوفة على ثبوته في نفسه^(٣)، أي: استقلاله
 بالمفهومية؛ ليُمكن إثبات غيره له، وكل^(٤) من مدلوليهما غير مُستقل بالمفهومية، بل
 أمر ثابت للغير.

فمعنى (من) مثلاً كما ذكر، هو: الابتداء الخاص، الذي يكون آلة لملاحظة
 الغير كـ (السَّير والبصرة).

ومعنى (ضرب) هو: ذلك الحدث المنسوب إلى فاعل^(٥) ما، بحيث تكون النسبة
 [مرآة]^(٦) لملاحظة طرفيها^(٧) وآلة لتعرّفهما.

(١) أي: مُعرِّفاً لحالِهِ، وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه، الذي هو: المعنى الجزئي كـ (الابتداء
 الخاص) فإنه مُعرِّف لحالِ (السَّير والبصرة)، وفي الفعل: النسبة المخصوصة الجزئية، فإنَّها مُعرِّفة
 لحالِ الحدث والفاعل. د: ٩٥

(٢) في دوز: هذا إشارة.

(٣) لأنَّ إثبات الشَّيء للشَّيء فرغ عن ملاحظة المُثبت له بالاستقلال، فلا يصحُّ إثبات الشَّيء لِمَا هو
 غير ملحوظ بالاستقلال. د: ٩٥ - ٩٦

(٤) في دوهو طوز: وكل واحد.

(٥) في ط: فاعلها.

(٦) في أ: آلة في الموضعين.

(٧) وهما الحدث والفاعل.

(وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ) أي: كون^(١) كُلُّ^(٢) من مفهومي الفعل والحرفِ أمراً غير ثابت في نفسه بل لغيره، (لَا يَنْبُتُ لَهُ الْغَيْرُ) أي: لِكُلِّ مِنْهُمَا، بل لَا يَنْبُتَانِ لِشَيْءٍ أَضْلاً^(٣)، إذا كانا مُسْتَعْمَلَيْنِ فِي مَعْنَاهُمَا^(٤).

وإِنَّمَا قَيَّدْنَا^(٥) بـ (الاستعمال)؛ لِئَلَّا يَنْتَقِصَ بِقَوْلِهِمْ: (ضَرَبَ فِعْلٌ ماضٍ) / ١٢ - ب/، و (مَنْ حَرَفٌ جَرٌّ)، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا مِنْ حَيْثُ أَنْفُسُهَا، أي: مَطْوَعاً فِيهَا النَّظَرُ عَنْ إِرَادَةِ مَعَانِيهَا الْمَوْضُوعَةِ هِيَ لَهَا مُتَسَاوِيَةُ الْأَقْدَامِ، فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا وَبِهَا^(٦). [وَمِنْهُمْ]^(٧) مَنْ قَالَ: (ضَرَبَ) وَ (مِنْ) مَثَلاً فِي تِلْكَ الصُّورَةِ اسْمٌ^(٨)، بِاعْتِبَارِ دَعْوَى وَضْعِ الْأَلْفَاظِ - الْمَوْضُوعَةِ لِمَعَانٍ - لِأَنْفُسِهَا أَيْضاً^(٩) فِي ضَمْنِ ذَلِكَ الْوَضْعِ، وَحَيْثُ لَا

(١) في ز: من كون.

(٢) في د: كل واحد.

(٣) فكلُّ من الفعل والحرف لا يُحْكَمُ عَلَيْهِ وَلَا بِهِ، وَوَجْهُ الْإِضْرَابِ بِـ (بَلْ): أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ رُبَّمَا يُؤْهِمُ جَوَازَ إِثْبَاتِهِمَا لِلْغَيْرِ، وَالْإِخْبَارُ بِهِمَا عَنْهُ. د: ٩٦

(٤) واحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّا إِذَا كَانَ مُسْتَعْمَلَيْنِ فِي أَنْفُسِهِمَا، بَأَن أُرِيدَ بِهِمَا لَفْظُهُمَا أَوْ الْجُزْءُ الْمُسْتَقِلُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ بِهِمَا وَعَنْهُمَا، وَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (وَأِنَّمَا قَيَّدْنَا... الخ)، وَإِلَى الثَّانِي كَمَا فِي: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، فَـ (تَسْمَعُ) مُبْتَدَأٌ خَيْرُهُ (خَيْرٌ)، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، مُعَلِّلاً بِأَنَّ الْفِعْلَ إِنْ أُرِيدَ مِنْهُ الْحَدُثُ فَقَطْ كَانَ اسْماً؛ لِاسْتِقْلَالِهِ بِالْمَفْهُومِيَّةِ. د: ٩٦

(٥) في ج: قيدناهما.

(٦) لِأَنَّ الْكَلِمَةَ إِنْ أُرِيدَ لَفْظُهَا كَانَتْ اسْماً، فَيَصِحُّ الْحُكْمُ عَلَيْهَا وَبِهَا، وَعَلَى هَذَا فَالْحُكْمُ عَلَى اللَّفْظِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ مَوْضُوعاً. د: ٩٦

(٧) سقط من أ.

(٨) في ز: اسمان.

(٩) حَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ إِلَّا عَلَى مَوْضُوعٍ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ كَمَا وَضِعَ لِمَعْنَاهُ قَصْداً وَوُضِعَ لِنَفْسِهِ ضِمْنًا أَي: تَبَعاً، فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْكَلِمَةِ (لَفْظُهَا) وَحَكَمْتَ عَلَيْهَا كَانَ الْحُكْمُ عَلَى مَوْضُوعٍ، وَسَمَّى السَّعْدُ التَّفْتَازَانِي ذَلِكَ (الْوَضْعَ الضَّمْنِيَّ). د: ٩٧

دليل لهم على تلك الدعوى إلا ذكر اللفظ وإرادة نفسه، ألزم^(١) عليهم دعوى وضع المهملات، في مثل قولهم: (جَسَقُ مُهْمَلٍ، أَوْ: ثلاثة أحرف)، ولا يقدم عليها عاقل^(٢) فضلاً عن فاضل.

ولقائل^(٣) أن يقول: فحينئذ لا يكون (آمنوا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [سورة البقرة - آية: ١٣] اسماً؛ لانتفاء وضعه، ولا فعلاً؛ لأن المراد به لفظه^(٤)، فلا يصدق قول النحاة: (ولا يتأتى الكلام إلا في اسمين أو فعلٍ واسم).

والجواب: أن المراد من قولهم: (ولا يتأتى^(٥) ... الخ)، أنه لا يتأتى إلا في اسمين حقيقة أو ما يقوم مقامهما^(٦)،

(١) الملزم هو السيد الشريف، بأن الدليل الذي ذكره السعد التفتازاني لو اقتضى الوضع لاقتضى كون المهملات موضوعة لأنفسها، كما في قولك: (جَسَقُ مُهْمَلٍ)؛ لأن مقتضى كونها مهملة أنها غير موضوعة، ومقتضى كونها موضوعة أنها غير مهملة، فالتحقيق أنه إذا أريد إجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه، بل يكتفى بحضوره والتلفظ به وإرادة لفظه. د: ٩٧، قلت: وإنما عبر عن ذلك بـ(الإلزام) دون القول بأن ذلك مذهبه؛ لأن السعد احتراز عن وضع المهملات بدعوى وضع الألفاظ الموضوعة لمعان لأنفسها، لا مطلق الألفاظ المستعملة والمهملة، فالاعتراض في الحقيقة على تخصيصه الدعوى، ولذا قال: (ألزمه).

(٢) في ب وج ود وط: العاقل والفاضل.

(٣) أي: حين إذ لم يوضع اللفظ لنفسه كما ادعاه السيد الشريف، وحاصل الإشكال: أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ كلام قطعاً، و(آمنوا) ليس فعلاً، ولا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود، وإنما المقصود: قيل لهم هذا اللفظ، وليس اسماً، ولا لزم القول بوضع اللفظ لنفسه، فلا يتم حصر النحاة تركب الكلام من: اسمين أو اسم وفعل. د: ٩٨

(٤) في هـ: لفظة آمنوا.

(٥) في ب: بزيادة: الكلام.

(٦) فيكون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ مُرَكَّباً، من: فعلٍ ومن قائم مقام الاسم. د: ٩٨

و(آمَنُوا) مِنْ حَيْثُ [إِرَادَةُ] ^(١) نَفْسِ اللَّفْظِ [بِهِ] ^(٢) ك(الاسْمِ) مُسْتَقِلٌّ ^(٣) بِالمفهومية، ولا بدَّ مِنْ اعتِبَارِ هذا التَّأْوِيلِ عَلَى هذا التَّقْدِيرِ ^(٤)؛ لِثَلَاثِ شَيْكَلٍ ذَلِكَ الْحَضَرُ، وَتَعْرِيفُ الْكَلَامِ ^(٥) [والمبتدأ] ^(٦).

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: ذَلِكَ ^(٧) الْحَضَرُ وَتِلْكَ التَّعْرِيفَاتُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اعتِبَارِ مَا هُوَ الشَّائِعُ فِي [الاستعمالات] ، لا عَلَى اعتِبَارِ النَّوَادِرِ، وَإِذَا كَانَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كَذَلِكَ (فَامْتَنَعَ الْخَبَرُ عَنْهُمَا).

التَّنْبِيهُ (التَّاسِعُ الْفِعْلُ مَدْلُولُهُ كُلِّيٌّ)، وَلَمَّا ذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ الثَّامِنِ جِهَةَ الْإِشْرَافِ بَيْنَهُمَا ^(٨)، ذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ التَّاسِعِ جِهَةَ الْإِفْتِرَاقِ.

إِعْلَمَ ^(٩) أَنَّ الْفِعْلَ بِاعتِبَارِ بَعْضٍ مَعْنَاهُ - وَهُوَ: الْحَدَثُ - كُلِّيٌّ، وَأَمَّا بِاعتِبَارِ تَمَامِ

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

(٣) في و: المستقل.

(٤) أي: عَدَمُ وَضْعِ الْأَلْفَاظِ لِأَنْفُسِهَا. د: ٩٨

(٥) المَعْرِفُ ب: (مَا تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَادًا مَفِيدًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ)، وَالْكَلِمُ وَاحِدَةٌ: كَلِمَةٌ، وَهِيَ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، وَ(آمَنُوا) خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ تَعَالَى الْمَارُّ كَلَامًا قَطْعًا. د: ٩٨

(٦) المَعْرِفُ ب: (الاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنْ... الْخ)، وَهَذَا لَا يَشْمَلُ: (ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ)؛ فَهُوَ غَيْرُ جَامِعٍ لَخُرُوجِهِ. د: ٩٨، وَفِي أ: الْإِبْتِدَاء.

(٧) فِي ط: ذَكَرَ.

(٨) فِي أ: الِاسْتِعْمَالُ.

(٩) وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى مُعْرِفٍ لِحَالِ الْغَيْرِ. د: ٩٩، وَفِي ب: وَلَمَّا ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ الثَّامِنِ مِنْ جِهَةِ الْإِشْرَافِ... الْخ.

(١٠) قُلْتُ: حَاصِلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مَنَعَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّ فِي كَلَامِهِ إِجْمَالًا؛ إِذِ الْفِعْلُ بِاعتِبَارِ جُزْءٍ مَعْنَاهُ كُلِّيٌّ وَباعتِبَارِ تَمَامٍ مَعْنَاهُ جُزْئِيٌّ مُسْتَقِلٌّ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: بَعْضُ مَدْلُولِ الْفِعْلِ وَهُوَ

معناه - وهو: الْحَدَثُ وَنِسْبَةُ^(١) فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ إِلَى مَوْضُوعٍ مَّا - فِي كَلْبَتِهِ نَظَرٌ، بَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ تَمَامِ^(٢) مَعْنَاهُ كـ (الْحَرْفِ)^(٣).

فَكَمَا أَنَّ لَفْظَةَ^(٤) (مِنْ) مَوْضُوعَةً وَضَعًا عَامًّا لِكُلِّ ابْتِدَاءٍ خَاصٍّ بِخُصُوصِهِ، كَذَلِكَ لَفْظَةُ (ضَرَبَ) مَوْضُوعَةٌ وَضَعًا عَامًّا لِكُلِّ نِسْبَةٍ لِلْحَدَثِ إِلَى فَاعِلٍ^(٥) بِخُصُوصِهَا، فَجَعَلَهُ مِنْ أَقْسَامِ اللَّفْظِ^(٦) الْمَوْضُوعِ لِمَعْنَى كُلِّيٍّ غَيْرٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَلَمَّا كَانَ/ ١٣- أ/ الْحَدَثُ^(٧) الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مَعْنَى الْفِعْلِ مُسْتَقِلًّا بِالمفهومية، (قد

الحدث مستقل بالفهم كلي.

(١) فِي ب وَج وَد وَط وَز: وَنِسْبَتِهِ.

(٢) سَقَطَ مِنْ ب.

(٣) أَي: فِي كَوْنِهِ مَوْضُوعًا لِلْمُشَخَّصَاتِ بِوَضْعٍ عَامٍّ، لَكِنْ مَا أَفَادَهُ مِنْ: أَنَّ الْفِعْلَ مَوْضُوعٌ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ لِمَجْمُوعِ مَعْنَاهُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ، مِنْ أَنَّ الْمَشْتَقَّاتِ مَوْضُوعَةٌ بِوَضْعَيْنِ:

بِاعْتِبَارِ مَادَّتِهَا وَضَعًا نَوْعِيًّا.

بِاعْتِبَارِ هَيْئَتِهَا مَوْضُوعَةً لِلْمُشَخَّصَاتِ وَضَعًا عَامًّا.

فـ (ضَرَبَ) مَثَلًا بِاعْتِبَارِ مَادَّتِهِ مَوْضُوعٌ لِلْحَدَثِ، وَبِاعْتِبَارِ هَيْئَتِهِ: لِكُلِّ نِسْبَةٍ لَذَلِكَ الْحَدَثِ إِلَى فَاعِلٍ مَا فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ. د: ٩٩

(٤) فِي ط: لَفْظ.

(٥) فِي ب وَد وَه وَط وَز: فَاعِلٍ مَا.

(٦) سَقَطَ مِنْ ب.

(٧) لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالشَّيْءِ مُتَفَرِّعٌ عَنْ كَلْبَتِهِ، أَعْرَضَ الشَّارِحُ عَنْهُ وَجَعَلَهُ مُتَفَرِّعًا عَنِ اسْتِقْلَالِهِ بِالمفهومية، لَا عَنْ كَلْبَتِهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْكَلْبَةُ مُلْزُومَةً وَالْاسْتِقْلَالُ بِالمفهومية لَازِمًا لَهَا، وَكَلَّمَا تَحَقَّقَ الْمُلْزُومُ تَحَقَّقَ لَازِمُهُ. د: ٩٩ قلت: لَا تَلَازِمَ بَيْنَ الْكَلْبَةِ وَالْاسْتِقْلَالِ وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ الْمَدْلُولَاتِ الْجُزْئِيَّةَ الَّتِي مِنْ ضَمْنِهَا الْعِلْمُ وَالضَّمَائِرُ مَثَلًا غَيْرَ مُسْتَقْلَةٍ بِالفهم، وَلَوْ قُلْنَا بِالتَّلَازِمِ لَزِمَ أَنَّ الْحَرْفَ مُسْتَقِلٌّ بِالفهم لَجُزْئِيَّتِهِ.

يَتَحَقَّقُ فِي ذَوَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، صَالِحاً لِلانْتِسَابِ إِلَى كُلِّ مِنْهَا، (فَجَارَ نِسْبَتَهُ إِلَى خَاصٍّ مِنْهَا) ^(١) أي: من كُلِّ واحدٍ مِنْهَا (فِيخْبِرُ بِهِ) أي: بِالْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ الْحَدَثِ عَنْ شَيْءٍ. وَهُوَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ^(٢) مُسْنَدٌ دَائِمًا؛ إِذْ قَدْ اُعْتُبِرَ فِي مَفْهُومِهِ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْوَضْعِ، فَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ (دُونَ الْحَرْفِ) ^(٣)؛ إِذْ نَحْصَلُ مَدْلُولِهِ) أي: تَعَقُّلُ مَدْلُولِ الْحَرْفِ ^(٤)، الَّذِي هُوَ تَحْصُلُهُ ^(٥) الذَّهْنِي (إِنَّمَا هُوَ بِمَا يُتَحَصَّلُ ^(٦) لَهُ) أي: بِتَبَعِيَّةِ مَا يُحْصَلُ مَدْلُولُ الْحَرْفِ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ ^(٧)، وَإِذَا كَانَ ^(٨) غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ فِي التَّعَقُّلِ وَالتَّحَقُّقِ، (فَلَا يُعَقَّلُ ^(٩) لغيرِهِ)، فَلَا يَكُونُ مُخْبِرًا بِهِ، كَمَا لَا يَكُونُ مُخْبِرًا عَنْهُ لِذَلِكَ ^(١٠).

(١) فِي ج وَ د: مَنَّهُ.

(٢) قُلْتُ: بَلْ هُوَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِالْفَهْمِ.

(٣) لَمَّا كَانَ الْاِسْتِقْلَالُ بِالْمَفْهُومِيَّةِ لَازِمًا لِلْكُلِّيَّةِ، تَفَرَّعَ عَنْهَا صِحَّةُ الْإِخْبَارِ بِهِ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ، وَلَكِنْ الْمُصَنَّفُ اقْتَصَرَ فِي الْفِعْلِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ وَهِيَ مَلْزُومَةٌ لِّلْاِسْتِقْلَالِ، وَاقْتَصَرَ فِي الْحَرْفِ عَلَى نَفْيِ الْاِسْتِقْلَالِ الْمُسْتَلْزِمِ عَدَمَ الْكُلِّيَّةِ؛ اتِّبَاعًا لِقَاعِدَةٍ: أَنَّهُ كُلَّمَا تَحَقَّقَ الْمَلْزُومُ تَحَقَّقَ الْاِلْزَامُ فِي جَانِبِ الْفِعْلِ، وَكُلَّمَا انْتَفَى الْاِلْزَامُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ فِي جَانِبِ الْحَرْفِ. د: ١٠٠

(٤) وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ التَّحَقُّقُ الْخَارِجِيَّ، وَلَوْ قَالَ: (أَيُّ تَعَقُّلٍ مَدْلُولِ الْحَرْفِ فِي الذَّهْنِ وَتَحَقُّقُهُ فِي الْخَارِجِ إِنَّمَا هُوَ... الْخ) كَانَ أَوَّلَى. د: ١٠٠

(٥) فِي ب: تَحْصِيلُهُ.

(٦) فِي ب وَ د: يَحْصِلُ، وَفِي ج: حَصَلَ.

(٧) أَي: بِتَبَعِيَّةِ مُتَعَلِّقٍ يُخْصَلُ، أَي: يُلَاحَظُ مَدْلُولُ الْحَرْفِ لَهُ، أَي: لِذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ، أَي: لِأَجْلِ تَعَرُّفِ حَالِهِ. د: ١٠٠

(٨) فِي ب: مَدْلُولُهُ، وَفِي ه: مَدْلُولُ الْحَرْفِ.

(٩) فِي ه: يَتَعَقَّلُ.

(١٠) لِأَنَّ الثَّبُوتَ لِلْغَيْرِ فَرَعُ الْاِسْتِقْلَالِ. د: ١٠٠

التَّيْبَةُ (الْعَاشِرُ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَكُلِّيَّتِهِ^(١) نَظَرًا، فَتَأَمَّلْ).

وَجْهَ النَّظَرِ: أَنَّ الضَّمِيرَ - مَطْلَقًا سِوَاءَ كَانٍ لِلْغَائِبِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ^(٢) - مَوْضُوعٌ لِكُلِّ مَنْ [الْمُشَخَّصَاتِ]^(٣) وَضَعًا كُلِّيًّا [عَامًّا]^(٤).

فَقَدْ عَلِمَ مِنْهُ: أَنَّ فِي كُلِّيَّةِ الضَّمِيرِ^(٥) الْغَائِبِ^(٦) - بِاعْتِبَارِ تَوْهَمِ^(٧) وَضْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ لِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ، كَوَضْعِ (هُوَ) لِمَفْهُومِ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ - نَظَرًا. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَفِي كُلِّيَّتِهِ وَجْزِيَّتِهِ نَظَرًا).

وَجْهُهُ^(٨): أَنَّ كَثِيرًا مَّا يَكُونُ الْمَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ الْغَائِبُ كُلِّيًّا^(٩) كَمَا يَكُونُ^(١٠) جُزْئِيًّا^(١١).

(١) فِي كَافَةِ النُّسخِ بَزِيَادَةٍ: وَفِي.

(٢) فِي ب وَ د وَ ه: لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِلْمُخَاطَبِ.

(٣) فِي أ وَ ب: مُشَخَّصَاتٍ.

(٤) سَقَطَ مِنْ أ. قُلْتُ: تَفْسِيرٌ لِلْكُلِّيَّةِ لِدَفْعِ كَوْنِ الْمَرَادِ أَنَّ مَدْلُولَهُ كُلِّيٌّ، بَلِ الْوَضْعُ كُلِّيٌّ.

(٥) فِي ج وَ د وَ ز: ضَمِيرٍ.

(٦) سَقَطَ مِنْ ب.

(٧) لِأَنَّ الْحُكْمَ بِكُلِّيَّتِهِ مُخَالَفٌ لَوْضْعِ الْوَاضِعِ، وَلَا مُسْتَدَلٌّ لَهُ إِلَّا التَّوَهُّمُ الْمَذْكُورُ. د: ١٠١

(٨) فِي ج وَ د وَ ه: وَوَجْهُهُ.

(٩) كَمَا فِي قَوْلِكَ: (جَاءَنِي إِنْسَانٌ فَأَكْرَمْتُهُ). د: ١٠١، قُلْتُ: الْمَثَالُ الْمَذْكُورُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ

كُلِّيٌّ؛ إِذِ الْمُنْصَفُ بِالْمَجْنِيِّ فَرْدٌ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ غَيْرُ مُشَخَّصٍ، كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي دَلَالَةِ النِّكَرَاتِ، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مُشَخَّصٍ لَا يَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ مَوْضُوعٌ لَغَيْرِ الْمُشَخَّصِ، غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُ مُجَازٌ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ أَنَّ يَعُودَ إِلَى مُشَخَّصٍ، فَالْأَنْسَبُ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾، فَالضَّمِيرُ عَادَ إِلَى (الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ)، وَهُمَا مَفْهُومَانِ كُلِّيَّانِ مُشَخَّصَانِ بِالنَّوعِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِمَا لِلْعَهْدِ الدَّهْنِيِّ.

(١٠) وَفِي ب: كَانَ.

(١١) كَمَا فِي قَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ). د: ١٠١

والْحُكْمُ - بَأَنَّهُ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ - بَعِيدٌ لِكَثْرَةِ الْكُلِّ ^(١)، فَالْجَزْمُ بِكُلِّيَّتِهِ وَجُزْئِيَّتِهِ مَحَلٌّ نَظَرٍ فَتَأَمَّلْ ^(٢)، وَالْحَقُّ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كُلِّيًّا وَقَدْ يَكُونُ جُزْئِيًّا ^(٣)،

(١) في بوج وهو طوز: لكثرتة.

(٢) قلت: لعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ الإِشَارَةُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَفْهُومِي الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ الْمُنْطَقِيِّينَ، وَالنَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ النَّحْوِيِّينَ، فَالْمَعْرِفَةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ، وَالْمَعْنَانِي ثَانِيًا وَبِالتَّبَعِ، بِخِلَافِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعْنَانِي لَا الْأَلْفَاظِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَا لَوْحِظَ فِي مَفْهُومِهَا التَّشْخُّصُ وَالتَّعْيِينُ، بِخِلَافِ النَّكْرَةِ، سِوَاءَ كَانَ تَشْخُّصُ الْمَعْرِفَةِ تَشْخُّصًا شَخْصِيًّا كـ (زَيْدٍ) أَوْ تَشْخُّصًا نَوْعِيًّا كـ (الْمُعَرَّفِ بِلَاغِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ وَعِلْمِ الْجِنْسِ)، فَمِنْ الْمَعَارِفِ جُزْئِيَّاتٌ حَقِيقَةٌ وَمِنْهَا جُزْئِيَّاتٌ إِضَافِيَّةٌ (كُلِّيَّاتٌ)، فَلَا تَسَاوِيَ بَيْنَ مَفْهُومِ مُصْطَلَحِ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعَ مَفْهُومِ مُصْطَلَحِ الْجُزْئِيِّ عِنْدَ الْمُنْطَقِيِّينَ، وَكَذَا النَّكْرَةُ مَعَ مُصْطَلَحِ الْكُلِّيِّ الْمُنْطَقِيِّ، وَنَتِيجَةُ لِهَذَا الْاِشْتِبَاهِ سَرَى مَا نَصَوْرُهُ السَّمَرْقَنْدِيُّ أَنَّ الْمُصَنَّفَ الْعَصْدَ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِوَضْعِ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ لِلْمُشَخَّصَاتِ اتِّبَاعًا لِلنَّحْوِيِّينَ فِي تَصْنِيفِهِمْ لَهُ فِي الْمَعَارِفِ، مَعَ أَنَّ مِنَ الْمَعَارِفِ مَا هُوَ جُزْئِيٌّ حَقِيقِيٌّ وَإِضَافِيٌّ (كُلِّيٌّ)، وَالْحَقُّ أَنَّ مَرَادَ الْعَصْدِ فِي قَوْلِهِ: (وَفِي كُلِّيَّتِهِ نَظَرٌ)، أَي: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى غَيْرِ الْمُشَخَّصِ نَظَرٌ، أَي: فِي رَجُوعِهِ إِلَى النَّكْرَةِ لَا يَغْنِي أَنَّهُ كُلِّيٌّ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُشَخَّصَةٍ فَلَيْسَتْ كُلِّيَّةً؛ لِأَنَّهَا الْفَرْدُ غَيْرُ الْمُشَخَّصِ، فَلَا حُجَّةَ لِلْمُسْتَدِلِّ عَنِ السَّعْدِ التَّفْتَازَانِيِّ بِالْقَوْلِ: إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْكُلِّيَّاتِ؛ لِأَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى النَّكْرَةِ، بَلْ غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ رُجُوعَهَا إِلَى النَّكْرَةِ مَجَازٌ، مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَوْضُوعِ لِلْمُشَخَّصِ فِي غَيْرِهِ، وَأَمَّا رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُعَرَّفِ بِلَاغِ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ أَوْ عِلْمِ الْجِنْسِ، فَلَا يَغْنِي عَدَمَ تَشْخُّصِ الضَّمِيرِ وَضَعِيًّا، لِأَنَّ التَّشْخُّصَ أَعَمُّ مِنَ التَّشْخُّصِ الْحَقِيقِيِّ أَوْ النَّوْعِيِّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَدَاخُلَ مَفْهُومِي الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ بِالْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ أَدَّى إِلَى سِلْسِلَةٍ مِنَ الْاِشْتِبَاهَاتِ فِي هَذَا التَّنْبِيهِ، فَنَعُودُ لِلْقَوْلِ: بِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ فِي (عِلْمِ الرُّضْعِ) يَرَادُ بِهَا عَدَمُ التَّشْخُّصِ، وَالْجُزْئِيَّةُ يَرَادُ بِهَا الْمُشَخَّصُ، كَمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

(٣) وَعَلَى هَذَا فَضْمِيرُ الْغَائِبِ مَوْضُوعٌ لِلْمُشَخَّصَاتِ بِوَضْعِ، وَلِلْأَمْرِ الْكُلِّيِّ بِوَضْعِ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ، وَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا مَوْضُوعٌ لِلْمُشَخَّصَاتِ فَهُوَ مَجَارَاةٌ لِلْمَتْنِ عَلَى خِلَافِ التَّحْقِيقِ. د: ١٠١، قلت: وَفِي هَذَا الْحَقِّ بُعْدٌ، لِأَنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى النَّكْرَةِ الْمُشَخَّصَةِ يَكُونُ بَنُوْعَهَا، عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْاِسْتِعْمَالِ دُونَ الْوَضْعِ.

وَالْمُصَنَّفُ^(١) إِنَّمَا عَدَّهُ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ نَظراً إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَدَمَّةِ أَهْلِ الْمَلْغَةِ عَدُّوا (الْمُضَمَّرَاتِ) مُطْلَقاً مِنَ الْمَعَارِفِ، وَاعْتَبَرُوا^(٢) فِيهَا الْجُزْئِيَّةَ؛ بِنَاءً عَلَى تَعْرِيفِهِمْ (الْمَعْرِفَةَ)^(٣) بِ: (مَا وَضِعَ لَشَيْءٍ بِعَيْنِهِ)^(٤).

التَّنبِيهُ (الْحَادِي عَشَرَ)

الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنبِيهِ^(٥) عَلَى تَفْرِقَةٍ بَيْنَ الْحَرْفِ^(٦) وَالْأَسْمَاءِ^(٧) الَّتِي تُشَابِهُ الْحَرْفَ، فِي التَّزَامِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: (ذُو وَفُوقَ؛ فَإِنَّ مَفْهُومَهُمَا كُلِّيٌّ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى: صَاحِبٍ وَعُلُوٍّ^(٨)، وَإِنْ كَانَا لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي جُزْئِيَّيْنِ) إِضَافِيَيْنِ^(٩)،

(١) فِي ب وَج: بِزِيَادَةِ: رَحِمَهُ اللَّهُ

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَاعْتَبَرِ.

(٣) يَنْظُرُ الْمَفْصَلُ فِي صِنْعَةِ الْإِعْرَابِ - الزَّمَخْشَرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو (ت ٥٣٨هـ)، تَحْقِيقٌ: د. عَلِي

بُو مُلْحَمٍ، بَيْرُوتَ، مَكْتَبَةُ الْهَلَالِ، ط ١، ١٩٩٣م: ١ / ٢٤٥، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ -

الْأَشْمُونِيُّ، عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ (ت ٩٠٥هـ)، بَيْرُوتَ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١، ١٩٨٩م: ١ / ٨٦.

(٤) وَاعْتَرِضَ: بِأَنَّ عَدَّهُ مِنَ الْمَعَارِفِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اعْتِبَارِ الْجُزْئِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ الْمُعْتَبَرَ

فِي الْمَعَارِفِ أَعَمُّ مِنَ النَّوْعِيِّ وَالشَّخْصِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْرِفَ بِلَاغِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ مَعَيَّنٌ

بِالشَّخْصِ، وَالْمَعْرِفَ بِلَاغِ الْعَهْدِ الدَّهْنِيِّ مَعَيَّنٌ بِالنَّوْعِ، نَحْوُ: (ادْخُلِ الشُّوقَ) إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ

أَسْوَاقٌ. د: ١٠١

(٥) فِي ج وَ ز بِزِيَادَةِ: التَّنبِيهِ، وَجَعَلَ التَّنبِيهِ الْأَوَّلَ بَدَلاً، وَفِي د وَ ه وَ ط: مَا نَصَهُ: الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا التَّنبِيهِ

الْإِشَارَةُ إِلَى التَّفْرِقَةِ.

(٦) سَقَطَ مِنْ ب، وَفِي د بِزِيَادَةِ: بَيْنَ، وَفِي هَامِشِ ط: وَبَيْنَ الْحَرْفِ.

(٧) وَالْحَرْفُ، وَحَذَفَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ. د: ١٠٢

(٨) وَهُمَا كَلْيَانِ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْكَلِّيَّةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعُ لَهُ، وَحِينَئِذٍ فَهُمَا دَاخِلَانِ فِي مَا مَدْلُولُهُ كُلِّيٌّ. د: ١٠٢

(٩) فِي ب: الْجُزْئِيَّيْنِ الْإِضَافِيَيْنِ.

بالنسبة إلى معناهما الذي هو: الصَّاحِبُ والعُلُو؛ لعروض الإضافة^(١).

فلا يكونانِ جُزئيين^(٢) بحسبِ الوضع، بمجرّد^(٣) استعمالهما في الجزئيين الإضافيين، اللذين قد يكونانِ جُزئيين حقيقيين وقد يكونانِ كُليين أيضاً، كما تقول: (الإنسان ذو نُطقٍ وذو حياة)^(٤)، ولذا لا يصحّ أن يُحمَلا على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المُقابلة بالكُلِّي، فظهرَ التفرقة بينهما وبين الحرف؛ إذ معنى الحرفِ جزئيٌّ مُشخص^(٥)، كما بين.

التنبيه (الثاني عشر)

(لا يربك) أي: لا يُوقِعْكَ في ريبٍ وشكٍّ، (تَناوَرُ الألفاظُ بَعْضُها مكانَ بعضٍ) أي: تناوَبَ بَعْضُها / ١٣- ب/ مكانَ بعضٍ.

وإن قرئ بالضم^(٦)، فالمعنى: تناوَبَها واقعاً بَعْضُها^(٧) مكانَ بعضٍ،.....

(١) علةٌ للحضرِ المذكور، أي: لأجلِ الإضافةِ العارِضةِ لهما؛ لأجلِ التَّوَصُّلِ بهما للوصفِ بالمضافِ إليه.

د: ١٠٢

(٢) في ج: بزيادة حقيقيين.

(٣) في دوهو ط وز: بل بمجرد.

(٤) و: (الإنسان فوق الأرض)، وهذانِ مثالانِ لاستعمالهما في الجزئيين الإضافيين اللذين هما كُليان؛ لأنَّ (صاحبَ نُطقٍ) أخصُّ من مطلق (صاحبٍ)، وصاحبُ النُّطقِ هو الإنسان، وهو جزئيٌّ إضافيٌّ؛ لاندراجِهِ تحتَ (الحيوان) وهو في ذاته كُليٌّ، ومثال استعمالهما في الجزئيين الإضافيين اللذين هما جُزئيان حقيقيان نحو: (زيدٌ ذو نُطقٍ)؛ لأنَّ (زيداً) جزئيٌّ إضافيٌّ؛ لاندراجِهِ تحتَ الإنسان، وهو في ذاته جزئيٌّ حقيقيٌّ. د: ١٠٣

(٥) وضِعاً، وهذه الأسماءُ معناها الموضوعَةُ له كُليٌّ، وإنَّما عَرَضَتِ الجزئيةُ لها بحسبِ الاستعمالِ. د: ١٠٣

(٦) أي: بَعْضُها. د: ١٠٣

(٧) حلٌ معنى لا حلَّ إعرابٍ؛ فاندفعَ ما يقال: إنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ (بَعْضُها) فاعِلاً بـ(واقعاً)، وحينئذٍ فليستِ

الحالُ جملةً، بل مفردةٌ، وهي: (واقعاً). د: ١٠٢ - ١٠٣

على أَنَّ الجُمْلَةَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ.

(إِذِ الْمُعْتَبَرُ الْوَضْعُ)، خَتَمَ الرِّسَالَةَ بِدَفْعٍ مَا عَسَى أَنْ يَخْطُرَ بِنَعْضِ الْأَوْهَامِ، وَهُوَ: أَنَّ الْحُكْمَ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَالْعَلَمِيَّةِ وَالْمَوْصُولِيَّةِ وَأَمْثَالِهَا^(١) إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ مَا اسْتُعْمِلَ فِيهَا مِنَ الْمَعَانِي.

فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ)، وَأَرَدْتَ بِهِ (زَيْدًا)، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّهُ جُزْئِيٌّ لَا اسْتِعْمَالَهُ فِي الْجُزْئِيِّ.

وَكَذَا إِذَا انْحَصَرَ فِي بَلَدَةٍ حَفِظَ التَّوْرَةَ فِي (زَيْدٍ)، فَقُلْتَ: (الَّذِي حَفِظَ التَّوْرَةَ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ حَاضِرٌ)، فَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ^(٢) أَعْلَامٌ شَخْصِيَّةٌ؛ لِاتِّحَادِ الْمَرَادِ مِنْ كُلِّ مِنْهَا^(٣) وَمِنْ الْعَلَمِ الشَّخْصِيِّ.

وَوَجْهُ الدَّفْعِ مَا ذَكَرَ: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْأَلْفَاظِ هُوَ [حَالٌ]^(٤) الْوَضْعُ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ فِي (ذُو) أَمْرٌ كُلِّيٌّ^(٥)، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ هَهُنَا فِي مُشَخَّصٍ فَلَا يَكُونُ جُزْئِيًّا، بِخِلَافِ (زَيْدٍ) فَإِنَّهُ جُزْئِيٌّ؛ لِوَضْعِهِ [الَّذَاكَ الْمُشَخَّصَ]^(٦)، وَكَذَا الْحَالُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ.

(١) فِي طَوْزِ بَزِيَادَةٍ: لِلْأَلْفَاظِ.

(٢) أَرَادَ بِ(الْجَمْعِ): مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ. د: ١٠٣

(٣) فِي بَوْجٍ: مِنْهُمَا.

(٤) فِي أ: حَاصِلٌ.

(٥) فَالْمَوْضُوعُ لَهُ فِي (الَّذِي): الْجُزْئِيَّاتُ الْمُسْتَحْضَرَةُ بِقَانُونِ كُلِّيٍّ وَهُوَ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، وَالْإِنْحِصَارُ فِي (زَيْدٍ) قَرِينَةٌ مَعِينَةٌ لِلْمَرَادِ مِنْ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ بِخِلَافِ (زَيْدٍ)؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لْجُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ (الْعَلَمِ الشَّخْصِيِّ) دُونَ (الَّذِي)، وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَرَادُ مِنْهُمَا، وَكَذَلِكَ (ذُو) فِي الْمَثَالِ، وَ(زَيْدٌ) وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَرَادُ مِنْهُمَا، لَكِنَّ الْأَوَّلَ كُلِّيٌّ وَالثَّانِي جُزْئِيٌّ. د: ١٠٣

(٦) سَقَطَ مِنْ أ.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ،

عَلَى يَدِ أَوْعَفِ الْعِبَادِ حُسَيْنِ بْنِ مُلَاءَ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ (...) (١)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ،

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنَامِ،

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَيْمَّةِ الْأَعْلَامِ.



فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
قسم الدراسة	١٠
علم الوضع	١٠
مؤلفات في علم الوضع	١٢
عضد الدين الإيجي (الماتن)	١٤
نسبة الشرح إلى مؤلفه	١٦
ترجمة الشارح	٢١
مؤلفاته	٢٥
محمد الحفني (المحشي الأول)	٣٠
الدسوقي (المحشي الثاني)	٣٢
منهج التحقيق	٣٦
النسخ المعتمدة في التحقيق	٣٨
نماذج من النسخ المخطوطة	٤١
خطبة الشارح	٥٧
معنى الفائدة والغاية والغرض والعلة الغائية	٦١
إسناد الفائدة إلى اسم الإشارة	٦٤
تقسيم الرسالة	٦٥
مقدمة الرسالة	٦٧
تعريف اللفظ	٦٨

الموضوع	الصفحة
أقسام اللفظ الموضوع.....	٧٠
الأول: الوضع لمشخص بوضع خاص.....	٧١
الثاني: الوضع لمشخص بوضع عام.....	٧١
الثالث: الوضع لمشخص بقانون عام.....	٧١
تنبيه الرسالة (الفرق بين القسم الثالث والمشارك والمجاز).....	٧٧
تقسيم الرسالة.....	٨٠
المدلول الكلي والمشخص.....	٨١
اسم الجنس والمصدر.....	٨٥
المشتق والفعل.....	٨٧
العَلَمُ الشخصي والعَلَمُ الجنسي.....	٨٩
الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول.....	٩٠
خاتمة الرسالة.....	٩٤
التنبيه الأول: اسمية الضمير والموصول واسم الإشارة.....	٩٥
التنبيه الثاني: قرينة الموصول وقرينة اسم الإشارة والضمير.....	٩٧
التنبيه الثالث: الفرق بين العَلَم والضمير.....	١٠٠
التنبيه الرابع: تحقيق معنى الحرف.....	١٠١
النسبة معنى حرفي.....	١٠٢
الفرق بين الحرف والاسم والفعل.....	١٠٣
الفرق بين الفعل والمشتق.....	١٠٨
الحكم بالجملة.....	١١٠
التنبيه الخامس: الفرق بين الفعل والمشتق.....	١١٣

الموضوع	الصفحة
التنبيه السادس: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس	١١٥
التنبيه السابع: الفرق بين الموصول والحرف	١١٧
التنبيه الثامن: التقاء الفعل بالحرف	١١٨
التنبيه التاسع: افتراق الفعل عن الحرف	١٢١
التنبيه العاشر: ضمير الغائب	١٢٤
التنبيه الحادي عشر: الفرق بين الحروف والأسماء الملازمة للإضافة	١٢٦
التنبيه الثاني عشر: المعتبر الوضع لا الاستعمال	١٢٧
فهرس الكتاب	١٣٠



طبعة مريضة ومنقحة

لمَقَالَاتٌ فِي الْمَقُولَاتِ (عَلَيْهِ الْحَيَاةُ)

لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ مَفِيِّ الْعِرَاقِ
عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمَدْرَسِيِّ
(ت ١٤٢٦ هـ)

تعلیق الشیخ الدكتور
رَیَّان تَوْفِیق خَلیل

عَنْ بَلَدِهِ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ ذَنْوَرُ يُونُسَ الْفَتْحِي

التعريف بالمؤلف

- اسمه وسيرته: هو العلامة مفتي العراق (الشيخ عبد الكريم بن محمد بن فتاح ابن سليمان بن مصطفى بن محمد الكردي الشهرزوري البياري الشافعي الأشعري القادري النقشبندي)، وأمه اسمها: خانم، وأم أبيه اسمها: ریحان بنت نصر الله، وله ألقاب كثيرة، منها (المدرس)؛ لكثرة تدريسه للعلوم لأكثر من (٨٠) عاماً، و(النامي) وهو لقبه الشعري ويعني (المزدهر)، وكني بـ(أبي الفاتح)، واختلف في تاريخ ولادته، فقبل سنة (١٣٢٣هـ) أو سنة (١٣٢١هـ) أو سنة (١٣١٨هـ)، ولد في قرية (كويزه كويره) التابعة لمدينة (مريوان) في (کردستان إيران)، ولذا كان يلقب بـ(عبد الكريم المريواني)، واشتهر بـ(عبد الكريم بياره) نسبة إلى ناحية (بيارة) التابعة لقضاء حلبجة بـ(کردستان العراق)، لكونه مدرساً في تلك الناحية في خانقاه الشيخ علاء الدين النقشبندي مدة (٢٤) عاماً، وينتمي الشيخ إلى عشيرة (القاضي) القاطنين في قضاء (سيد صادق)، وهو من أسرة ملتزمة بالتقوى والصلاح، وكان أبوه ورعاً تقياً ومن مريدي الشيخ (علاء الدين النقشبندي)، وتزوج الشيخ في حياته أربع زوجات، وأنجب عدداً من الأبناء منهم: الملا فاتح وأسعد ومحمد وصلاح الدين وأحمد ومحمد نجيب وجلال وعبد القادر، وخدم الشيخ مجموعة من الكرام منهم: خاله نوري والحاج صلاح المصري وأبو عثمان الحاج إسماعيل.

توجه الشيخ في سن مبكرة نحو الدراسة والعلم؛ فبدأ بتعلم حروف الهجاء ثم

بقراءة القرآن الكريم، وبدأ بدراسة (تصريف العزي) سنة (١٣٣١هـ)، ثم تجول في المدارس فقرأ المقدمات النحوية والصرفية حتى مبحث (التمييز) من كتاب (الجامي) شرح الكافية، ثم سافر إلى السليمانية، وقرأ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، ثم ذهب إلى (مريوان) عند مرشده الشيخ (علاء الدين النقشبندي)، وبقي يدرس النحو والمنطق وآداب البحث والتشريح والفقه، ثم عاد إلى بيارة سنة (١٣٣٨هـ)، ودرس (الكلنبوي برهان) في علم المنطق، وبعدها انتقل إلى السليمانية ونزل في خانقاه (مولانا خالد النقشبندي) والمدرس بها يومئذ العلامة الشيخ (عمر) الشهير بابن القرداغي، فبقي عنده ملازماً حتى أجازته، وهكذا تتلمذ الشيخ على مجموعة من المشايخ الكرام والأئمة الأعلام، منهم: الملا محمد سعيد العبيدي، والشيخ عمر الشهير بـ (ابن القرداغي)، والملا عبد الواحد بن الملا عبد الصمد الهجيجي... وغيرهم الكثير، وأما تلامذته فقد اجتمع حوله الكثير من الطلاب العراقيين وغيرهم من الهند والجزائر والمغرب وباكستان والسودان وفلسطين وغيرها، ولا نستطيع أن نذكر تلامذته لكثرة من قام بتدريسهم، فقد منح أول إجازة علمية للملا محمد زاهد سنة (١٩٣٢م)، وعدد من منحهم الإجازة العلمية في (بيارة) وحدها (٢٧) شيخاً، وفي كركوك (٦) شيوخ، وفي بغداد أكثر من (٣٠) شيخاً، وقد حصل الشيخ على مجموعة من الإجازات العلمية؛ فكانت إجازته الأولى من شيخه (ابن القرداغي) سنة (١٣٤٣هـ)، ومما نصت الإجازة عليه: «الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء والمرسلين، ونور قلوبهم بأشعة أسرار اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مدينة علوم الأولين والآخرين، وعلى آله بروج فلك الهداية وأساس أصول الدين، وأصحابه الناطقين ببيان معاني الأحاديث البديهة مع أنحاء البراهين، وبعد فيقول الفقير إلى مولاه القدير عمر ابن الشيخ محمد أمين القرداغي (عفا عنهما الملك الهادي) قد

استجازني أخي في الدين العالم الفاضل والمحقق الكامل (الملا عبد الكريم) ... وقد صرف شطراً من عمره، وبذل معظم أيام دهره، في اقتناء العلوم واجتناء فوائد الرسوم، ولازم مجلس إفادتنا مدى من الأعوام واشتغل بقراءة الحكمة والكلام، وسائر العلوم العقلية والنقلية عندنا بالجد والاهتمام، فجزّبه في الفروع والأصول فوجدته بمكان من القبول، وقد ترقى من حضيض المرتبة الهولائية إلى ذرى مراتب التحقيق، وسما على سنام مدارج التدقيق، فأجزته إجازة تامة ورخصت له رخصة عامة، بتدريس فوائد العلوم من الفروع والأصول، وبسط فوائدها من المعقول والمنقول، كما أجازني بذلك شيعي العلامة المحقق الفهامة الشيخ محمد نجيب القرداغي، وهو أخذ الإجازة عن عمه سيد المحققين وسند المدققين الشيخ حسن، عن العلامة المشتهر في الآفاق مفتي العراق مولانا (محمد فيضي الزهاوي)، وتنتهي سلسلة إجازته إلى المولى النحرير ميرزا جان، ... وهو أخذ الإجازة عن العلامة الجامع بين المعقول والمنقول المتحلي بفنون الفروع والأصول مولانا محمد بن الرسول، عن العلامة الجاري علمه كالنهر الجاري مولانا صالح التلنباري عن النحرير العبقري مولانا صالح أفندي الحيدري، عن العالم الجليل والفاضل النبيل مولانا إسماعيل، عن العلامة الجاري علمه على البلاد والبوادي صبغة الله أفندي الحيدري الحسين آبادي عن والد الأعلام الأنور أحمد بن حيدر، عن والده الأفخم الأكمل حيد الأول، عن صدر المحققين غواص بحار المعاني مولانا زين الدين الكردي البلاتي عن صاحب المعالي نصر الله الخلخالي، عن صياد المعارف كالبازي مولانا جمال الدين الشيرازي (رحمة الله عليهم أجمعين) عن المولى جمال الدين محمود الكشكناري عن المولى جلال الدين الدواني عن والده سعد الملة والدين محمد الصديقي الدواني عن أستاذ البشر العقل الحادي عشر السيد الشريف علي الجرجاني عن مولانا مبارك شاه البخاري عن مولانا قطب الدين

الرازي عن المولى العلامة الشيرازي عن المولى عمر الكاتبي القزويني عن الإمام فخر الدين الرازي عن الإمام حجة الإسلام الغزالي عن إمام الحرمين عبد الملك... الخ»، كما أجازته الملا محمد الجوانروي، وتقلد الشيخ عدة مناصب منها رئاسة رابطة علماء المسلمين في العراق، والمفتي العام للديار العراقية وعضو المجلس الأعلى في الأوقاف الإسلامية وعضو في المجمع العلمي العراقي والمجمع العلمي الكردي، وكان مذهبه مذهب أهل السنة والجماعة الذين عرفوا بالأشاعرة، وكان في الفروع متابعاً لمذهب الإمام الشافعي، وبعد عمر مليء بالخدمة للعلم والشريعة والإسلام والمسلمين توفي رحمه الله ليلة الثلاثاء (٢٩) من شهر (آب) سنة (٢٠٠٥م) والموافق لـ (٢٤) من شهر (رجب) سنة (١٤٢٦هـ) وبعد أن صلي عليه شيعت جنازته المباركة بالمقبرة الكيلانية في جامع الشيخ (عبد القادر الكيلاني) في (بغداد)، بعد أن بلغ سنة (١٠٥) سنوات،

- مؤلفاته: ترك الشيخ عدداً كبيراً من الكتب والمؤلفات والرسائل العلمية بمختلف اللغات العربية والكردية والفارسية في مختلف العلوم والفنون، حتى بلغت قرابة (١٠٠) مؤلف، منها: مواهب الرحمن في تفسير القرآن، والوسيلة في شرح الفضيلة في علم العقائد، وجواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام، وجواهر الفتاوى، وإرشاد الأنام إلى أركان الإسلام، وصفوة اللائي من مستصفي الإمام الغزالي، ورسائل الرحمة في المنطق والحكمة، وعلماءنا في خدمة العلم والدين... وغيرها.

- مكانته العلمية: لقد أثنى على الشيخ علماء عصره وتحذثوا في فضله وعلمه وأخلاقه، منهم شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق فيقول فيه: «والله أنتم لا تعرفون عن هذه الجوهرة؛ فإنه الكنز المكنون، وإن كتبه وتأليفاته وشروحه تقرأ عندنا في الأزهر منذ عقود»، وقال فيه الملا محمد الورتني: «كان الشيخ المدرس فقيهاً ورعاً

وأستاذاً بارزاً ومفكراً فذاً وعالماً جليلاً، ومفتياً و متمسكاً بالمذهب، احترامه العلماء جميعهم ووضعوه في مكانة لا ترقى به، وإذا ذكر رأي المدرس في مسألة يسكتون كلهم ولا يعلقون عليه»، وقال عنه الشيخ قاسم الحنفي: «كان صفحة جمعت سيرة من أدركهم من العلماء الأكراد والعرب، كان صفحة بيضاء دمعت كريم أخلاقهم وفضائلهم، وكان يقول عن نفسه: إذ متّ فستموت معي علوم كثيرة»، ولو جئنا لبيان مكانته فإن مؤلفاته ودروسه خير من توضح تلك المنزلة الرفيعة.

التعريف بالتأليف

- علم المقولات: هو العلم الباحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الأمر، ومعنى (المقولات) أي المحمولات التي هي الأجناس العالية للممكنات الموجودة، وقد وضعها علماء الحكمة لضبط الموجودات من الممكن الخاص، ورأوا أنه ينحصر في الجوهر والعرض، والجوهر قسم برأسه، وأما العرض فجنس تحته أنواع من المقولات، وبهذا التصور استطاع الحكماء أن يحصروا أنواع الموجودات من الممكنات الخاصة، واهتم علماء الكلام من أهل الإسلام بهذا العلم فقاموا بدراسته وتهذيبه، وخالفوا الحكماء في تقسيماتهم، والحكم على بعضها بالوجود أو بالعدم، فأنكروا وجود كثير من المقولات ولم يسلموا لهم إلا في بعض المواقف، مما يدل على أهمية اطلاع طلاب العلم على هذا العلم ومباحثه؛ ليتسنى لهم فهم الكثير من المباحث الكلامية الدارسة للعقائد الإسلامية والمدافعة عنها، ولا يخلو عالم من علماء الإسلام الماضين من استعمال هذه المصطلحات في مؤلفاتهم، توضيحاً وشرحاً ونقداً وتدقيقاً، وقد أبلى مجموعة من العلماء في تأليف مصنفات تتناول (علم المقولات) وتحكم مبانيه وتحدد معالمه، وكان الشيخ (عبد الكريم المدرس) أحد أولئك الأفاضل الذي أراد أن يضبط مسائل هذا العلم مع إيجاز في العبارة ودقة في النظر وتحقيق لبعض المسائل التي أدلى فيها من معينة الثر،

وقام شيخنا الجليل (ريان توفيق خليل) بتدريس هذه الرسالة العلمية المهمة لطلاب العلوم الإسلامية، وكان قد علّق عليها تعليقات مفيدة وتحريرات سديدة، فرجوته أن يقوم بمراجعتها بغية نشرها وتعميم الفائدة منها، حتى جاءت بحمد الله على رونق متميز وحلة بهية، وكنت ممن قام بتدريسها وعلّقت بعض التعليقات على عبارات منها، ورجوت شيخنا أن يقرأها رغبة مني بأن أشاركه في خدمة هذه الرسالة العلمية الموجزة بألفاظها الغنية بدلالاتها، الكافية لمن اقتصر عليها لينظر في كتب الكلام وعلوم العقيدة الإسلامية، فسعدت بمطالعتي لها ورغبته بنشرها.

- رسالة المقالات: تأتي هذه الرسالة ضمن مجموع أسماء الشيخ عبد الكريم: (رسائل الرحمة في المنطق والحكمة)، ويحتوي على خمس رسائل، هي: المفتاح في المنطق والحكمة (١٩٣٤م)، والورقات في المنطق (١٩٣٠م)، والمقالات في المقولات (١٩٣٠م)، والرسالة العزيزة في المنطق (١٩٢٩م)، والوجيهة المرضية في الموجهات (١٩٣٠م).

- طريقة العمل: لقد قمنا بتقسيم هذه الرسالة إلى ثلاثة حقول، يبدأ الحقل الأعلى بنص الرسالة، والحقل الثاني (الأوسط) بتعليقات الشيخ عبد الكريم المدرس الذي كتب على الرسالة تعليقات وشرحاً مهماً يوضح نصها الموجز المكثف، وفي الحقل الأسفل تعليقات شيخنا الجليل (ريان توفيق خليل)، وميزت تعليقاتي عن تعليقاته (حفظه الله وأكرمه) باللون الأحمر؛ وقد خدمنا النص خدمة علمية ولغوية ليخرج بما يليق بمكانة مؤلفه المفتي العلامة (الشيخ عبد الكريم بيار المدرس)، والله من وراء القصد، ومنه نستمد العون والقبول.

د. محمد ذنون يونس

١ / ٨ / ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

فِي

(المقالات)

الحمدُ لله الحكيمِ المَنَّانِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيِّدِ بني نوحِ الإنسان، سيِّدِنا مُحَمَّدٍ المبعوثِ بلامعِ الحِكْمَةِ وساطعِ البُرْهَانِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ المُهْتَدِينَ بِهَدْيِهِ المُجْتَهِدِينَ فِي تَنْوِيرِ الْأَذْهَانِ، وعلى التَّابِعِينَ لَهُ بِإِحْسَانٍ على مرِّ الأزمان.

وبعدُ فيقولُ الفقيرُ إلى أُلُوفِ مَوَالِهِ القديرُ عبدُ الكريمِ - عفا الله عنه وعن إخوانه بفضلِهِ العظيمِ -: لَمَّا كَانَ (المنطقُ) مقياساً للعقول، ومعيّاراً للنَّظَرِ المقبول، وكانت كُتُبُهُ المتداولةُ عندنا مُحتويةً على كثيرٍ من مصطلحات (الحكمة) فصُعِبَ بها فَهْمُهُ على الطالبين، بادرتُ إلى تأليفِ رسالةٍ في (المقولات العشرة) وأشياء أُخرى من المهمَّاتِ المشتهرة، لتكونَ مقدمةً إِعْدَادِيَّةً لأُولِي الهِمَّةِ في فهمِ ما يجدونه من علمِ الحِكْمَةِ. ورَتَّبْتُها على مقدمتين، ومقالات، وخاتمة، وسمَّيتها بـ«المقالات في المقولات»، وأهديتها إلى أصحابِ الطَّبَاعِ الفاهمة، والله سبحانه وتعالى أسألُ النِّفْعَ بها لي ولِلطَّالِبِينَ فِي الدُّنْيَا وَيَوْمَ لِقَاءِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١).

(١) الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد.. فيقول الفقيرُ إلى لطفِ مَوَالِهِ القدير (رِيَّانُ بْنُ تَوْفِيقٍ) المعترفُ بالعجزِ والتقصير: هذه حواشٍ مفيدةٌ وتعليقاتٌ سديدةٌ جمعتها من كلامِ الأفاضلِ وتقاريراتِ الأكاملِ، خدمتُ بها رسالةَ المقولاتِ لشيخِي الجليلِ وأستاذِي النبيلِ العلامة (عبد الكريم المدرس) راجياً المولى أن يجعلَ هذا العملَ

المقدمة الأولى

(الحكمة)

علم^(١) بأحوال الموجودات^(٢) الخارجية^(٣) على ما هي

(الموجودات... الخ) واجباً أو ممكناً^(٤) أو عرضاً.

(ما هي... الخ) حال^(٥) من الـ (أحوال)، والموصول عبارة عن الوقوع واللاوقوع^(٦)، أي: حال كون أحوال الموجودات كائنة على نمط من الوقوع أو اللاوقوع التي هي

خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

(١) المراد بالعلم هنا هو (التصديق)؛ لتعديته بالباء، وإن كان يُطلق على: الملكة والمسائل.

(٢) لعل الشيخ ترك (أعيان) ليجري على الخلاف في شمول الحكمة للمنطق.

(٣) وهذا هو مراد مَنْ عَرَفَهَا بأنها علمٌ بأحوالِ أعيان الموجودات على ما هي عليه... الخ، وهذا القيد للاحتراز عن العلم المتعلق بأحوال الموجودات الذهنية وهو المنطق، بناءً على أنه ليس من الحكمة كما سيرجعه الشيخ.

(٤) أي: خاصاً.

(٥) علم أن المراد بالممكن الخاص (الأعيان) فيشمل (الجسم والجوهر الفرد) عند المتكلمين، و(الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل) عند الفلاسفة بقريئة عطف (العرض) عليه، ولذا ترك التعبير بالجسم أو الجوهر وغيرهما، كما لا يتسنى له التعبير بالأعيان؛ لأنه يكون أعم من الواجب والممكن، وفهم منه أن الواجب ليس شيئاً من المعطوفين عليه.

(٦) أي أن الجار والمجرور في محل النصب حال، ولا يخفى تفننه في استعمال الحال والأحوال بمعنىين مختلفين، وعرف الأحوال لإضافته إلى معرفة.

(٧) كثبوت العلم له تعالى وانتفاء الجسمية عنه.

عليه في نفس الأمر^(١) بقدر^(٢) الطاقة البشرية، وموضوعها **الأعيان**.....

- أي: تلك الأحوال - عليه، أي: على ذلك النمط في نفس الأمر، والعلم مطلوب بقدر الطاقة البشرية، وإنما أُعْتُبر العلم بها على ذلك الوجه^(٣)؛ لأن العلم بوقوع ثبوت حال^(٤) منتفية عنها^(٥) أو بلا وقوع ثبوت حال ثابتة لها ليس بحكمة، بل هو جهل مركب^(٦)، ثم المراد بالطاقة البشرية: طاقة البشر المتوسط وإلا لزم أن يكون كل إنسان حكيماً أو لا يكون أحد حكيماً؛ إذ فوق كل ذي علم عليم.

(**الأعيان... الخ**) ليس المراد بالأعيان مقابل الأعراض، بل المعنى الأعم الشامل لكل موجود^(٧)؛.....

(١) فلا يسمى العلم بتلك الأحوال حكمة إلا عند المطابقة لما في نفس الأمر، و(نفس الأمر) أعم من (الموجود بالوجود الخارجي) عموماً مطلقاً؛ فكل حال موجودة في الخارج لشيء أو منتفية عنه خارجاً هي كذلك في نفس الأمر، ولا ينعكس كلاً؛ لأن ما في نفس الأمر من الموجودات وأحوالها قد لا يكون متصفاً بالتحقق الخارجي كثبوت الزوجية للأربعة؛ فهي حال ثابتة في نفس الأمر غير متحققة في الخارج، وأما علاقة نفس الأمر بالموجود الذهني فهي أخص؛ لأن الذهن قد يلاحظ الكواذب ويفرضها كزوجية الخمسة، مع أنها حال غير موجودة في نفس الأمر.

(٢) دخلت المسائل المخالفة ما في نفس الأمر، المبذول فيها الجهد بتمامه في تطبيقها على نفس الأمر.

(٣) أي: باعتبار نفس الأمر.

(٤) لا يخفى ما في هذا التعبير من القول بالنسبة بين بين؛ فالحال الثابتة والمنتفية عبر عنهما بوقوع الثبوت

ولا قوعه؛ فكل من الحال الثابتة والمنتفية ثابتان ثم يصدق بوقوع الثبوت ولا وقوعه

(٥) أي عن الموجودات.

(٦) الجهل عدم العلم بالشيء، والجهل المركب اعتقاد جازم غير مطابق للواقع؛ فهو مركب من عدم العلم بالشيء ومن الاعتقاد غير المطابق للواقع. فالجهل البسيط هو من التصورات؛ لخلوه من الحكم بخلاف المركب منه.

(٧) هذا موضوع المقولات لا الحكمة؛ إذ الحكمة موضوعها الموجود؛ واجباً أو ممكناً كما صرح به

من حيثُ البحثُ عن أحوالِها الواقعيَّة^(١)، وغايتها الفوزُ بالكمالات البشريَّة عِلْماً وَعَمَلاً وأخلاقاً للبشريَّة، وتنقسمُ إلى: عملية ونظرية؛ لأنَّ تلك الموجودات إن كانت أعمالاً^(٢)؛ في وجودها مدخلٌ لاختيارنا فالعلمُ بها **حكمة**^(٣) عملية^(٤) وإلا^(٥).....

جوهرأ أو عرضاً^(٦).

(حكمة... إلخ) لأنَّ المقصودَ منها العملُ، والنظرُ وسيلةٌ إليه؛ كما أنَّ المقصودَ الأصليَّ من الثانية النظرُ والمعرفة^(٧).

الشيخ سابقاً، بخلاف المقولات التي موضوعها الممكنُ الخاصُّ، اللهمَّ إلا أن يكون أراد بالحكمة هنا المقولات إطلاقاً لما هو كالكلبي على ما هو كالجزئي لها.

(١) أي الواقعة في نفس الأمر.

(٢) كالصلاة والصوم، وليس المراد منها المعنى المصدري الذي هو التأثير إذ لا وجود له في الخارج بل المراد هو الهيئة الحاصلة بالتأثير.

(٣) فالحكمة العملية: هي العلم بأحوال الموجودات التي يتوقف وجودها على الحركات الإرادية؛ قلت: ولكل علم من العلوم جانب نظري وعملي؛ فالعملي هو الإجرائي التطبيقي الذي يريد تطبيق القواعد النظرية منه؛ فالتحويلاً إن كانت الغاية منه حفظ اللسان عن الخطأ في الكلام فمن الحكمة العملية القائمة على توصيف ما نطق به الفصحاء، وإن كانت الغاية منه العلم بتلك الأصول والأسس العلمية ومعرفة العلل التي قامت في أذهان الفصحاء فمن الحكمة النظرية، وكذا غيره. وإنما قدم الحكمة العملية على النظرية لأن مفهومها وجودي والوجودي أسهل من العدمي عند المبتدئ وإلا فالحكمة النظرية أشرف.

(٤) قدم الحكمة العملية على النظرية؛ لأن مفهومها وجودي، والوجودي أسهل من العدمي عند المبتدئ، وإلا فالحكمة النظرية أشرف.

(٥) أي: بأن لم تكن أعمالاً أصلاً، أو كانت إلا أنه لم يكن لوجودها مدخلٌ في اختيارنا.

(٦) قلت: بل ما يشمل الواجب تعالى أيضاً؛ لأنه موجود خارجي.

(٧) وأما العمل بتلك المعرفة فمقصود ثانوي.

فحكمة نظرية، ولكل منهما أقسام، فإن الأولى إمّا علمٌ بمصالح^(١) شخصٍ بعينه فعلمٌ «تهذيب الأخلاق»، أو أشخاصٍ مشاركين في المنزل^(٢) فعلمٌ «تدبير المنزل»، أو في المدينة^(٣) فعلمٌ «سياسة المدن»، والثانية إمّا علمٌ بأحوالٍ ما^(٤) لا يفتقر إلى المادة أصلاً^(٥) كذات الواجب، وتُسمى «**بالحكمة الإلهية**»، أو ما يفتقر إليها في الخارج **دون التعقل** كالكرة،.....

(**فحكمة نظرية... إلخ**) بأن كان الموجودُ المبحوثُ عنه واجباً، أو جوهرًا كالمعادن والنباتات والحيوانات^(٦)، أو أعمالاً لم يكن في وجودها مدخلٌ لاختيارنا وقدرتنا كالحركة الفلكية؛ فالعلمُ بها حكمةٌ نظريةٌ.

(**بالحكمة الإلهية... إلخ**) وأصولها: بحثُ الذاتِ والصفات، ومن فروعها^(٧): بحثُ النبوة والإمامة والمعاد.

(**دون التعقل... إلخ**)؛ لأنَّ موضوعها^(٨) لم يؤخذ من حيث اشتماله على المادة

(١) أي علم بأحوال تتعلق بشخص معين، ويدرس اليوم في علم النفس والأخلاق.

(٢) ويدرس اليوم في علم الاقتصاد والاجتماع.

(٣) ويدرس اليوم في علم السياسة والتخطيط.

(٤) أي موجود خارجي.

(٥) لا في الخارج ولا في التعقل.

(٦) أي أو عرضاً، وإن كانت قد تصدر من الفاعل المختار وله اختيار في وجودها، لكن ليس المقصود من بحثها العمل والنظر وسيلة إليه.

(٧) وإنما جعلها من فروعها لأن هذه الأحوال تلحق المفتقر إلى المادة في الخارج والتعقل، لكنها لما كانت راجعة إلى ما لا يفتقر جعلها ملحقة به.

(٨) الضمير عائد إلى الحكمة الرياضية، وهذا في جواب سؤال مقدر مفاده: كيف تكون الحكمة الرياضية التي مثالها الكرة مفتقرة إلى المادة في الخارج دون الذهن، مع أن المادة جزء مفهوم الكرة؟ فأجاب

وَتُسَمَّى «**بالحكمة الرياضية**»، أو في التعقُّل أيضًا كالإنسان، وتُسَمَّى «**بالحكمة الطبيعية**»، واختلفوا في أنَّ المنطق من الحكمة أو لا، **وعلى الأول**.....

المخصوصة في التعقُّل^(١)، وإن أخذ^(٢) من حيث اشتماله على المادة المطلقة، أو أنَّ هذا التقسيم لأوائل الحكماء، وهُم لم يبحثوا في علم الهيئة إلا عن الدوائر؛ فإنهم كانوا يُعبِّرون عن كل فلكٍ بدائرة، ولذلك سُمِّيتْ هيئَتُهُم بالهيئة البسيطة، وهيئة الأخرى بالهيئة المجسَّمة.

(**بالحكمة الرياضية... إلخ**) وأصولها: الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى، ومن فروعها: علم المناظر والمرایا وعلم الموازين ونقل المياه والجبر والمقابلة وعلم الحيل كصندوق الساعة وأمثالها، وعلم الزيجات والتقويم.

(**بالحكمة الطبيعية... إلخ**) لأنه يُبحَثُ فيها عن الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة، أي: على المادة والصورة العينية، ومن فروعها: علم الطب وأحكام النجوم والفلاحة وتشريح الأبدان وجر الأثقال^(٣).

(**وعلى الأول... إلخ**) والحق أنه ليس من الحكمة؛ لأنه لا يبحَثُ إلا عن المفاهيم

بجوابين؛ الأول: نسلّم أنَّ المادة جزء مفهوم الكرة لكن المراد بالمادة: (المطلقة)، وأمّا اشتمالها على المادة المخصوصة في مفهومها فممنوع، والحال أننا نبحت في أحوال الموجود الخارجي الجزئي لا الكلي، والثاني: سلمنا أنَّ المادة المخصوصة جزء مفهومها إلا أنَّ هذا التقسيم قد بُنيَ على مذهب مَنْ أراد بالكرة: (الدائرة) أي: الهيئة البسيطة لا المجسَّمة، والدائرة؛ مما تفتقر إلى المادة في الخارج لا في التعقُّل؛ والحاصل أنه قدّم جوابين؛ أحدهما: نسليمي، والآخر: تمنيمي، وبدأ بالثاني كما هو الأصل.

(١) الجار والمجرور متعلق به (بؤخذ) لا به (الاشتغال).

(٢) أي في التعقُّل.

(٣) علم العتلات.

من أيِّ قسمٍ منها، والمقام لا يَسَعُ تفصيله.

التي^(١) لا وجود لها في الخارج، بل المنطقُ من مقدّمات الحكمة؛ لإفادته قوّةَ الذهن في فهم مسائلها، وإذا فرضنا أنه من الحكمة فالأشبهُ أن يكونَ من الحكمة الإلهية؛ لأنَّ موضوعه^(٢) مُستغنٍ عن المادة



-
- (١) والفرق بين المنطق والفلسفة من حيث الموضوع؛ فإنَّ المنطق يَبْحَثُ في المفاهيم الذهنية والمعقولات. والفلسفة تَبْحَثُ في الجزئيات والأشياء لمعرفة معقولاتها المتصفة به خارجاً؛ فزيدٌ لا يَبْحَثُ عنه المنطقي بل من حيثُ إنه جزئي، ويبحث عنه الفلسفي لمعرفة طبيعته أهو جوهر أم عرض؟ أهو جسم أم جوهر فرد؟... إلخ؛ فكلّهما يَبْحَثَانِ عن المعقولات؛ لكن معقول المنطقي متصف به ذهنياً وعروضاً، ومعقول الفلسفي متصف به خارجاً وإن كان عارضاً ذهنياً.
- (٢) وهو المعلوم من حيث الإيصال إلى المجهول باعتبار المفهوم لا التحقق.

المقدمة الثانية^(١)

(المفهوم)^(٢)

إن كَانَ عَدْمُهُ فِي الْخَارِجِ لِدَايَةِ فَمُمْتَنَعٌ كـ (الآشْيَاءُ، وَجَمْعُ النَّقِیْضِیْنَ، وَرَفْعُهُمَا)،

(لِدَايَةِ... الْخ) لَیْسَ الْمَرَادُ أَنْ یَكُونَ الْعَدَمُ لِدَايَةِ^(٣) أَنْ لِلْمَفْهُومِ ذَاتًا وَهُوَ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ

(١) وَإِنَّمَا أَتَبَعَ الْمَقْدَمَةَ الْأُولَى بِهَذِهِ الْمَقَامَةِ لِأَن تَعْرِیْفَ عِلْمِ الْحِكْمَةِ اقْتَضَى دَرَاةَ أَحْوَالِ الْمَوْجُودِ الْخَارِجِي؛ فَبِتَوَقُّفِ ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ أَسْرَاعِ ذَلِكَ الْمَوْجُودِ وَهِيَ الْوَاجِبُ وَالْجَوْهَرُ وَالْعَرَضُ، وَأَمَّا الْمُمْتَنَعُ وَالْمَعْدُومُ فَلَیْسَ دَاخِلًا فِي الْمَوْجُودِ الْخَارِجِي أَصْلًا فَضْلًا عَنْ دَرَاةِ أَحْوَالِهِمَا.

(٢) لَمَّا كَانَتِ الْحِكْمَةُ تَبْحَثُ عَنْ أَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ الْخَارِجِيَةِ وَانْحَصَرَ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ فِي (الوَاجِبِ وَالْمُمْكِنِ) جَعَلَ الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَةَ فِي (المفهوم) دُونَ (الموجود)؛ لِیَشْمَلَ: (المُمْتَنَعُ وَالوَاجِبُ وَالْمُمْكِنُ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ)، وَلَمْ یَدْرَسِ الْمَفْهُومُ مِنْ حَیْثُ إِنَّهُ مَفْهُومٌ، وَإِنَّمَا مِنْ حَیْثُ حَمْلُهُ عَلَى ذَوَاتِهِ الْحَقِیْقِيَةِ أَوْ الْمَفْتَرَضَةِ، فَاجْتِمَاعُ النَّقِیْضِیْنَ لَوْ تَعَقَّلَ بِمُلَاحَظَةِ وَاقِعِيَّةِ فَإِنَّ الْعَقْلَ یَحْكُمُ بِامْتِنَاعِ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، وَالوَاجِبُ تَعَالَى لَوْ تَعَقَّلَ مَفْهُومَهُ فِي الذَّهْنِ بِمُلَاحَظَةِ وَاقِعِيَّةِ فَإِنَّهُ یَحْكُمُ بِوُجُوبِ وَجُودِهِ فِي الْخَارِجِ، وَ(زَیْدٌ) لَوْ تَعَقَّلَ مَفْهُومَهُ فِي الذَّهْنِ بِهَا فَإِنَّ الْعَقْلَ یَحْكُمُ بِجَوَازِ وَجُودِهِ وَعَدَمِهِ فِي الْخَارِجِ (وَكَذَا الْعِنَقَاءِ) وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا، وَهَذَا هُوَ مَرَادُهُ بِقَوْلِهِ: (عَدَمُهُ فِي الْخَارِجِ.. وَجُودُهُ فِي الْخَارِجِ) أَيْ: عِنْدَ تَصَوُّرِ ذَاتِ مَفْتَرَضَةٍ أَوْ مَعْدُومَةٍ أَوْ حَقِیْقِيَّةِ فَإِنَّ الْعَقْلَ یَحْكُمُ بِمُلَاحَظَةِ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِعَدَمِهَا فِي الْخَارِجِ أَوْ وَجُودِهَا فِيهِ؛ وَإِلَّا فَـ (الْوُجُوبُ وَالْإِمْكَانُ) مَفَاهِیْمٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ مَوْجُودَةٌ فِي الذَّهْنِ وَمُتَصَوِّرَةٌ فِيهِ، بَقِيَ أَنْ الْمَرَادُ بِـ (أَل) فِي (المفهوم) الِاسْتِفْرَاقِيَّةُ؛ أَيْ: كُلُّ مَفْهُومٍ لَا یَخْلُو مِنْ أَنْ یَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْإِمْكَانِ؛ أَيْ: بِعَدَمِ قَبُولِ الثَّبُوتِ أَوْ الْوُجُودِ، أَوْ بِالْوُجُوبِ أَيْ: بِعَدَمِ قَبُولِ الْإِنْتِفَاءِ وَالْعَدَمِ، أَوْ بِالْإِمْكَانِ أَيْ: بِأَنْ یَقْبَلَ هُمَا مَعًا.

(٣) لَوْ قَالَ: لَیْسَ الْمَرَادُ بِكَوْنِ الْعَدَمِ لِدَايَةِ... الْخ لَكَانَ أَوْضَحَ.

وإلا^(١) فإن كان وجوده فيه لذاته فواجب، وهو (الله) تعالى، وإلا فهو ممكن خاص؛ معدوماً كـ (العنقاء) أو موجوداً؛ جوهرًا أو عرضاً

يقتضي العدم في الخارج^(٢)؛ إذ لا ذات للممتنع مطلقاً، ولا معنى لكون ذات الشيء مقتضياً لعدمه^(٣)، وكذا ليس المراد بكون وجود الواجب لذاته أن ذاته علّة لوجوده؛ بأن تكون الذات موجودة قبل الوجود فتقتضي الوجود، لأنّه يلزم منه أن يكون الواجب موجوداً بوجودين، وأن يتقدّم الوجود على نفسه، بل المقصود من الأول أن ملاحظة المفهوم ملاحظة واقعية^(٤) توجب الحكم بكون فرد ممتنع الوجود، ومن الثاني أن ملاحظته كذلك توجب الحكم بكون فرد واجب الوجود، فأمثال تلك التعبيرات^(٥) لضيق المقام عن التعبير بطريق آخر.



(١) أي: إن لم يكن عدمه في الخارج لذاته.

(٢) كما تشعر بذلك لام التعليل المقتضية تقدم العلة على المعلول.

(٣) لأن ذات الشيء لو اقتضت عدمه لما كان للذات وجود أصلاً فيتناقض.

(٤) أي لوحظ من حيث هو في الواقع، فقولهم: (لذاته) في: (إن كان عدمه لذاته) بمعنى: من حيث هو لا بانضمام شيء آخر إليه.

(٥) متعلق الجار والمجرور؛ محذوف تقديره: (وقعت... إلخ)

(المقالة الأولى)

الموجود من الممكن الخاص إن استغنى ^(١) عن محل يقومه فهو جوهر، وإلا
فعرّض، والجوهر ^(٢) إن كان مادياً.....

(عن محل... إلخ) بأن ^(٣) لم يحتج إلى المحل قطعاً كـ (الجواهر المجردة)، أو
يحتاج إلى محل غير مقوم؛ بأن ^(٤) لم يكن المحل محتاجاً إليه لوجوده بل كان محتاجاً
إليه لاستقراره في حيز كهذه الأعيان المادية؛ فإنها تحتاج إلى المحل ولكن المحل
حيز القرار لا شرط الوجود، لأنها تنتقل من هذه المحلات الخاصة إلى محلات
أخرى، وهي باقية وجوداً.

(إن كان مادياً... إلخ) النسبة إلى (المادة) ^(٥) نسبة الكل إلى الجزء في القسم الأول؛

(١) إنما بدأ بالجواهر مع أن مفهومه عديم؛ لأنه (عدم الاحتياج إلى المحل المقوم)؛ لشرفه وافتقار العرض
إليه وجوداً، وأما على تعريف المتكلمين بأنه (المتحيز بذاته) فتقدمه لاعتبارين؛ لمفهومه الوجودي
وشرفه معاً.

(٢) ودليل انحصار الجواهر في الخمس عند الحكماء الاستقراء كدليل انحصار المقولات في التسع.
(٣) الباء للتصوير؛ يعني أن الجواهر: موجود خارجي يستغنى عن المحل المقوم، فيصدق فيما لا يحتاج
إلى محل أصلاً أولاً، أو يحتاج إلى محل لكنه غير مقوم له، فيكون التوصيف بـ (المقوم) للإدخال
لا للإخراج، وبهذا القيد دخلت الصورة الجوهرية فإنها مستغنية عن الهيولى تقوماً ووجوداً وإن لم
تكن مستغنية عنها تعيناً، كما أن الهيولى مستغنية عنها تقوماً وإن لم تكن مستغنية عنها بقاء؛ لأنها تفيد
فعلية المحل واتصافه بالأبعاد الثلاثة، فالمحل يطلق ويراد به المكان، ومحل العرض، ومحل الصورة
الجوهرية؛ وإن كان حلولها اتحادياً وحلول ما قبلها استقراراً وتحيزاً.

(٤) تصوير للمحل غير المقوم بالتفسير السلبي وأما الإيجابي فما ذكره بعد (بل)، وعلم منه أن المحل
المقوم هو الذي يحتاج إلى المحل لوجود الحال فيه.

(٥) المادة أو الهيولى هي الجواهر الحامل للقوة؛ فالنطفة مادة؛ لأن فيها حيوية استعداد لتكون علقة، والفرق
بين المادة والإمكان الاستعدادي أن المادة جوهر والإمكان الاستعدادي عرض؛ لأن الاستعداد الموجود
في المادة هو الذي يعين ما تؤول إليه المادة كما يعين الجسم التعليمي أبعاد الجسم الطبيعي ويخرجه

فإن اتَّصَفَ بالأبعاد الثلاثة فهو جسم^(١).....

أعني: الجسم؛ فإنه كلُّ والمادة - أي: الهيولى - جزؤه، ونسبة الخاصِّ إلى العامِّ في القسم الثاني - أعني: الهيولي - لأنها منسوبةٌ باعتبار تحقُّقها العيني إلى مطلق المادة^(٢)، ونسبة الحالِّ الجوهرِيَّ إلى المحلِّ الجوهرِيَّ في الثالث؛ فإنَّ الصورةَ حالةً في المادة^(٣) (فإن اتَّصَفَ بالأبعاد... إلخ) أي: الطول والعرض والعمق، وبعبارة أخرى: الخط والسطح والجسم التعليمي.

من حيز الإبهام إلى التعيّن، وبهذا علم التسامح في قولهم: انحرف مادة؛ لأن فيه حيشة الاستعداد ليكون كلمة؛ لأن الصوت عرض أصلاً، لكن بين الحرف وهيته شبه كبير مع المادة والصورة الحالة فيه التي تمنحه الجانب الفعلي، وإن كان كلاهما من الأعراض كما سيأتي.

(١) يُطلق لفظ (الجسم) عند الحكماء بالاشتراك اللفظي على معنيين؛ أحدهما يسمى جسمًا طبيعيًا؛ لأنه يبحث عنه في العلم الطبيعي منسوبًا إلى الطبيعة، التي هي مبدأ الآثار - أي: علّة فاعليّة لآثار ما هي فيه من الأجسام - وعُرف بأنّه: جوهرٌ يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، وإنما قلنا (يمكن) إذ لا يجب أن يوجد فيه أبعاد بالفعل، أما الخط فلا وجود له في كثير من الأجسام سيما الكرة، وأمّا السطح وإن كان لازمًا لوجوده؛ لوجود التناهي في الأبعاد فليس لازمًا لماهيته؛ إذ يمكن فرض جسمٍ غير متناهٍ في جميع الجوانب، ولا يكون ذلك مخرجًا له عن حقيقة الجسمية، ولا تصورًا للجسم لا جسم، وإذ ليس لازمًا لماهيته لم يقع تعريفه به. وثانيهما: يُسمّى جسمًا تعليميًا إذ يبحث عنه في العلوم التعليمية، أي: الرياضية، الباحثة عن أحوال الكم المتصل والمنفصل منسوبةً إلى التعليم والرياضة، فإنهم كانوا يبتدؤون بها في تعاليمهم ورياضاتهم لنفوس الصبيان، لأنها أسهل إدراكًا لكونها علومًا متسقة منتظمة لا ينازع الوهم فيها العقل بل يوافقه، وعرفوه بأنه: كمّ قابلٌ للأبعاد الثلاثية المتقاطعة على الزوايا القائمة، والقيد الأخير ههنا للتمييز والاحتراز عن السطح؛ لدخوله في الجنس الذي هو الكم. (السيد على شرح المواقف ٦/ ٢٨٢ - ٢٩٢). فالجسم الطبيعي جوهرٌ وتعليمي عرض.

(٢) فلا يلزم نسبة الشيء إلى نفسه.

(٣) يعلم من هذه الوجوه أنّ المادة عند نسبة الجسم والصورة إليها بمعنى (الهيولى والمادة المخصوصة) وعند نسبة الهيولى إليها بمعنى (مطلق المادة)، لكيلا ينسب الشيء إلى نفسه.

طبيعي^(١)، وإلا فجزؤه، وهو إما جزؤه، الذي يوجد معه الجسم بالقوة فهو الهولي، أو يوجد معه بالفعل^(٢) وهو الصورة، والجسم مركب منهما^(٣)،

(فهو الهولي... إلخ) فالهولي: جزء جوهري للجسم يوجد معه الجسم بالقوة، والصورة: جزء جوهري للجسم يوجد معه الجسم بالفعل^(٤)؛ لأنه الجزء الأخير منه، وقد يتخيل هذان الجزآن يقطن نفسى بحلول الهواء فيه، أو يقطن تشرب دهنًا.

(وهو الصورة... إلخ) وكل من الهولي والصورة تحتاج إلى الأخرى بجهة غير جهتها؛ فإن احتياج الهولي إلى الصورة في (البقاء)^(٥)، واحتياج الصورة إلى الهولي في (التعين) (مركب منهما... إلخ) قالت الحكماء: ثبت عندنا أن الجسم ليس مركباً

(١) وهو المركب تركيباً اتحادياً من المادة والصورة الجسمية لا انضمامياً.

(٢) فإن قيل: الجسم يكون مع الهولي أيضاً بالفعل البتة؛ لامتناع انفكاكها عن الصورة؛ قلنا: المراد أن وجود المركب بالنظر إلى المادة نفسها من حيث إنها مادة لا يكون إلا بالقوة وبالنظر إلى الصورة بالفعل. (شرح المقاصد ٧/٣).

(٣) والحاصل: لو أخذنا ذرة أو كسجين وافترضناها مادة أو هولي الماء بمعنى أن لها استعداداً أن تصير ماء، وهذا معنى قوله (يوجد معها الجسم بالقوة) أي بالإمكان الاستعدادي، وهذا الإمكان الاستعدادي عرض للهولي، فإن اتصفت هذه الذرة بالأبعاد الثلاثة، أي حلت فيها الصورة الجوهرية الجسمية صارت جسماً، وهذا معنى قوله (يوجد معها الجسم بالفعل)، فتصبح الذرة جسماً طبيعياً مركباً من الهولي والصورة الجسمية، وأما الأبعاد الثلاثة الحالة فيها فهي جسم تعليمي وعرض، أعني الطول والعرض والارتفاع، بخلاف الصورة النوعية العنصرية التي تحقق ذرة الأوكسجين وتميزها عن بقية الذرات، فالهولي والصورة عنصران جوهريان ذاتيان يعبر عنهما بالحيوانية الناطقة في تعريف الإنسان، فالهولي جنس والصورة الجسمية فصل، وأما عند المتكلمين فهما من العوارض الجسمية وليسا ذاتيين.

(٤) أي من حيث الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق، وهي المعبر عنها بالصورة الجسمية، ولا تمنح الفعلية للمادة مطلقاً، أما الذي يجعل المادة متعينة أكثر من التعيين الأبعادي فهو الصورة النوعية التي تجعل الشيء ماء أو الذرة عنصراً.

(٥) كما في احتياج الجوهر إلى العرض، لا في الوجود لأن كليهما جوهران غير مفتقرين وجوداً، بخلاف العرض فإنه محتاج للجوهر وجوداً وتحققاً.

من الجواهر الفردة، فلا يكون اتصّاله باجتماعها، ولا انفصّاله بافتراقها^(١)، بل اتصّاله بهويّة امتداديّة هي الصورة، ولمّا بقيت^(٢) عند تبدّل المقادير كـ (الشمعة) التي تختلف مقاديرها بـ (التدوير والتربيع والتكعيب) وغيرها، ويبقى فيها الاتصال، ولا تفنى هويّتها الاتصالية لم تكن تلك الهويّة عَرَضًا^(٣) بل كانت جوهرًا، وهي المراد بالصورة الجوهرية، أي: الجوهر الذي شأنه الاتصال^(٤) وفرض الأبعاد فيها، ولمّا لم تبق هذه الهويّة بعينها مع الفكّ والفصل وجعل الجسم الواحد جسمين مثلاً، بل انعدمت وزالت وتحولت إلى هويتين أخريين فلا بدّ أن يكون هناك أمر آخر قابل للاتصال والانفصال باقياً [معها]^(٥)؛ ضرورة وجود القابل^(٦) مع المقبول^(٧)، وهو^(٨): الهيولي والمادة^(٩)، وأما عند المتكلّمين فاتصال الجسم باجتماع الجواهر الفردة^(١٠)، وتلك

(١) أشار بهذا إلى أن اجتماع جوهرين فردين يحقق الجسميّة عند المتكلمين، فيقوم بهما عرض الاجتماع الراجع إلى مقولة الأين، ومن هذا علم أن جمع الجواهر يصدق بالجمع اللغوي وهو الاثنان فما فوق.

(٢) شروع في إثبات جوهريتها ونفي عرضيتها.

(٣) أي كما؛ لأن العرض المتصور هنا هو الكم المتصل، وما دام أنه لا يفنى مع تبدل المقادير فهو جوهر.

(٤) فالصورة الجسميّة من شأنها الاتصال حتى لو كسرنا قلماً إلى نصفين فإنه تتشكل صورتان جوهريتان من شأنهما الاتصال.

(٥) أي مع المادة والهيولي، وفي الأصل: معهما، والصواب ما أثبتته.

(٦) الهيولي.

(٧) الصورة.

(٨) تفسير للقابل.

(٩) عطف تفسير.

(١٠) وليس بالصورة الجوهرية ولا بعرض الكم المتصل، بل يحدث عند اجتماع الجوهرين فأكثر قيام عرض الاجتماع الراجع إلى الأين.

وإن تجرد^(١) عن المادة فإن تعلق بالجسم تعلق التدبير **والتصرف** **فنفس**؛ إنساني أو فلكي، أو تعلق الإيجاد والتأثير **فعقل** وتحتة عقول عشرة.....

الهوية الاتصالية أمرٌ يُتَخَيَّلُ^(٢) من اجتماع تلك الأجزاء واتصالها عند الحس^(٣)، فالجسم عندهم مركَّبٌ من الأجزاء^(٤)، ولا صورة جوهريّة، بل ولا صورة عرضيّة؛ إذ لا كمّ متصلاً عندهم أيضًا؛ كما أشرنا إليه^(٥).

(والتصرف فنفس... إلخ) ف(النفس) جوهرٌ مجردٌ متعلقٌ بالأجسام - أي: بالبدن الإنساني^(٦)، والجسم الفلكي - تعلق التدبير والتصرف، ثم النفوس غير متناهية ك(الأبدان) المتعلقة هي بها عند (المشائين)، ومتناهية عند (الإشراقين) القائلين بالتناسخ.

(فعقل... إلخ) فهو جوهرٌ مجردٌ متعلقٌ بالأبدان تعلق الإيجاد والتأثير... هذا، ثم أعلم أن الحكماء استدّلوا على وجود (العقل) بأن أول المخلوقات لا يجوز أن يكون (جسمًا)، لأنه مركَّبٌ، والمركَّب لا يصدُر من الواحد الحقيقي، ولا (مادة)^(٧) إذ شأنها القبول؛ فلا يصح أن تكون فاعلاً في غيرها، ولا (صورة)؛ لأن تأثيرها وفعلها مشروطٌ بمقارنتها للمادة؛ فيلزم منه تقدّم المادة على نفسها، ولا (عرصاً) لافتقاره إلى محلّ

(١) أي وإن تجرد الجوهر عن المادة، وهو المجرد.

(٢) أي صورة خيالية غير مطابقة لما في نفس الأمر.

(٣) أي: الحس المشترك.

(٤) النبي لا تتجزأ.

(٥) بقوله: أمر يتخيل.

(٦) دون البدن الحيواني؛ لأن نفسه لا تتصرف فيه بالتدبير

(٧) أي: الهبولى، أي: ولا يجوز أن يكون أول المخلوقات جوهرًا ماديًا هو الهبولى.

مُباينٍ لفاعله^(١)، ولا (نفساً)؛ لأنَّ شأنها التدبيرُ دونَ التأثير، على أنَّها لا تستقلُّ^(٢) بإيجاد غيرها، وفعلها مشروطٌ بـتعلقها بالبدن^(٣)؛ فذلك البدنُ إنَّ كان معلولاً للمبدأ الأولِ لزم صدورُ الكثير عن الواحد الحقيقي، أو معلولاً للنفس لزم تقدُّمُ الشيءِ على نفسه، فلم يبقَ احتمالٌ إلَّا أن يكونَ أوَّلُ المخلوقات (جوهرًا مجردًا) عن المادةِ غيرَ (النفس)، وهو (العقل)، وزعموا أنَّ أفرادها لا تكون أقلَّ من عشرة، وزعموا أنَّ العقلَ الأوَّلَ مصدرٌ لـ(عقل ثانٍ وفلكٍ أوَّل ونفسٍ) متعلِّقةٌ به باعتبار^(٤) (وجوده، ووجوبه بالغير، وإمكانه الذاتي)، وهكذا إلى آخر العقول العشرة والأفلاك التسعة، وزعموا أنَّ (العقل العاشر) هو المؤثِّرُ في عالم العناصر لتكثر جهاته، وكلُّ ذلك مردودٌ بأدلة قاطعة، وثبت أنَّ الواحد الحقيقي يصدرُ منه جميعُ الأشياء بلا واسطةٍ في التأثير.

ثمَّ إنَّ كانتِ (العقولُ العشرة) أفراداً متَّفِقةً^{(٥)(٦)} الماهية النوعية، وكان الجوهرُ

(١) فيلزم تقدم الجسم المعروض عليه.

(٢) أي عن البدن.

(٣) لأنها تدرك بواسطة اللمس والبصر والشم... الخ، فهي تفتقر إلى وسائط مادية، وهذا معنى قولهم إنها مجردة ذاتاً لا فعلاً.

(٤) دفع بهذا صدور المتعدد عن الواحد؛ بأن العقل الأول له جهات، وباعتبار هذه الجهات يتكثر فيصدر عنه المتعدد.

(٥) ومختلفة بالشخص فقط.

(٦) الجنس العالي هو: الذي لا جنس فوقه وتحتة أجناس كـ(الجوهر)، والجنس السافل هو: الذي فوقه جنس وتحتة أنواع كـ(الحيوان)، وما بينهما المتوسط، وأما الجنس المفرد فهو: الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته كـ(العقل)؛ بناءً على أن الجوهر عَرَضٌ عام له، ومثل الأقسام السابقة للجنس النوع؛ فهو العالي كـ(الجسم)، والنوع السافل كـ(الإنسان)، والمتوسط كـ(الحيوان)، والمفرد وهو: الذي لا

وأما العَرَضُ فتسعة أجناسٍ: الكمُّ، والكيفُ، والأينُ، والمتى، والإضافةُ، والوضعُ، والملِكُ، والفعلُ، والانفعالُ، هذا على رأي الحكماء.....

جنساً للعقل؛ فالعقل^(١) (نوعٌ مفردٌ)، أي: نوعٌ غير واقع في سلسلة الترتيب^(٢)؛ إذ لا نوعٌ فوقه ولا نوعٌ تحته، ويوجد فوقه الجنسُ - أعني: الجوهرَ - وتحتَه الأشخاصُ - أعني: العقولَ العشرةَ - و(مركبٌ) من الجنس والفصل؛ فإنَّ حدَّهُ: جوهرٌ مجردٌ متعلِّقٌ بالأبدانِ تعلُّقُ الإيجادِ^(٣)، أو كان الجوهرُ عَرَضاً عاماً له^(٤)؛ فهو (نوعٌ مفردٌ) كما^(٥) مرَّ، و(بسيطٌ) غيرُ مركَّبٍ من الجنس والفصل، وإنَّ كانتِ (العقولُ العشرةُ) مُختلفةً الماهيةَ، أي: كانتْ أنواعاً متباينةً^(٦)، وكانَ الجوهرُ جنساً للعقل؛ فهو (جنسٌ سافلٌ ونوعٌ إضافيٌّ عالٍ)، وواقعٌ في سلسلة الترتيب، و(مركَّبٌ من الجنس والفصل)، أو كانَ الجوهرُ عَرَضاً عاماً له فالعقلُ (جنسٌ عالٍ مفردٌ^(٧) وبسيطٌ)،

نوعٌ فوقه ولا نوعٌ تحته كـ(العقل)؛ بناءً على أن الجوهرَ عَرَضٌ عامٌّ له، وكذا لو كان الجوهرُ جنساً فهو مفردٌ أيضاً، بناءً على أن ما تحته من أفراد العقول مختلفةٌ بالشخص، وأما لو اختلفت الحقيقة النوعية فهو جنسٌ سافلٌ ونوعٌ إضافي، وكذا لو كان الجوهرُ عَرَضاً عاماً له فالعقلُ جنسٌ عالٍ إذ لا جنسٌ فوقه، ومفردٌ لأنه لا جنسٌ تحته.

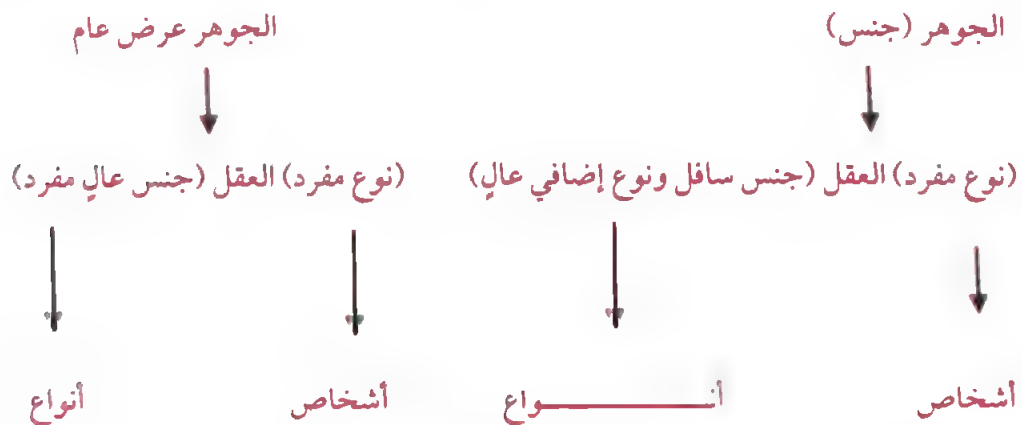
- (١) أي جنسه وحقيقته الصادقة بكل واحد من تلك العقول.
- (٢) أي النوعية وإن كان واقعاً في سلسلة تتألف من أشخاص منحصرة في النوع وفوقه جنس فقط.
- (٣) الظاهر أنه ترجيح لهذا الاحتمال كما يدل عليه اختياره له في المتن.
- (٤) لا يتنافى هذا الاحتمال مع التقسيم السابق للجوهر؛ لأن العرض مما يقبل الانقسام إلى معروضاته.
- (٥) أي: لما مرَّ.
- (٦) مختلفة بالحقيقة النوعية.
- (٧) عالٍ؛ لأنه ليس فوقه جنس وليس تحته أجناس بل تحته أنواع، ومفرد لأنه لا جنسٌ فوقه ولا جنسٌ تحته فلا تنافي.

وأما المتكلمون فقالوا: الموجود من الممكن الخاص إن تحيَّز بذاته فجوهر^(١)، فإن قبل الانقسام فجسم، وإلا فجوهر فرد، أو تحيَّز بتبعية الغير فعرض، وينحصر في: **الكيف، والأين،** ولا وجود للـ (جوهر المجرد) عن المادة، ولا للـ (هيولى والصورة)، ولا للـ (باقي الأعراض).....

والعقول العشرة على هذين التقديرين^(٢) أنواعٌ مُنحصرة في الأشخاص.
(والأين... إلخ) وهو: كون الشيء^(٣) في الحيَّز^(٤)، وينقسم إلى: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق.

(١) الفرق بين تعريف المتكلمين للجوهر وتعريف الحكماء له بالعموم والخصوص، فلكي يدخل الحكماء الجواهر المجردة قالوا: هو المستغني عن محلّ مقوم، ولما اختص عند المتكلمين بالمادي قالوا: هو المتحيَّز بالذات. واعلم أن هناك فرقاً بين الموضوع والمحل، فالجسم محلّ للمعرض، والهيولى موضوع للصورة، فالموضوع أعم من المحل؛ لأنه قد يكون مقوماً وقد لا يكون مقوماً، بخلاف المحل الذي يشترط أن يكون مقوماً؛ فالصورة لا تقوّم بالهيولى بل تقوّم بها.

(٢) أي: على تقدير الاتفاق في الماهية النوعية والاختلاف فيها، ويمكن توضيح هذا بالرسم الآتي:



(٣) أي: المخصوص.

(٤) أي: المكان المخصوص.

عندهم، لكن ذهب الإمام حجة الإسلام الغزالي إلى أن النفس الإنساني^(١) جوهر مجرد متعلق بالبدن تديراً أو تصرفاً.

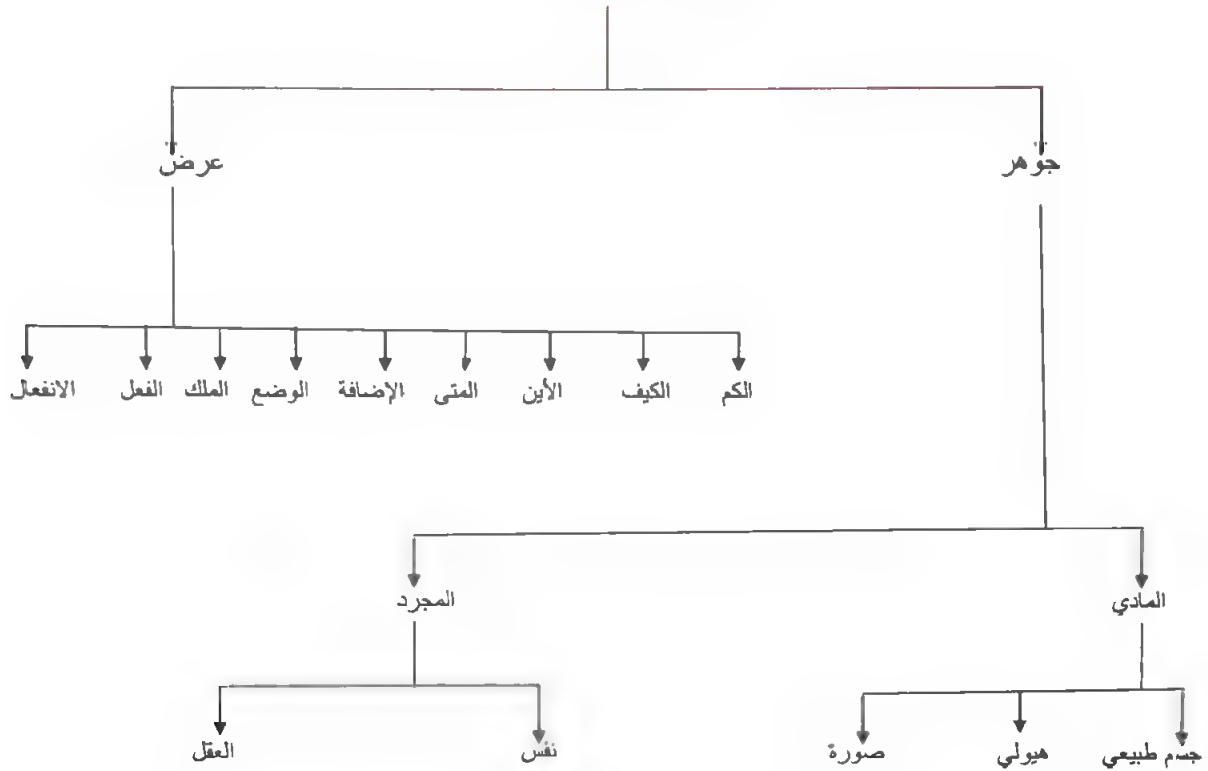
(عندهم.. إلخ) والنفس الإنساني عندهم: جسم لطيف سار في البدن سريان الماء في الورد، ولا وجود^(٢) للنفوس الفلكية، ولا للعقول العشرة عندهم.



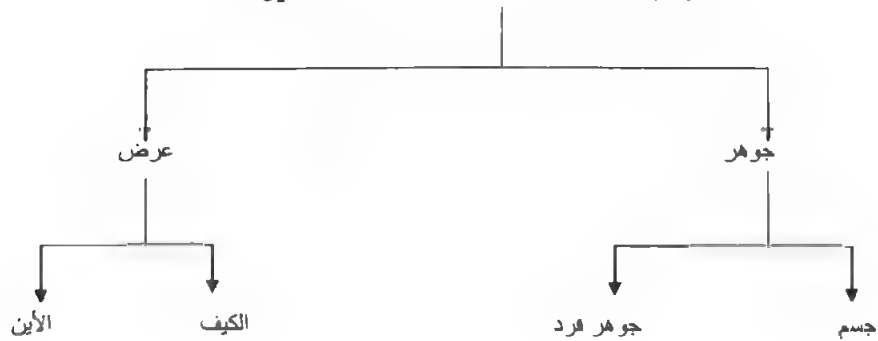
(١) واقتصر عليها لأنه لا يقول بالنفوس الفلكية.

(٢) لأن المتكلمين لا يقولون بالقدم الزماني لها، وأنها صدرت عن الواجب صدور المعلول عن العلة، والواجب عندهم مختار لا موجب، وما عده تعالى ذاتاً وصفات حادث.

رسم تخطيطي للمقالة الأولى
الموجود من الممكن الخاص (عند الحكماء)



الموجود من الممكن الخاص (عند المتكلمين)



المقالة الثانية

(الكم)

وهو عَرَضٌ ^(١)^(٢) يقبلُ ^(٣) القسمةَ لذاته، وغيرُهُ ^(٤) يقبلُها بواسطة، حتى إنك لو تصوّرت شيئاً لم يُمكنْ لك تقسيمُهُ بدونِ اعتباره، وهو ^(٥): (كم) منفصلٌ.....

(القسمة... إلخ) والمرادُ بـ(القسمة) هنا: القسمةُ ^(٦) الفرضيةُ، وهي: فرضُ شيءٍ غيرِ شيءٍ؛ حتى تجري في الكمّ المتصل كالمنفصل، لا القسمةُ الفعليةُ، أعني: الفكّ والفصل بالفعل؛ لعدم جريانها في الكمّ المتصل ^(٧)؛ لأنّه لا يقبلُها؛ فإنّ القابلَ ^(٨) يجبُ ^(٩).....

(١) كالجنس؛ لأن الكم من الأجناس العالية؛ فلا جنس فوقه، ولذا تكون هذه التعاريف رسوماً ناقصة لا حدوداً.

(٢) (رسم ناقص؛ فإن الأجناس العالية لا تحدُّ أصلاً؛ بناءً على عدم جواز تركيبها من أمرين متساويين، ولا ترسم رسماً تاماً). (بنجويني على التهذيب ص ١٠٦)

(٣) كالفصل.

(٤) (عرضاً كان أو جسماً). راجع (شرح المقاصد ٥/١٦٩).

(٥) ولعله بدأ بالمنفصل وهو عديم؛ لانحصاره في العدد بخلاف المتصل.

(٦) (وتسمى الوهمية أيضاً) (شرح المقاصد ٢/١٠٦)، (وهي بهذا المعنى من خواص الكم، وعروضها

للجسم ولباقي الأعراض بواسطة اقتران الكمية بها؛ فإنك إذا تصوّرت شيئاً منها ولم تعتبر معه عدداً ولا مقداراً لم يمكن لك فرض انقسامه) (راجع السيد على المواقف ٥/٥٦).

(٧) ظاهر كلامه بوجهٍ أنّ القسمة الفعلية تجري في المنفصل، مع أنّ القسمة الفعلية بمعنى الفكّ والفصل لا تكون في المنفصل كالمتصل؛ فإن العدد لو فصل وفك حصل منه هويتان لم يكونا موجودين بالفعل.

(٨) الكم المتصل الأول.

(٩) (وإلا لم يكن قابلاً له حقيقة بالضرورة) (سيد ٥/٥٩)

إن لم يكن لأجزائه حدٌ مشتركٌ، وهو ما تكونُ نسبتُهُ إلى الجزئينِ على السَّواء.....

بقاؤه مع المقبول^(١)، والكم المتصل الأول لا يبقى^(٢) بعينه بعد طروء القسمة الفعلية عليه.

(حد^(٣)... إلخ) والحد المشترك يجبُ مغايرته بالنوع لذي الحد؛ فإنه نهايةٌ مثلاً، ونهايةُ الشيء غيره^(٤)، وأن يكون بحيث إذا ضُمَّ إلى أحد الجزئين لم يتفاوت به أصلاً،

(١) القسمة.

(٢) لأنه متصل واحد في حد ذاته لا مفصل فيه أصلاً، بل يزول ويحصل هناك مقداران آخران لم يكونا موجودين بالفعل، وإلا كان في متصل واحد متصلات غير متناهية بحسب الاتصالات الممكنة (سيد ٥ / ٥٧). (فيه نظر؛ لأن الانقسام الخارجي يصل إلى حد يقف عنده؛ فلا يلزم الاشتغال على مقادير غير متناهية بالفعل) (حسن جليبي)

(٣) عرّف الحد المشترك في مفهوم الكم المنفصل الخالي من الحد المشترك؛ لبيان أن مفهوم الكم المنفصل ليس أمراً عديمًا من كل وجه.

(٤) وإنما جعل (الحد المشترك) مغايرًا لذي الحد وليس جزءًا منه؛ لئلا يلزم عدم كونه حدًا مشتركًا؛ فإن الخط الذي فرض فيه جزءان مثل هذا الخط (أ) _____ (ب) فالجزء الذي هو الحد المشترك بأن يكون نقطة في وسطه ليست جزءًا مما قبلها لو كانت نهايته كهذا الشكل أ ب ج فإن النقطة في الوسط هو قابلية الخط للانقسام الوهمي، وتلك النقطة مغايرة لما قبلها وليست جزءًا فإنها نهاية (أ) فتكون غير (أ) وبداية (ج) فتكون غير (ج) وكذا العكس فهي جزءٌ يتصف تارة بالبداية، وتارة بالنهاية ولو ضممناه إلى (أ) لم يزد به وكذا لو ضممناه إلى (ج) ولم ينقص منهما؛ لأنه حد مشترك بينهما. ومثله (اشتراك الماضي والمستقبل بالكون) فهو من الماضي باعتبار، ومن المستقبل باعتبار فلو زيد على أحدهما لم يتفاوت الماضي... الآن... المستقبل، فالآن إن كان نهاية للماضي فهو بداية للمستقبل والعكس صحيحٌ فهو الجزء الذي يتلاقى فيه الماضي والمستقبل فهو الحد المشترك، وليس جزءًا من الماضي ولا من المستقبل، فلو ضم إلى الماضي لم يزد به وكذا لو ضم إلى المستقبل.

بأن يصلح **نهاية** لهما أو بداية لهما أو نهاية لأحدهما وبداية للآخر، وينحصر^(١) في (العدد)، وإلا فمتصل^(٢)، وهذا إن لم يكن لأجزائه^(٣) اجتماع في الوجود^(٤) **فزمان**^(٥)،

فكلمة (ما) في تعريفه ليس عبارة عن (الجزء)، وجعل (النقطة) جزءاً من (الخط)^(٦)، (والخط) جزءاً من (السطح)، و(السطح) جزءاً من (الجسم التعليمي) **مُسامحة**.

(**نهاية... إلخ**) ك (النقطة) بالنسبة إلى جزئي (الخط)، لإمكان اعتبارها نهاية أو بداية لهما، أو نهاية لأحدهما وبداية للآخر، وذلك لا يمكن في (العدد)؛ لأنه مركّب من الوحدات، وكلّ وحدة مستقلّ منفصل عن غيرها، وظهر مما سبق أنّ (النقطة) ليست جزءاً من (الخط)، فليست عبارة عما به النهاية، بل نهاية للشيء عرضت فيه اعتباراً، وكذا (الخط) بالقياس إلى (السطح)؛ فهو نهايته لا ما به نهايته، و(السطح) بالنسبة إلى (الجسم التعليمي) نهايته لا ما به نهايته، صرّح به في شرح المواقف.

(**فزمان... إلخ**) واعتباره موجوداً متصلاً وهمي.

(١) (لأن حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سوى ذلك) (تهذيب الكلام

ص ١٠٨) (فيكون العدد والكم المنفصل مترادفين) (بنجويني على التهذيب).

(٢) (وهو ما كان لأجزائه حدّ مشترك فهو: ما يمكن أن يفرض فيه أجزاء متلاقية عند حدّ مشترك يكون بداية

لأحد الأجزاء ونهاية بعينه للآخر) (تهذيب الكلام ص ١٠٨).

(٣) (المفروضة) (سيد).

(٤) أي: غير قارّ فعبر باللازم وترك الملزوم (غير القارّ).

(٥) عبارة المولى القزلي رحمه الله: (ثم العرض تسعة إما كم وهو قسمان: منفصل، وهو: العدد، ومتصل

قارّ وهو: الخط والسطح والثن، أو غير قارّ وهو الزمان). (ص ١٥).

(٦) لأنها لو كانت جزءاً من الخط - كما يُفهم من تعريفها - ما به نهاية الخط، والباء للسببية، فتكون

النقطة جزءاً تقع عنده النهاية - لما كانت حدّاً مشتركاً ولصار الكم المتصل كمّاً منفصلاً.

وهو^(١): مقدار^(٢) حركة الفلك الأعظم، وإلا فمقدار^(٣)، فإن قَبِلَ الانقسامَ من جهة واحدة فخط، أو من جهتين فسطح، أو من جهات فجسم تعليمي^(٤).....

(مقدار.. إلخ) فهو كم متصل يُقدَّر بقليل منه كساعة ويوم وليلة مثلاً.

(١) لأن الزمان متفاوت بالزيادة والنقصان فهو كم، وقد ثبت امتناع الجزء الذي لا ينجزاً فلا يكون مركباً من آتات متتالية، بل يكون كمّاً متصلاً؛ فهو مقدار، أي: كمية تتلاقى أجزاؤها على حدود مشتركة وليس مقدارا لأمر قار، وإلا كان قاراً لأن مقدار القار قارٌ بالضرورة وهو محال، وإلا كانت الحوادث المتعاقبة مجتمعة معاً، فهو مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة، ويمتنع انقطاعها. وإلا انقطع الزمان، فيلزم عدمه بعد وجوده وهو محال، فيكون الزمان مقداراً لحركة مستديرة؛ لأن الحركة المستقيمة تنقطع لا محالة؛ لتناهي الأبعاد، وهي الحركة الفلكية. (راجع السيد على المواقف ٥/ ١٠٧ - ١٠٨).

(٢) لغير قارٍ وهي الحركة؛ فإن الحركة أيضاً لا تجتمع أجزاؤها في الوجود.

(٣) لقارٍ.

(٤) وعند المتكلمين (العدد) اعتباري؛ لأنه مركبٌ من الوحدات، والوحدة من الأمور الاعتبارية، وكأن الخلاف منهم في وجود (العدد) مبنيٌّ على نفي الوجود الذهني، وإلا فالفلاسفة لا يجعلونه من الموجودات العينية بل من الأمور الذهنية، والمقادير (الخط والسطح والجسم التعليمي)، عندهم جواهر مجتمعة؛ إذ الجسم عندهم مركب من أجزاء لا تتجزأ وهي منفصلة؛ إلا أنه لصغر المفاصل التي تماست الأجزاء عليها لا يُحسُّ بانفصالها فلا اتصال (أي صورة جوهرية متصلة) ولا عرض هو متصل في نفسه (أي كم متصل). (تهذيب الكلام ص ١٠٨). وأنكر المتكلمون (الزمان) أيضاً لوجهين؛ الأول: إن الزمان أمس مقدم على يومه، وليس تقدماً بالعلية والذات والشرف والرتبة، فهو بالزمان لانحصار التقدم في هذه الخمسة، فيكون للزمان زمانٌ فليزَم التسلسل، الثاني: الزمان الحاضر موجود، وإلا لم يكن الزمان موجوداً لأنه منحصر في الحاضر والماضي والمستقبل، وأنه غير منقسم، وإلا فأجزاؤه إما معاً فيلزم اجتماع أجزاء الزمان، والضرورة قاضيةٌ ببطلانه، وإما مترتبة فلا يكون الحاضر كله حاضراً، وإذا كان الزمان غير منقسم فكذا الكلام في الجزء الثاني والثالث؛ إذ ما من جزء إلا وهو حاضرٌ حيناً ما، فيتركب من آتات متتالية، والمفروض أنه موجود، فتكون الحركة مركبةً من أجزاء لا تتجزأ؛ لأنه من عوارضها وينطبق عليها، وكذلك الجسم لأنها من عوارضه؛ وأنتم لا تقولون به. (راجع المواقف ٥/ ١٠٨ - ١٠٩). وحاصل إنكار المتكلمين لوجود الزمان أنه يلزم منه أمران؛ إما لزوم التسلسل وهو دليل برهاني، وإما لزوم القول بالجزء الذي لا يتجزأ وهو دليل جدلي، ولذا قدم الدليل الأول على الثاني، وإلا لما صح الإنكار للزمان.

المقالة الثالثة

(الكيف)

وهو عَرَضٌ لا يقبل قِسْمَةً ولا نِسْبَةً^(١) لذاته، وأقسامه أربعة: القسم الأول: الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة^(٢):

(وهو عرض.. إلخ) (العرض) جنس، و(عدم قبول القسمة) فصلٌ يُخرج الكم، و(عدم قبول النسبة) فصلٌ آخر يُخرج الأعراض النسبية، وقوله^(٣): (لذاته) جيء به؛ لإدخال^(٤) الكيفيات المنقسمة بسبب انقسام متعلقها كالعلم بالمركبات أو المنتسبة إليه كعلم زيد °.

(ولا نسبة.. إلخ) أي: لا تكون النسبة عين حقيقتها كالإضافة، ولا جزءاً منها كالأعراض الست النسبية الباقية^(٥).

(١) فإن قيل من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالعلم والقدرة والاستقامة والانحناء ونحو ذلك. قلنا: ليس هذا بتوقف وإنما هو استلزام واستعقاب بمعنى أن تصويره يستلزم تصور متعلق له، بخلاف النسيب فإنها لا تتصور إلا بعد تصور المنسوب والمنسوب إليه. (شرح المقاصد ٢/ ٢٢٠-٢٢١).

فخرج الجوهر والكم وسائر الأعراض النسبية ومن جعل (النقطة والوحدة) من الأعراض زاد فيه عدم اقتضاء اللاقسمة احترازاً عنهما. (شرح التهذيب ص ١٢٤).

(٢) وهي ما يتعلق بها الإدراك وهي إما راسخة كحلاوة العسل وجمرة النار أو غير راسخة كجمرة الخبجل

(٣) عبارة التهذيب: (ولا يخرج عن التعريف العلم بالمركب والبسيط حيث يقتضي القسمة واللاقسمة نظراً إلى المتعلق). (ص ١٢٤).

(٤) فالقيد للإخراج وقيد القيد للإدخال.

(٥) فالعلم نفسه كيف لا يقبل القسمة لذاته وإنما باعتبار ما يتعلق به، ولما كان المركب متعلقاً للعلم قبل العلم الانقسام سبب مقبول المركب الانقسام، وكذا المنتسبة إليه، فإن (زيداً) يقبل الانقسام لعروض المقدار عليه.

(٦) فالكم والكيف عرضان غير نسبيين وبقية الأعراض نسبية، والفرق بين الإضافة وغيرها من النسيب ما ذكره الشيخ.

وهي خمسة أنواع:

الأول: **الملمسات**، وأصولها: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ومدركها: اللمسة، وهي: قوة منبئة في جميع البدن.

الثاني: **المبصرات**، وأصولها: **الألوان** والأضواء، ومدركها: الباصرة، وهي قوة في العصبين المجوفتين اللتين تتلاقيان في مقدم الدماغ، فتفرقان وتتأديان إلى العينين، وإدراكها بانطباع صور الأشياء **فيهما** عند بعض، وبخروج خطين شعاعيين منهما إليها عند آخرين.

الثالث: **المسموعات**،.....

(**الملمسات.. إلخ**) قدّمها؛ لوجودها في جميع الحيوانات؛ وأما البواقي فقد تفقد فيها بعضها أو كلها.

(**الألوان.. إلخ**) اعلم أنّ (الواسطة) ثلاث: (الواسطة في الأثبات)، أي: في التصديق، وهي الدليل الواسطة في الجزم بالنتيجة، و(الواسطة في الثبوت) وهي: ما يكون سبباً لثبوت صفةٍ لشيء؛ سواءً اتصفت الواسطة بها، كالنار الواسطة في اتصاف الماء مثلاً بالحرارة، أو لا كذات الباري الواسطة في ثبوت الألوان للملونات، و(الواسطة في العروض) وهي: التي توجب عروض ما هو صفته بالذات لغيره تبعاً له، كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لركابها؛ فمرادنا بأنّ أصول المبصرات الألوان والأضواء: أنّه لا واسطة في عروض الرؤية لهما، وإن كان الضوء واسطة في ثبوت الرؤية للون، فاحفظه.

(**فيهما... إلخ**) ثم تصل الصورة منهما إلى مجمع النورين، أي: محلّ التقاء العصبين.

وهي: الأصوات^(١)، وتحدث عند المتكلمين بمحض خَلْقِ الله تعالى^(٢)، وعند الفلاسفة سببها القريب المعلول^(٣) للقرع^(٤) أو القلع^(٥) الشديدين، ومدركها: السامعة، وهي قوة في العصب المفروش في مَقَرِّ الصَّماخ تُدْرِكُ الأصوات بسبب وصول الهواء المتكثف بكيفيتها إليه؛ بقرينة ميلها مع الرياح، ويدل على وجودها **خارج الصَّماخ** وتعلق الإحساس بها هناك أيضاً إدراك جهتها ولو من الجانب المخالف وتمييز قريبها عن بعيدها، ومن الأصوات: اللَّفْظُ،.....

(الصَّماخ) (بكسر الصاد) خرقُ الأذن.

(**خارج.. إلخ**) والحاصل أن هناك أموراً ثلاثة، الأول: إن إدراك الأصوات بوصول الهواء المتكثف بها إلى الصماخ، الثاني: أن الأصوات موجودة **خارج الصماخ** كما هي موجودة فيه، الثالث: أنه يتعلق الإحساس بها هناك كما يتعلق بها فيه، ويدل على الأمر الأول: ميل الأصوات مع الرياح، وعلى الآخرين: إدراك جهتها وتمييز قريبها عن بعيدها.

(١) اعلم أن الصوت وإن كان بديهي التصور كسائر المحسوسات، إلا أنه قد اشتبهت ماهيته عند بعضهم فقيل: هو تموجُ الهواء، وهو سببه القريب. وقيل: هو القرع أو القلع وهما سببان بعيدان، والحق: أن ماهيته بديهية مستغنية عن التعريف ومغايرة لما توهموه؛ فإن التموج محسوس باللمس، ألا يرى أن الصوت الشديد ربما ضرب الصماخ بتموجه فأفسده، وأيضاً التموج حركة، والصوت ليس كذلك، والقرع مماسة والقلع تفريق، والصوت ليس شيئاً منهما. (سبد على المواقف ٥/ ٢٥٧). **فكل هذه المحسوسات بديهية** التصور من حيث إنها محسوسات وأما حقيقتها فنظرية كالحرارة والضوء واللون ومثلها الصوت.

(٢) وسائر الحوادث. (شرح المقاصد ٢/ ٣٧٣).

(٣) أعني تموج الهواء.

(٤) الأساس الشديد. **فالوصف بالشديدين من التجريد.**

(٥) التفريق الشديد.

وهو: **صوتٌ** مُعْتَمِدٌ على مقطعٍ من مقاطع الفم.

الرابع: المذوقات؛ وأصولها الطُّعُومُ التَّسْعَةُ، وهي: المرارة. والحلاوة. والملوحة. والحموضة. والعفوصة. والقبض. والدُسُومة. والتفاهة. والخرافة. ومدرُّكُها: الذائقة، وهي قوَّةٌ منبِثَةٌ في العصب المفروش على جُزْمِ اللِّسان تُدْرِكُها بمخالطةِ الرُّطوبةِ اللَّعابيةِ التي في الفم بالمطعوم.

الخامس: المشمومات، وهي: الروائح، وتتعيَّنُ بالإضافة إلى موصوفها، كرائحة العنبر والمسك والريحان، ومدرُّكُها: الشَّامَّةُ، وهي قوَّةٌ في الزائدتين النابتتين في مقدِّم الدِّماغ الشبيهتين بحلْمَتِي الثدي، وإدراكُها بوصولِ الهواءِ المتكَيِّفِ بها إلى الخيشوم، ويختصُّ إدراكُ كُلِّ من تلك الكيفيات بإحدى الحواسِّ، نعم يُدْرِكُ جميعُها بـ (الحسَّ **المشترك**). وهي الأولى من الحواسِّ الخمس الباطنة التي قال بها الحكماء، وهي: قوَّةٌ في مقدِّم البطن الأوَّل من البطون الثلاثة للدِّماغ، تجتمعُ فيها صورُ المحسوسات بالحواسِّ الظَّاهرة **بالتأدي إليها**^(١).....

(وهو **صوت.. إلخ**) وهذا الصوتُ كَيْفِيَّةٌ قائمةٌ بالهواء الحاصل في الحلقوم والفم؛ فقوله (معتمد) مسندٌ إلى (الصوت) مجازاً، وإنما المعتمد محلُّه، وهو الهواء الحاملُ له^(٢).

(**المشترك.. إلخ**) الضميرُ راجعٌ إلى الحسَّ المشترك، والتأنيثُ باعتبار القوة أو إرادة الحاسة.

(**بالتأدي إليها.. إلخ**) هذا إذا كانت مدركةٌ للمحسوسات التي لها وجودٌ في الخارج،

(١) أي: إلى هذه القوة، أعني الحسَّ المشترك.

(٢) فالهواءُ جوهرٌ، والصوتُ عَرَضٌ محلُّه الهواءُ.

منها^(١)؛ كمشاهدة القطرة النازلة خطأ مستقيماً والشعلة الجوّالة دائرة.

الثانية: منها: الخيال، وهي: قوة في مؤخره تحفظ صور المحسوسات بالحواس الظاهرة المرتسمة في الحس المشترك **عند استعمالها** بعد غيابها عنها.

الثالثة: الواهمة، وهي: قوة في مقدّم البطن الثالث منها تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالصّور المحسوسة؛ كعداوة فلان لفلان وصادقته له.

الرابعة: الحافظة، وهي: قوة في مؤخره تحفظ ما تدركه الواهمة.

الخامسة: المتصرف، وهي: قوة في البطن الأوسط منه، تتصرف في الصّور

وإلا فقد تدرك ما ليس لها وجود في الخارج، كإدراكها عند النوم أو المرض أشياء لا حقيقة لها قطعاً؛ إذ من المعلوم أنّ تلك الصور لم تصل إليها بواسطة استعمال الحواس الظاهرة؛ لتعطّلها في المنام ووقت الإغماء والمرض، كما أنّه معلوم أنّ لا علاقة لها بالمعدومات، هذا والذي اعتقده أنّ تلك الصور تأخذها الحس المشترك من الخيال؛ لأنّ فيها صوراً كثيرة، لكنه بواسطة المرض أو الإغماء أو بعض العوارض في النوم لا تدركها بالضبط حسب الواقع، وإنما تأخذ يداً من هذه الصورة ورجلاً من صورة أخرى وموقعاً لصورة ثالثة، فتتصرف فيها بالتركيب الفاسد الغير المطابق للواقع.

(**عند استعمالها.. إلخ**) (عند استعمالها) ظرف لقوله: (المرتسمة) وقوله: (بعد غيابها) ظرف لقوله: (تحفظ)، وقد يتوهم أنّ علاقة (الخيال) بصور المحسوسات المرتسمة في (الحس المشترك) إنما هي بعد غيوبتها عن الحواس الظاهرة، وليست كذلك، بل هي تابعة للحس المشترك، فكما أنها تدرك جميع ما تدركه الحواس الظاهرة تقبل الخيال جميعها، ولكن حفظها له بالاستقلال إنما هو بعد غيوبته عن الحواس الظاهرة والحس المشترك.

(١) أي: من الحواس الظاهرة.

المحسوسة والمعاني المتعلقة بها بالتركيب تارةً والتفصيل أخرى، أي: بالإيجاب كـ (زيدٌ صديقٌ لعمرو) وبالسلب (أنه ليس صديقاً له)، وتسمّى باعتبار استعمالِ (العقل) لها (مُفكِّرةً)، وباعتبار استعمالِ (الواهمة) لها (مُخَيِّلةً)، والدليل على تغيُّنِ محالِّها اختلافُها عندَ اختلافِها.

القسم الثاني: الكيفياتُ النفسانية^(١):

وهي إن رَسَخَتْ^(٢) في النفس بحيثُ يَتَعَذَّرُ زوالُها أو يَتَعَسَّرُ سُمِّيَتْ (مَلَكَةً)^(٣)، وإلَّا (حَالاً)^(٤)

١- فمنها الحياة، وهي: مَبْدَأُ لِقْوَةِ الحسِّ والحركة الإرادية،.....

(وهي مَبْدَأُ... إلخ) وسببُ ناقصٍ^(٥) لها^(٦) لا تَأْمُ؛ لأنها^(٧) موجودةٌ في العضو^(٨)...

(١) أي: المختصّةُ بذوات الأنفس الحيوانية، ومعنى الاختصاص بها أن تلك الكيفيات توجد في الحيوان دون النبات والجماد؛ فلا يرد أن بعض هذه كالحياة والعلم والقدرة والإرادة ثابتٌ للواجب؛ فلا تكون مختصّةً بالحيوان، على أن القائل بثبوتها له تعالى لا يقول باندراجها تحت الكيف ولا في سائر الأعراض ولا الجواهر أيضاً. (تهذيب الكلام ص ١٣٣).

(٢) أي: استحكمت في موضوعها بحيث لا تزول عنه أصلاً. (راجع السيد ٥/ ٢٨٦).

(٣) من الملك بمعنى: القوة. (عبد الحكيم ٥/ ٢٨٦).

(٤) من التحول بمعنى التغير. (عبد الحكيم)، ولقبولها التغير والزوال بسهولة. (سيد)، والاختلاف بينهما يعارض هو الرسوخ وعدمه؛ فإن الحال تصير ملكةً بالتدرّج، ألا ترى أن الكيفية النفسانية الواحدة بالشخص كالكتابة مثلاً تكون في ابتداء حصولها حالاً، وإذا ثبتت زماناً واستحكمت صارت هي بعينها ملكةً. (سيد ٥/ ٢٨٦ - ٢٨٧).

(٥) أي للحس والحركة بالفعل وإن بقيتا بالقوة في العضو المشلول، فهي سبب تام بالقوة وناقصٌ بالفعل.

(٦) أي: لقوة الحس والحركة.

(٧) أي: الحياة.

(٨) والجواب: أنا لا نسلم أن قوة الحس مفقودة في العضو المشلول؛ لجواز أن يكون الإحساس والحركة

والموت: عدمها^(١) فلا يكون كيفاً، وقيل: أمرٌ وجوديٌّ؛ فهو كيفٌ يضادُّها.

٢- ومنها: العلم، وهو: صورةٌ تحصلُ من الشيء عند النفس، بالذات كما في الكلّيات والجزئيات المجردة عن المادة، أو بالواسطة كما في الجزئيات المادية، وافتقرت الحكماء فيها فرقتين: ففرقةٌ على أنّها متّحدةٌ مع ذي الصورة، فهي^(٢) من حيث ارتسامها فيها^(٣).....

المشلول، مع أنه ليس فيه حسٌّ ولا حركةٌ إرادية.

(فلا يكون كيفاً.. إلخ) لأنّ الكيف عرضٌ وهو موجودٌ، فيكون بينه وبين الحياة تقابلُ العدم والملكة، ولا يستعمل الميت إلا لما كان من شأنه الحياة شخصاً أو نوعاً أو جنساً.

(أمرٌ وجوديٌّ.. إلخ) ويدلُّ عليه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (المالك / ١)؛ لأنّ الخلق لا يتعلّق بالأعدام، ويجاب عنه: بجواز تعلّقه بها باعتبار وجودها الرابطي^(٤)؛ أي اتصاف الحي بالموت.

(بالذات... إلخ) أي: بدون استعمال الحواس.

قد تخلّف لمانع. (راجع السيد ٣ / ٢٩٠) لأن الإحساس والحركة يتوقفان على وجود المقتضي وانتفاء

المانع، وإن قيام المانع لا يدل على عدم وجود المقتضي.

(١) كما يقتضي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة / ٢٨). وقوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَهْمُ الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ أَخْيَيْنَاهَا﴾ (يس / ٣٣). وغير ذلك. (عبد الحكيم على السيد ٥ / ٢٨٤).

(٢) أي: الصورة.

(٣) أي: النفس.

(٤) سيأتي أن هنالك فرقاً بين الوجود الحمولي وهو: حمل نفس الوجود على الشيء، مثل: زيد موجود

والوجود الرابطي وهو: حمل ما عدا الوجود مثل (زيد ضاحك) أي: يتصف بالضحك، والأعدام لا

تقبل الوجود الحمولي بخلاف الرابطي، فيتعلّق فعل الخلق بها باعتبار الوجود الرابطي. أي: خلق

اتصاف الحي بالموت.

موجود^(١) ظِلِّي مُطَابِقٌ لذي الصُّورة ومعلومٌ، وليست مندرجةً تحت شيءٍ من المقولات، ومن حيث قيامها^(٢) بها واتصافها بها^(٣) موجود^(٤) أصيلي، عرضٌ وكيفٌ وعِلْمٌ، وقد اشتهرت هذه الفرقةُ بأهلِ الحقيقة، وبأصحاب الوجودِ الذهنيِّ، والعِلْمُ والمعلومُ على هذا هو ما في الذَّهن، وهما متَّحدان ذاتاً ومتغايرانِ اعتباراً، وفرقةٌ على أنَّها^(٥) شَبَحٌ ومثالٌ للمعلوم؛ فهو موجودٌ أصيليٌّ؛ عرضٌ وكيفٌ دائماً، وما في الذهن علمٌ، وما في الخارج حقيقةٌ أو تقديرًا معلومٌ، وقد اشتهرت هذه الفرقةُ بأرباب الشَّيح والمثال، هذا عند الحكماء، وأمَّا المتكلمون^(٦) فجمهورهم على أنه (إضافة) بينَ العالمِ والمعلوم،.....

(١) إذا قيس إلى الوجود الخارجي فقد يكون جوهرًا وقد يكون عرضًا، ولا منافاة بين كون شيء واحد جوهرًا وعرضًا بالاعتبارين، فتدبر فإنه من المزالق (عبد الحكيم على السيد ٤ / ٦).

(٢) أي: الصورة.

(٣) أي: بالصورة.

(٤) (يترتب عليه الآثار في الخارج ككون محلّه عالمًا مثلاً) (عبد الحكيم ٤ / ٦).

(٥) (على قولهم لا يكون للأشياء وجود ذهني بحسب الحقيقة بل بحسب المجاز والتأويل؛ كأن يقال مثلاً: النار موجودة في الذهن، ويراد أنه يوجد شبح له نسبة مخصوصة إلى ماهية النار بسببها كان ذلك الشبح علمًا بالنار لا بغيرها من الماهيات) (سيد ٣٤ / ٦).

(٦) قال المتكلمون: (العلم لا بدّ فيه من إضافة، أي: نسبة بين العالم والمعلوم، بها يكون العالم عالمًا بذلك المعلوم والمعلوم معلوماً لذلك العالم، وهو - الإضافة والنسبة - الذي يسمونه بالتعلق ولم يثبت غيره بدليل، فلذا اقتصر جمهورهم عليه، وقالت جماعة من الأشاعرة: هو صفةٌ حقيقية ذاتٌ تعلق، وعرفوه بأنه: صفة حقيقية توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض، فعلى قولهم ثمة أمران، العلم وهو تلك الصفة، والعالمية أي: ذلك التعلق. وقال الحكماء: العلم هو الموجود الذهني، وعرفوه بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، وإنما ذهبوا إلى أن العلم هو الموجود الذهني لأنه قد يعقل نفي محض وعدم صرف في الخارج كالممتنعات، والتعلق إنما يتصور بين شيئين متميزين، ولا تمايز إلا بأن

ومحققوهم على أنه **صفة ذات** إضافية. وأنواعه ^(١) أربعة؛ الأول: الإحساس: وهو إدراك النفس بواسطة الحواس للشيء الموجود في الخارج الحاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة. الثاني: التخيل: وهو إدراك النفس بواسطة **الخيال** **لذلك** الشيء بلا حضوره. الثالث: التوهم: وهو إدراكها بواسطة الواهمة للمعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات.....

(**أنه صفة... إلخ**) والحق أن تلك الصفة ليست علماً بل هي عقل، وهي ^(٢) بمنزلة الصقالة والجلاء على صفحة بلور المرآة، والعلم هو الصورة المنطبعة فيها، فالنفس كزجاجة المرآة، والعقل كصقالتها، والعلم كالصور التي تنطبع فيها، ونعم ما قيل:

والنفس مرآة بعقلها انجلت والعلم صورةً بها تمثلت

(**الخيال لذلك... إلخ**) كما إذا أبصرت شخصاً، أو لمست شيئاً ناعماً، أو سمعت صوتاً حسناً، أو شممت وردة، أو ذقت حلاوة، وغاب عنك، ثم تخيلت ذلك بعد.

يكون لكل منهما ثبوت في الجملة، وإذا لا ثبوت للمعلوم ههنا في الخارج؛ فإذا لا حقيقة له إلا الأمر الموجود في الذهن، وذلك الأمر الموجود في الذهن هو العلم والمعلوم، أيضاً فإنه باعتبار قيامه بالقوة العاقلة: علم، وباعتباره في نفسه من حيث هو معلوم. وقال المتكلمون: كون العلم عبارة عن الموجود الذهني باطل لوجهين؛ الأول: لو كان التعقل بحصول ماهية المعقول في ذهن العاقل، فمن عقل السواد والبياض وحكم بتضادهما يكون قد حصل في ذهنه السواد والبياض، فيكون الذهن أسود وأبيض؛ إذ لا معنى للأسود والأبيض إلا ما حصل فيه ماهية السواد والبياض، الثاني: حصول ماهية الجبل والسماء في ذهننا معلوم الانتفاء بالضرورة، وجوابهما: أنه إنما يلزم كون الذهن أبيض وأسود لو حصل فيه هوية السواد والبياض، أي: ماهيتهما الموجودة بالوجود العيني المسمى بالوجود الخارجي، الذي هو مصدر الآثار الخارجية، لا ماهيتهما الموجودة بالوجود الظلي المسمى بالوجود الذهني، وعلى هذا القياس حصول هوية الجبل (سيد على المواقف ٦/ ١ - ٩ ملخصاً).

(١) أي: العلم.

(٢) لأن العلم هي الصور، والصفة التي توجب التمييز عقل وليست صورة.

الرابع - التعقل^(١): وهو إدراكها^(٢) بالذات للشيء من حيث هو مطلقاً. ثم العلم إما تصور وإما تصديق؛ لأنه إن كان إدراكاً للنسبة التامة الخبرية إذعاناً فتصديق، فإن كان جازماً، أي: قاطعاً للمقابل، وثابتاً أي: لا يزول بتشكيك المُشكِّك ومطابقاً للواقع فيقين، أو جازماً ثابتاً غير مطابق له فجهل مركَّب، أي^(٣): صورة علمية^(٤) لا مطابقة للواقع مُضمَّنة إلى الجهل بعدم مطابقتها له؛ فتسميتها جهلاً مجاز^(٥)؛ لأن ذلك الإذعان لما كان غير مطابق للواقع كان كالجهل^(٦) في عدم الإفادة، وأما الجهل المأخوذ معه فحقيقة؛ لأنه بمعنى: عدم العلم بكونه لا مطابقاً^(٧)، وإن كان جازماً غير ثابت فتقليد وإن كان غير جازم فظن، وقد يُطلق (الظن) على ماعدا اليقين، كما يُطلق (العلم) على اليقين، وعلى مطلق التصديق، وعلى مطلق الإدراك^(٨)،.....

(من حيث هو... إلخ) أي: بلا اعتبار وجوده في الخارج، ولا حضوره عند المدرك،

(١) فالإحساس مشروط بثلاثة أشياء: حضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك جزئياً، والتخيل مجرد عن الشرط الأول، والتوهم مجرد عن الأولين، والتعقل عن الجميع، بمعنى: أن الصورة مجردة عن العوارض المادية الخارجية، وإن لم يكن بد من الاكتناف بالعوارض الذهنية، مثل: شخصها من حيث حلولها في النفس الجزئية، ومثل: عرضيتها وحلولها في تلك النفس ومقارنتها لصفات تلك النفس (شرح المقاصد ٢/ ٣١٣).

(٢) أي: النفس.

(٣) أي: اعتقاد لصورة... إلخ.

(٤) بخلاف الجهل البسيط الذي لا صورة علمية له.

(٥) لأنه صورة علمية والجهل هو عدم العلم بالشيء.

(٦) فهو استمارة.

(٧) فالجهل البسيط عدم العلم باللامطابقة، فعدم العلم صفة الشخص، وأما الجهل المركب فهو الجزم بالنسبة للامطابقة للواقع، فالمطابقة وعدمها في الجهل المركب صفة للنسبة لا للشخص.

(٨) الشامل للتصور والتصديق.

كما يُطلق عليه أي: على مطلق الإدراك **التصور**.

وإن لم يكن إدراكاً كذلك^(١) فتصوّر، سواءً كان إدراكاً لغير النسبة، أو **للنسبة الناقصة**، أو التامة الخبرية بدون الإذعان أو الإنشائية وهذا^(٢) إن كان إدراكاً للنسبة ومقابلها على السواء فشكّ، وإن كان إدراكاً لها مع كون إدراك مُقابلها راجحاً غير جازم فهو وهم، أو **جازماً** فهو تخيّل.

وأَسبابُ اليقين: الحواسُّ السليمة، وخبرُ الرسول ﷺ، والخبرُ المتواتر، والعقل^(٣)،

ولا كونه على هيئة مخصوصة؛ سواءً أكان الإدراك تصوراً أو تصديقاً، ناشئاً من الإحساس أو التخيّل أو التوهم أو التعقل.

(**التصور... إلخ**) ويُقسّم إلى القسمين، بأن يقال: العلم إما تصوّر بلا حكم فتصوّر ساذج، أو تصوّر معه حكم فتصديق، كما في متن الشمسية.

(**للنسبة الناقصة... إلخ**) ويتحقّق بالإحساس والتخيّل والتوهم والتعقل؛ كإبصار اللون وسماع الصّوت، وتخيّلها بعد الغياب، وتوهم محبة زيد، وتصوّر مفهوم الإنسان.

(**جازماً... إلخ**) تقليداً أو جهلاً مركباً أو يقيناً.

(١) أي إدراكاً للنسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان.

(٢) أي إدراك النسبة من دون الإذعان.

(٣) (بحكم الاستقراء، ووجه الضبط إن كان السبب من خارج فالخبر الصادق، وإلا فإن كان آلة غير المدرك

فالحواس وإلا فالعقل). (شرح العقائد النسفية ص ٢٩).

أما الحسيّات والمتواترات فقد علمت في المنطق أنّهما من اليقينيّات البديهيّة، وأما خبرُ الرسول ﷺ فهو من اليقينيّات النظريّة، ويُستدلُّ على صدقِه بأنّه خبرٌ مَنْ ثَبَتَ صدقُه بالمعجزة، وكلُّ خبرٍ كذلك فهو صادقٌ، وأمّا العقل: فهو قوّةٌ غريزيّةٌ للنفس^(١)، بها تستعدُّ للعلوم^(٢) والإدراكات^(٣)، أمّا البديهيّةُ فبالبداهة^(٤)، وأمّا النظريّاتُ فبواسطة النظر، أي: التعريف والدليل الصحيحين، وإفادته للعلم ضروريٌّ^(٥)، وكفى بمراجعة الوجدانِ شاهداً، والمنكرُ جاهلٌ أو جاحدٌ، و**مراتبه أربعٌ**:.....

(و**مراتبه... إلخ**) أي: مراتبُ العقل النظري لا العقل العملي، والتفصيل: أنّ قوّة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ الفياض للاستكمال بالعلوم تسمّى بـ (العقل النظري)، ولها مراتبُ أربعٌ كما في المتن. ويتفرّع منها: الحكمة النظرية بالمعنى العام المفسّرة بمعرفة الأشياء تصوّراً أو تصديقاً كما هي عليه، وهي المنقسمة إلى: الحكمة النظرية بالمعنى الخاص، والحكمة العملية في صدر هذه الرسالة، وباعتبار تأثيرها في البدن لتكميله يُسمّى (عقلاً عملياً)، وهي قوّة الاستنباط والتصرف، وبها تتمكن من استنباط الصناعات، وتتفرّع منها الحكمةُ العمليّةُ المفسّرة بالقيام بالأعمال على ما ينبغي، فالحكمة النظرية: قوّة العلم المسماة بالقوّة المدركة، والحكمةُ العمليّةُ: قوّة العمل المفسّرة بالقوّة المحركة؛ فهما متخالفان، وقد تطلق الحكمة على القيام بالأُمور

(١) أراد بالنفس ما هو المشار إليه بـ (أنا وأنت).

(٢) أي: المعاني غير المحسوسة.

(٣) أي: الإدراكات الجزئية المحسوسة للنفس.

(٤) (كالعلم بأن كل شيء أعظم من جزئه، فإنه بعد تصور معنى الكل والجزء الأعظم لا يتوقف على شيء).

(شرح العقائد النسفية ص ٤٤).

(٥) العلم صور منطبعة في النفس، والنفس تدرك هذه الصور بواسطة العقل، والعقل قوّة للنفس تؤهلها

للعلوم والإدراكات، وتصل الصور العلمية للنفس بواسطة الحواس أو العقل، والفكر ترتيب الصورة المنطبعة للتوصل إلى أمور مجهولة.

العقل الهولائي: وهو الاستعداد الإدراكي^(١) من غير حصوله بالفعل؛ كما^(٢) للأطفال عقيب الولادة.

والعقل بالملكة: وهو حصول الضروريات والاستعداد لتحصيل النظريات بها. والعقل بالفعل: وهو التمكن^(٣) من استحضار النظريات بقدر الطاقة متى شاء. والعقل المستفاد: وهو حضور النظريات بحيث لا تغيب^(٤) عن النفس؛ كما في أصحاب القوى القدسية.

علماء وعملاً كما ينبغي، وهذه هي المرادة من (الحكمة) في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة/ ٢٦٩) كما قد تطلق (الحكمة) على: التوسط بين الجريزة والغباوة، فلها أربعة معان، الأول: معرفة الأشياء كما هي، المنقسمة إلى: الحكمة النظرية والعملية، وهي بهذا المعنى ناشئة من العقل النظري، الثاني: القيام بالأعمال على ما ينبغي، وهي بهذا المعنى ناشئة عن العقل العملي، الثالث: القيام بالأمور علماً وعملاً، فهي ناشئة منهما معاً، الرابع: التوسط بين الجريزة والغباوة.

(١) (الإدراك المعقولات) (سيد)

(٢) (فإن لهم في حال الطفولة وابتداء الخلقة استعداداً محضاً ليس معه إدراك، وليس هذا الاستعداد حاصلًا لسائر الحيوانات، وإنما نسب إلى (الهولي)؛ لأن النفس في هذه المرتبة تشبه الهولي الأولى الخالية في حد ذاتها عن الصور كلها) (سيد على الموقف ٤٤ / ٦).

(٣) (قال العضد: العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات، وقيل: بل حصول النظريات بحيث يستحضرها متى شاء بلا روية وتجشم كسب جديد) (المواقف).

(٤) (وهل يمكن حضور النظريات بأسرها مشاهدة للقوة العاقلة الإنسانية، والإنسان في جلاباب من بدنه أم لا؟ فيه تردد) (سيد ٤٥ / ٦).

ثم النفس: هي المدركة^(١) للمكليات والجزئيات المجردة والمادية باتفاق المحققين، ونسبة الإدراك إلى الحواس مجاز^(٢)؛ كنسبة القطع إلى السكين، وفيها ترسم صور الكليات والجزئيات المجردة، وفي صور الجزئيات المادية خلاف؛ فذهب جمع إلى ارتسامها في النفس أيضاً؛ لا متناع الإدراك بدون الارتسام في المدرك، إلا أن ارتسامها فيها يتسبب عن ارتسامها في الحواس، مثلاً إذا أبصرت شيئاً أدركته بارتسام صورته في (العين) بالذات وفي (النفس) بواسطتها، وذهب جمع إلى ارتسامها في الحواس فقط؛ لا متناع ارتسام الماديات في النفس المجردة^(٣)، وهم الذين قالوا: بالحواس الباطنة^(٤)؛ مستدلين^(٥) بأننا نحكم بأن هذا الملموس هو هذا الملمون مثلاً، والحاكم يجب حضور الطرفين عنده، ولا شيء من الحواس الظاهرة قابل لحضورهما فيه^(٦)، ويمتنع ارتسامهما في النفس؛ لتجردها، فالمجمع هو (الحس المشترك)، ولا بد لحفظ الصور المحسوسة المجتمعة فيه من محل آخر؛ لأن قوة الحفظ والبقاء غير قوة القبول والإدراك، وهو (الخيال)، وكذلك لا بد لارتسام المعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلقة بالمحسوسات من محل وهو (الواهمة)، ولحفظها من محل آخر؛ لما مر^(٧) ولأن حافظ المعاني غير حافظ الصور وهو (الحافظة)، ولا بد للتصرف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المأخوذة منها بالإيجاب تارة وبالسلب^(٨) أخرى من قوة أخرى، ليست هي الحواس الظاهرة،

(١) بقوة العقل.

(٢) أي: عقلي من نسبة ما للشيء إلى آله.

(٣) لأن النفس عندهم جوهر مجرد فلا يمكن ارتسام الصور فيه بخلاف المتكلمين النافين للجواهر المجردة فترسم في النفس لأنها جسم لطيف.

(٤) بيان لدواعي القول بالحواس الباطنة وهو كون النفس مجردة، ولا بد من انطباع الصور في المدرك وعند غيوبتها عن الحواس الظاهرة تحتاج إلى حواس أخرى تدركها ليتفرع الحكم عليها.

(٥) على وجود الحواس الباطنة.

(٦) أي: لا يمكن حضور الملموس والملمون في حاسة واحدة من الحواس الظاهرة.

(٧) من أن قوة الحفظ والبقاء غير قوة القبول والإدراك.

(٨) أي: بالتركيب والتحليل.

«فائدتان»: الأولى: إنَّ الذَّهْوَلَ عن الصُّورَةِ الإدراكية إنَّ انتهى إلى زوالها فَنَسِيانٌ، وإلَّا^(١) فَسَهْوٌ.

الثانية: إنَّ الجهلَ المركَّبَ يقابلُ العلمَ المطابقَ بالتضادَّ^(٢)، وأمَّا الجهلُ البسيطُ فيقابلهُ تقابلُ العدمِ والملكة، لأنَّه: عدمُ العلمِ عمَّا من شأنه العلمُ.....

وهو ظاهرٌ ولا النفسَ لما مرَّ^(٣) ولا الحواسَّ الباطنةَ السابقة؛ لاختصاصها بأعمالها، وهذه القوةُ هي (المتصرِّفةُ)، وتسمَّى (مفكِّرةً) باعتبار^(٤) ومُخَيِّلَةً بآخر^(٥) كما مرَّ.

(١) (وقد فرق بين السهو والنسيان؛ بأن الأول: زوالُ الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والثاني: زوالهما معاً فيحتاجُ في حصولها إلى سبب جديد) (سيد ٦/ ٢٦ - ٢٧).

(٢) الجهل المركب: عبارة عن اعتقادٍ جازمٍ ثابتٍ غير مطابق وهو ضدُّ العلم؛ لصدق حدِّ الضدين عليهما؛ فإنهما معنيان وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد، وبينهما غاية الخلاف أيضاً، وقال كثير من المعتزلة: الجهل المركب مماثلٌ للعلم، وامتناع الاجتماع بينهما إنما هو للمماثلة لا للمضادة، وإنما قالوا بالمماثلة، لأنَّ التمييز بينهما ليس إلا بالنسبة إلى المتعلِّق، وهي مطابقته أو لا مطابقته، فإن العلمَ مطابقٌ لمتعلِّقه، والجهلُ المركبُ غيرُ مطابقٍ له، والنسبة لا تدخل في حقيقة المتسبين؛ لأنها متأخرة عن طرفيها فتكون خارجةً عنهما، والامتنياز بالأمور الخارجية لا يوجب الاختلاف بالذات، وقال الأصحاب بطريق المعارضة: المطابقة واللامطابقة أخصُّ صفاتهما، فيلزم من الاختلاف فيه الاختلاف في الذات؛ لأنَّ المتماثلين ما يشتركان في أخصُّ الصفات) (سيد على المواقف باختصار ٦/ ٢٤ - ٢٦).

(٣) لامتناع ارتسامها فيها لتجردها.

(٤) أي: باعتبار استعمال العقل لها.

(٥) أي: باعتبار استعمال الواهمة لها.

٣- ومنها: الإرادة، وهي: صفة^(١) للنفس، بها^(٢) يترجَّح أحد المقدورين المخزونين عندها^(٣) في أحد الأوقات على الآخر، ويُقابِلُها **الاضطرار**.

٤- ومنها: القدرة، وهي: صفة تؤثر في المقدور الذي خصَّصته الإرادة، فهي تابعة للإرادة، التابعة للعلم، التابع للحياة، المشهورة بإمام الصفات، ويُقابِلُها **العجز**.

(بها... إلخ) يعني أن نفس تلك الصفة كافية للترجيح بدون ضمِّ داعٍ آخر إليه، فالهاربُ من السَّبعِ يَسْلُكُ أحدَ الطريقتين المتساويتين في النجاة بمحض الإرادة، وليس هذا من قبيل الترجيح بلا مُرجِّح؛ فإن الإرادة مُرَجَّحةٌ، وهي كافيةٌ.

(الاضطرار... إلخ) بمعنى: لزوم طرفٍ واحدٍ من الأفعال، كلزوم الإحراق للنار، والنزول لمن أُلقي من محلٍّ عالٍ، ويكون مع العلم وبدونه، ويعبر عنه بالكردي (به ناجاري).

(العجز... إلخ) أي: عدم إمكان الدفع، ويسمى في لغتنا (ناته وانى)، ويكون مع العلم.

(١) وقال كثيرٌ من المعتزلة: الإرادة اعتقادُ النفع أو ظنُّه؛ لأنَّ نسبة القدرة إلى طرفي الفعل على السوية، فإذا حصل اعتقاد النفع أو ظنه ترجَّح على الآخر عند القادر وأثر فيه قدرته، وقيل ليس الإرادة ما ذكر، بل هذا هو المسمى بالداعية، وأما الإرادة فهي ميل يتبع ذلك الاعتقاد أو الظنَّ (سبذ ٦/ ٦٤).

(٢) واعلم أنَّ (الإرادة) عندنا غيرُ مشروطة باعتقاد النفع أو بميلٍ يتبع ذلك، وذلك أنَّ الإرادة توجد بدونهما، فلا تكون عينَ أحدهما ولا مشروطةً به أيضاً، فلا يصحُّ تفسيرها بأحدهما أصلاً، خلافاً للمعتزلة الذين فسروها بواحدٍ منهما، لنا في وجود الإرادة بدونهما أنَّ الهارب من السبع إذا ظهر له طريقان متساويان في الإفضاء إلى النجاة، فإنه مع كونه ملجأً في الهرب يختارُ أحدهما بإرادته، ولا يتوقف في ذلك الاختيار على ترجُّح أحدهما لنفعٍ يعتقده فيه ولا على ميلٍ يتبعه، بل يُرجَّح أحدهما بمجرد الإرادة، لا أقول: لا يكون للمفعل مرجَّح، بل لا يكون إليه داعٍ باعثٌ عليه من اعتقاد النفع أو ميلٍ تابعٍ له.

(٣) أي: المرسمين فيها.

- ٥- ومنها: اللَّذَّةُ والأَلَمُ، والأوَّلَى: صفةٌ ارتياحيَّةٌ للنفس، تَحْدُثُ بإدراكِها للملائم^(١) الحسيِّ أو العقليِّ من حيث^(٢) هو كذلك، والثانية: صفةٌ انقباضيَّةٌ لها، تَحْدُثُ بإدراكِها للمنافرِ الحسيِّ أو العقليِّ من حيث هو كذلك
- ٦- ومنها: الصَّحَّةُ، وهي: صفةٌ لها، توجِبُ وقوعَ الأفعالِ المُنتَظِمةِ من موضوعِها، ويقابلُها: المرضُ، وهو يُوجِبُ عدمَ انتظامِ الأفعالِ منه.
- ٧- ومنها: الحِكْمَةُ، وهي: ^(٣) كَيْفِيَّةٌ متوسِّطةٌ بين الجُرْبِزَةِ^(٤) والغباوةِ، ويُعبَّرُ عنها باعتدالِ القوةِ النطقيةِ، أي: الإدراكيةِ.
- ٨- ومنها: العَفَّةُ، وهي: كَيْفِيَّةٌ متوسِّطةٌ بين الخمودِ والفجورِ، ويُعبَّرُ عنها باعتدالِ القوةِ الشهويَّةِ.

(الحسيُّ أو العقليُّ... إلخ) فكلُّ من اللَّذَّةِ والأَلَمِ الحسيَّينِ مسبوقٌ بإحساسٍ وإدراكٍ للنفسِ، كما أنَّ كلاً من اللَّذَّةِ والأَلَمِ العقليَّينِ مسبوقٌ بإدراكٍ لها، واللَّذَّةُ والأَلَمُ تحصيلانِ بعد ذلك الإدراكِ.

(١) (الملائم: هو كمالُ الشيء الخاصِّ به، كالتكثيفُ بالحلاوةِ والدسومةُ للذائقةِ، وكإدراكُ حقائقِ الأشياءِ وأحوالِها على ما هو عليه للقوةِ العقليةِ) (السيد ٦/ ١٣٦).

(٢) (قال المعضد: وقولنا: من حيث هو ملائم؛ لأن الشيء قد يلائم من وجه دون وجه، كالدواء الكريه إذا علم أن فيه نجاةً من الهلاك، فإنه ملائم من حيث اشتماله على النجاة، وغير ملائم بل منافر من حيث اشتماله على ما تنفر عنه الطبيعة) (سيد ٦/ ١٣٦).

(٣) (وقد ظن بعضهم أنَّ هذه الحكمة هي التي جعلت قسيمةً للحكمة النظرية، حيث قيل: الحكمة إما نظرية وإما عملية وهو باطل، إذ المقصود من هذه الحكمة ملكةٌ تصدر عنها أفعال متوسطة.. إلخ، والمراد بتلك الحكمة العلمُ بالأمور التي وجودها من أفعالنا، والفرق بينهما معلوم بالضرورة) (انظر السيد ٦/ ١٣٠). والفرق أن الحكمة هنا من العقل العملي، والحكمة العملية من العقل النظري.

(٤) (التي هي إفراط هذه الكيفية) (راجع السيد ٦/ ١٣٠).

٩- ومنها: الشجاعة، وهي: كيفية متوسطة بين الجبن والتهور، ويُعبر عنها باعتدال القوة الغضبية، وهذه الكيفيات الثلاث **أصول** الأخلاق الفاضلة، ومجموعها العدالة، ويُقابلها: الجور الحاصل بأحد طرفي كل منها، أعني: الإفراط أو التفريط، وهي الرذيلة، ولها دركات، وللفضيلة درجات يختص برحمته من يشاء، والله ذو الفضل العظيم

القسم الثالث: الكيفيات المختصة بالكميات:

كالزوج والفرد^(١) للعدد، والاستقامة والانحناء للخط، والتمتع والتعب للسطح، وكالخلقة، وهي: مجموع **الشكل** واللون العارضين له،.....

(**أصول... إلخ**) واعلم أنه تختص الأنفس الحيوانية الإنسانية بقوى مدركة ومحركة، فالقوة المدركة: قوة بها تعقل كل ما تحتاج إليه في التدبير، وإذا وجدت في الإنسان سُميت بالقوة النطقية الملكية، والفضيلة منها هي الحكمة، والقوة المحركة منها: القوة الشوقية الجاذبة للمنافع والدافعة للمضار، وتسمى الأولى بالقوة الشهوية، والفضيلة منها هي: العفة، وتسمى الثانية بالقوة الغضبية السبعية، والفضيلة منها هي الشجاعة، ومن القوة المحركة: القوة الفاعلية بتمديد الأعصاب إلى جهة مبدئها كما في القبض أو إلى خلاف وجهته كما في البسط، هذا.

(**كالزوج... إلخ**) لا يقال: إذا كان الزوج والفرد كيةً وعرضاً فكيف القيام بعرض آخر كالكم، لأننا نقول: امتناع قيامه به مبني على مذهب المتكلمين، وأما الحكماء فقد جوزوه، وفسروا القيام بالاختصاص الناعت^(٢)، لا التبعية للمحل في الحيز.

(**الشكل... إلخ**) الشكل: هيئة حاصلة من إحاطة طرف واحد بالجسم، كما في شكل الكرة، أو إحاطة أطراف به كما في المثلث، وما زاد عليه.

(١) لو عبّر بالزوجية والفردية لكان أنسب للاستقامة... إلخ.

(٢) كاللين.

وبحسبه يُوصَفُ الشيءُ **بالحسن** والقبح، وكالزاوية المسطّحة، وهي: **هيئة** انحدابيةٌ
حاصلةٌ للسطح من إحاطة خطّين به من غير أن يتحدّا، والمجسّمة، وهي: هيئةٌ كذلك
تُحصَلُ للجسم من إحاطة سطحين به من غير أن يتحدّا سطحاً واحداً.

القسم الرابع: الكيفيات الاستعدادية:

وهي استعدادٌ شديدٌ على أن يفعلَ ويُعالَجَ ولا يتأثّر بسهولة، ويُسمّى قوّةً
ومصحاحيّة^(١)، أو على أن ينفعلَ ويتأثّر بسهولة^(٢)، ويُسمّى ضعفاً وممراضية^(٣).

(**بالحسن... إلخ**) ولنعم ما قيل: الحسنُ ما يجذبُ قلبَ الناظر من عينٍ منظور
ووجهٍ ناظر.

(**هيئة... إلخ**) وإن شئت قلت: هيئةٌ تُحصَلُ من نقطةٍ نهايةٍ سطحٍ من لقاء خطّين
لا متحدّين.



(١) بحيث يصير الأول نعتاً والثاني منعوّاً، مثل: الواحد عدد فرد، والحركة سريعة، وهو ذات تغيرهم لقيام
العرض بالجوهر.

(٢) كالصلابة.

(٣) (رجلٌ ممرضٌ: كثير القبول للمرض، والممراضية كونه كثيراً بقبول المرض، وكذا المصحاحية).

(عبد الحكيم على السيد ٦/١٥٨).

المقالة الرابعة

(الآين)^(١)

وهو الحصول^(٢) في الحيز، ويساوي (المكان) عند الحكماء، وهو عند المشائين: السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي، وعند الإشراقيين:.....

(يساوي... إلخ) إذ لا وجود للجوهر الفرد عندهم، فكل موجود مادي قائم بذاته له بعد، ويسمى محله بـ (الحيز والمكان)، والمشائيون منهم: قوم مشوا إلى طلابهم أو مشى إليهم طلابهم على القدمين، والإشراقيون: قوم مرتاضون هم وتلاميذهم على منهج خاص؛ حتى صفت قلوبهم فأناروا واستفادوا بالتلقي الروحي.

(١) أثبت الحكماء المقولات النسبية، وأنكرها المتكلمون إلا الآين؛ لوجوه منها: أنه لو وجدت هذه الأعراض النسبية لزم التسلسل في الأمور الموجودة؛ لأن هذه الأعراض لا بد لها من محل، ولا شك أن محلها يتصف بها، فله إليها نسبة بالمحلية والاتصاف، وهذه النسبة موجودة ويعود الكلام فيها، بخلاف ما إذا كانت أموراً اعتبارية ثابتة في نفس الأمر؛ لأن اللازم حينئذ يكون مبدأ انتزاعها موجوداً فيه لا وجودها مفصلة، فإن وجودها التفصيلي بحسب اعتبار العقل (سيد وعبد الحكيم ٦ / ١٥٩). واستدل من قال بوجودها بالقطع بـ (فوقية السماء وتحتية الأرض وأبوة زيد وبنوة عمرو)، سواء وجد اعتبار العقل أو لم يوجد، فيكون ذلك وجودياً لا اعتبارياً عقلياً، ورد بأن القطع إنما هو بصدق قولنا (السماء فوقنا) كما في قولنا: (زيد أعمى)، وهذا لا يستدعي وجود الفوقية والعمى؛ إذ لا تلازم بين صدق القضية ووجود طرفيها (حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ١٢٤). قلت: أي الوجود الخارجي وإلا يشترط لصدق الموجبة وجود الموضوع مطلقاً.

(٢) اعترف المتكلمون بالآين، وسمّوه بالكون، والجمهور منهم على أن مقتضي للحصول في الحيز هو ذات الجوهر لا صفة قائمة به (سيد ٥ / ١٦٢).

بَعْدٌ^(١) جوهرِيٌّ مجردٌ عن المادة، ينفذُ فيه أبعادُ الجسمِ المُتمكِّن، وأمَّا المتكلمون فالمكانُ عندهم: بعدٌ موهومٌ يشغلهُ المتمكِّن، بحيثُ لو لم يكن هو فيه لبقِيَ خاليًا، فهو أخصُّ من الحيزِ^(٢)؛ لوجودِ الجوهرِ الفردِ عندهم^(٣)، والخلأ^(٤) جائزٌ في رأيهم، وممتنعٌ عندَ الحكماء.

وأَنواعُ الأينِ أربعةٌ؛ فإنَّ حصولَ الشيءِ في الحيزِ إن كان مسبقاً بحصولِ آخرَ فهو حركةٌ، أو في نفس الحيزِ فهو سكونٌ، فالحركةُ: كونُ ثانٍ في آنٍ ثانٍ في مكانٍ ثانٍ،

(بعدٌ... إلخ) تبين من هذا أنَّ البعدَ عندهم بعدان، الأول: بعدٌ جوهرِيٌّ مجردٌ عن المادة، ويُسمَّى بالمكان، والثاني: بعدٌ عرضيٌّ^(٥) قائمٌ بالمتمكِّن، والتمكِّنُ حيثنذ: عبارةٌ عن نفوذِ أبعادِ المتمكِّن في البعدِ المجردِ الجوهرِي.

(١) (البعدُ إما ماديٌّ يحلُّ في الجسمِ ويقومُ به، وهو المسمَّى بالجسمِ التعليمي، أو مفارقٌ عن المادة لا يقومُ بمحلٍّ بل يحلُّ الجسمُ فيه ويلقيه وهو المسمَّى بالمكان، إلا أنه عند المتكلمين عدمُ محضٍ وأمرٌ موهومٌ يشغله الجسمُ ويملؤه على سبيلِ التوهم، وعند الحكماء أمرٌ موجودٌ قائمٌ بذاته؛ لتوارد الممكنات عليه مع بقائه بشخصه) (تهذيب ص ١١٧).

(٢) الحيزُ عند المتكلمين: هو الفراغُ المتوهمُ الذي يشغله شيءٌ ممتد كالجسمِ أو غيرُ ممتد كالجوهرِ الفرد، وعند الحكماء: هو السطحُ الباطنُ من الحاوي المماسُّ للسطحِ الظاهرِ من المحوي (التعريفات ص ٤٢).

(٣) وهو البعدُ المادي الذي يحلُّ في الجسمِ المتمكِّن، المسمَّى بالجسمِ التعليمي.

(٤) (هو الفراغُ الذي لا يشغله شاغلٌ، سواءً سُمِّيَ بَعْدًا أو ام يسمً، وسواءً جعل متحققًا موجودًا أو موهومًا، فإن قيل: ما معنى القول بإمكانه عند من جعله نفيًا محضًا وعدمًا صِرْفًا لا يتحقق أصلًا؟ قلنا: معناه أنه يمكن الجسمان بحيث لا يتماشآن ولا يكون بينهما ما يماشهما). (شرح المقاصد ٢/ ٢٠٦).

(٥) فالحيزُ مشغولٌ بالجوهرِ الفردِ اللا ممتد والجسمِ الممتد، بخلاف المكان الذي لا يشغله إلا الممتد، ولما كان الحكماء ينفون الجوهرَ المجردَ تساوى عندهم المكانَ والحيزَ.

والسكون: كونٌ ثانٍ في آنٍ ثانٍ في عين المكان على ما اشتهر، والحق: أنَّ الحركة: كونان في آئين في مكانين، والسكون: كونان في آئين في مكان واحد، فالكون في آن الحدوث وحده ليس بحركة ولا سكون^(١)، ثمَّ حصول الشيء في محله إذا اعتُبر بالنسبة إلى حصول شيء آخر؛ إن كان بحيث لا يُمكن تخلُّل ثالث بينهما فهو اجتماع، وإلا فافتراق.

(١) هذا مبني على أن التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد؛ فلا يجتمعان لكنهما يرتفعان في آن الحدوث والخلق أول الوجود، فلا يوصف الجسم حينئذ بحركة ولا سكون.

المقالة الخامسة

(الإضافة)

وهي نسبة منعكسة في التعقل، أي: لا يُمكنُ تعقلُها إلا بالقياس إلى نسبةٍ أخرى كذلك، فهما مُتعقلانِ معاً^(١)، وبينهما دورٌ معيٌّ لا دورٌ تقدُّميٌّ؛ إذ^(٢) ليس هناك توقُّفٌ تعقلٌ أحدهما على تعقلِ الأخرى؛ لاستلزامه لحوقَ الموقفِ وسبقَ الموقفِ عليه، وذلك منتفٍ بينهما، ثم الإضافتان قد تختلفانِ من الجانبين كـ (الأبوة والبنوة)، وقد تتوافقان كـ (الأخوة والصداقة والمحبة)، وتُسمَّى كلٌّ من النسبتين إضافةً ومضافاً حقيقياً، ومجموعُهما مُتضايFIN حقيقيين، ومعَ المعروض كالأب مضافاً مشهورياً، والمجموعُ متضايFIN مشهورين.

(١) والتعقل المعني لا يستلزم أن يكون ذلك بطريق القصر لهما، بل معناه أن تعقل ذات الأب بوصف كونه أبا يستلزم ويتعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابناً، وإذا تعقلته كذلك انتقلت لتعقل ذات الابن بوصف كونه أبا، وبهذا يندفع ما يقال: إن النفس لا تلقت لشيئين فما معنى تعقل النسبتين معاً.

(٢) علة للتفي، يستفاد منه حقيقة التوقف التقدُّمي وما يلزمه من محال.

المقالة السادسة

(المتن)

وهو كونُ الشيء في الزَّمان، فإن لم يفضَل الزَّمانُ عليه فالمتن حقيقيٌّ كالיום للصَّوم؛ إذ لا يؤدَّى صومان في يومٍ واحد، وإلا فغيرُ حقيقيٍّ كوقت الصُّبح لصلاته؛ فإنَّ الوقت يسعُ صلواتٍ كثيرةً.

المقالة السابعة

(الوضع)

وهو كون الشيء بحيث تكون لأجزائه نسبة فيما بينها بالنظر إلى نفسها، وإلى الأمور الخارجة عنها؛ كالقيام والقعود^(١).

(١) قال في المواقف وشرحه: (إذا جعل الوضع هيئة معلولة للنسبتين فـ(القيام والاستلقاء) وصفان متغايران لاختلاف نسبة الأجزاء فيهما إلى الخارج، ولو لم يعتبر في ماهية الوضع نسبة الأجزاء إلى الأمور الخارجية لزم أن يكون القيام عين الانتكاس؛ لأن القائم إذا قلب بحيث لا تتغير النسبة فيما بين أجزائه كانت الهيئة المعلولة لهذه النسبة وحدها باقية بشخصها). اهـ

المقالة الثامنة

(الملك)

وُسَمِيَ جِدَّة^(١): وهو هيئةٌ حاصلةٌ من نسبة الشيء إلى شيءٍ خاصٍّ؛ إما لجميعه كالجلد للحيوان أو لبعضه كالعباءة للإنسان^(٢).

(١) يعبرون عنها بالجدة والوجد لكونها راجعة إلى القدرة.

(٢) فالملك كون الجسم بحيث يحيط بكله أو ببعضه ما ينتقل بانتقاله؛ فخرج الأين الذي لا ينتقل بانتقال المتملك.

المقالة التاسعة

(الفعل)

وهو تأثير الشيء في الشيء ما دام مؤثراً^(١)؛ كتسخين النار للماء مادامت مُسخنةً.

(١) فإذا انقطع التأثير ذهبت المقولة، وأما الحاصل من التأثير كـ(السخونة) الباقية فيه فمندرجة تحت مقولة الكيف.

المقالة العاشرة

(الانفعال)

وهو تأثره عنه ما دام مُتأثراً، كتسخُن الماء بالنار ما دام مُتسخّناً، وما يحصل منهما
قد يكون كيفاً أو كمّاً أو وضعاً أو غيرها كالآين

(الانفعال) فائدة لطيفة: الفعل والانفعال من مقولة الإضافة مفهوماً، ومن مقولة
الفعل والانفعال مصداقاً^(١).

(١) أي: أن التأثير والتأثر أنفسهما لو لوحظا من حيث مفهومهما فإنهما راجعان إلى مقولة الإضافة؛ لأنهما
كالأبوة التي لا يمكن تعقلها إلا بالقياس إلى تعقل البنوة، وأما إذا لوحظا من حيث تحققهما الخارجي
فهما راجعان إلى مقولة الفعل والانفعال.

(الخاتمة في فوائد)

الأولى: كلُّ موجودٍ في الخارج^(١) فله وجوداتٌ أربعة: الخطّي، والوجودُ اللفظي، والوجودُ الذهني، والوجودُ العيني، ويدلُّ الأوّل على الثاني والثاني على الثالث بالوضع^(٢)، والثالث على الرابع بالعقل^(٣)، والوجودُ مطلقاً^(٤) إما وجودٌ محموليٌّ، وهو وجودُ الشيء في نفسه فيقع^(٥) محمولاً عليه، نحو: (الباري تعالى أو زيد أو البياض موجود)، وإما وجودٌ رابطيٌّ، وهو وجوده للغير، فيقع^(٦) رابطةً بين الموضوع والمحمول - نحو: (الثلج أبيض)، أي: يُوجد له البياض - وبين الشيء وزمانيه أو مكانه^(٧) خارجاً - نحو: (الورد في أيار، وهو في الحديقة)^(٨) - أو ذهنياً، نحو: (الحبيب في القلب)^(٩)،.....

(١) سواء كان فرداً كزيد أو ماهية حقيقية كإنسان وحيوان.

(٢) إذ لولا العلم بالوضع لم يعرف أن هذا الرسم يدل على هذا اللفظ، وهذا الملفوظ يدل على هذه الصورة الذهنية.

(٣) إذ لا دخل للوضع في دلالة ما في الذهن على ما في الخارج، بل العقل يدل على استلزام ودلالة الصورة الذهنية على أن لها وجوداً خارجياً.

(٤) خطياً أو لفظياً أو ذهنياً أو خارجياً.

(٥) أي: الوجود.

(٦) أي: الوجود.

(٧) أشار بهذا إلى أن كلام من (في أيار وفي الحديقة) ليسا محمولين حقيقيين، بل متعلقان بالمحمول الذي هو الوجود، فيكون الوجود الرابطي هنا نفس المحمول لا رابطاً بين الموضوع والمحمول.

(٨) أي: يوجد في الخارج فيهما.

(٩) أي: يوجد في الذهن فيه.

والوجود المحموليُّ أخصُّ مطلقاً بحسب التحقق^(١) من الوجود الرابطي، لاجتماعهما في **الأمور العينية**، وافتراق الرابطي عن المحمولي في **الأمور الاعتبارية**، وأما بحسب المفهوم فمتباينان، وكذا بحسب الصِّدق؛ أما في الأعيان فظاهر^(٢)، وأما في الأعراض فلا أنَّ وجودَ العَرَض في نفسه^(٣) ليس وجوده في محلّه^(٤)، ولذا يقال: **وُجِدَ البياضُ فقامَ بالمحلِّ** كما أفاده السيد (قُدَّس سرُّه).

(الأمور العينية... إلخ) فإنَّ الباري تعالى كما له وجودٌ في حد ذاته له وجودٌ في الخارج والذهن، وكذلك الممكناتُ الخاصَّةُ، جواهر وأعراضاً.

(في الأمور الاعتبارية... إلخ) فإنَّ الإمكان له وجودٌ رابطي لثبوته لزيد، ولا وجود له في ذاته، وهو ظاهر.

(فقام بالمحل... إلخ) حيث وقع (الفاء) بين وجوده في نفسه ووجوده لمحلّه أعني قيامه به، فلازم أن يكونا متغايرين، وإلا لزم وقوع (فاء التعقيب) بين الشيء ونفسه وهو ممتنع، لأنَّ الفاء لا تدخل بين الشيء ونفسه^(٥).

(١) أي: الذهني والخارجي، وقال يس مفرقاً بين التحقق والصدق ما نصّه: (الصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بـ) (على) فيقال: صدق الحيوان على الإنسان، وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بـ) (في) فيقال: هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي: متحققة (حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٢). قلتُ: فالفرق بين التحقق والصدق هو أن التحقق يكون في المادة التي يتحقق فيها المفهومان، والصدق يكون في ذاتي المفهومين، والمراد بالتباين المفهومي التباين في تعريفهما.

(٢) لأن وجود الأعيان في نفسها مغاير لوجودها في محلها وثبوتها لغيرها.

(٣) وهو الوجود المحمولي.

(٤) وهو الوجود الرابطي.

(٥) بل تكون بين الشيء وغيره على سبيل الاستعقاب.

الثانية: إنَّ الوجوبَ والامتناعَ والإمكانَ صفاتٌ للنسبة التامة الخبرية وجهاتٌ لها، ويُفسَّرُ الأوَّلُ: **بضرورة الوجود**، والثاني: **بضرورة العدم**، والثالث: بلا ضرورتهما، وهذا^(١) هو الإمكانُ الخاصُّ المقابلُ للأوَّلَيْنِ^(٢)، نحو: العالمُ موجودٌ بالإمكانِ الخاصِّ.

(**بضرورة الوجود... إلخ**) أي: الوجود المحمولى أو الرابطي، نحو: الله موجودٌ، والله عالمٌ بالوجوب^(٣)، وقس عليه الإمكانَ والامتناعَ، والحاصلُ: أنَّه يفسَّرُ بضرورة وجوب المحمول للموضوع^(٤)، سواءً كان المحمولُ الوجود^(٥) نحو: (الله موجودٌ بالوجوب)، أو غيرَه^(٦) نحو: (الله عالمٌ بالوجوب)، وبعبارة أخرى: سواءً كان الوجودُ وجودَ الشيء في نفسه كالمثال الأول، أو وجودَ شيءٍ لشيءٍ كالمثال الثاني.

(**والثاني بضرورة... إلخ**) أي: ضرورة عدم المحمول للموضوع^(٧)، سواءً كان المحمول الوجودَ، نحو: (اللاشيءُ موجودٌ بالامتناع)، أو غيرَه نحو: (اللاشيءُ عالمٌ بالامتناع)، وبعبارة أخرى: سواءً كان العدمُ عدمَ الشيء في نفسه كالمثال الأول، أو عدمَ شيءٍ لشيءٍ كالمثال الثاني، وقس عليه الإمكانَ الخاصَّ^(٨).

(١) المشار له هو قوله: (لا ضرورتهما).

(٢) أعني الوجوب والامتناع.

(٣) لف ونشر مرتب.

(٤) وإلا لزم من فرض عدمه محال، إذ لو لم يكن الوجود للواجب ضرورياً لزم محال وهو الدور والتسلسل.

(٥) كما في الوجود المحمولى.

(٦) كما في الوجود الرابطي.

(٧) وإلا لزم من فرض وجوده محال؛ وهو اجتماع النقيضين، أعني وجود اللاوجود وعلمه.

(٨) نحو: زيد موجود بالإمكان الخاص ونحو: زيد عالم بالإمكان الخاص.

وأما الإمكان العام وهو بمعنى: سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً أو لا، فيشمل الأمور الثلاثة ذهنياً، وأما بحسب الاستعمال فإن وقع جهةً للقضية الموجبة، ويُسمى حينئذٍ بـ(الإمكان العام المقيّد بجانب الوجود)، ومعناه: سلب الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو اللاوقوع، سواء كان الجانب الموافق ضرورياً نحو: (الباري تعالى موجودٌ بالإمكان العام)^(١)، أو لا ضرورياً أيضاً نحو: (العالم موجودٌ بالإمكان العام)^(٢)، فيقابل الامتناع^(٣)، ويشمل الوجوب والإمكان الخاص،.....

(الثلاثة ذهنياً... إلخ) حيث يصدق على الواجب أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده وهو العدم، وعلى الممتنع أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لعدمه وهو الوجود، وعلى الممكن الخاص أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده أعني: العدم، كما سلبت عن جانبه الموافق أي: الوجود، فاحفظه.

(بحسب الاستعمال... إلخ) أي: وأما في الاستعمال فلا يشمل إلا اثنين من تلك الثلاثة، ثم وجه التسمية بالمقيّد بـ(جانب الوجود أو العدم)، مع أنه قيّد لهما^(٤) لا مقيّد بهما، هو ملاحظة مآل معنى القضية المقيّدة به، حيث يعبر عن معنى القضية الموجبة الممكنة بـ(إمكان وقوع الثبوت)، وعن معنى السالبة بـ(إمكان لا وقوع الثبوت)، فيقع الإمكان إذ ذاك مضافاً إلى (الوقوع واللاوقوع) ومقيّداً بهما، وهما المرادان من (الوجود والعدم).

(١) أي: عدم وجود الباري تعالى ليس ضرورياً، وأما وجوده فضروري.

(٢) أي: عدم وجود العالم ليس ضرورياً وإلا لما قبل الوجود، وأما وجوده فليس ضرورياً أيضاً وإلا لما قبل العدم.

(٣) أي: فقط.

(٤) إذ الإمكان العام قيد للوقوع وعدمه.

وإن كان جهةً للقضية السالبة، ويُسمى حينئذٍ بـ(الإمكان العامّ المقيّد بجانب العدم)، ويفيدُ سلبَ الضرورة عن الجانب المخالف الذي هو الوقوع، سواءً كان الجانب الموافق ضرورياً؛ نحو: (اللاشيء ليس بموجود بالإمكان العام^(١))، أو لا ضرورياً أيضاً؛ نحو: (العالم ليس بموجود بالإمكان العام^(٢))، فيقابل الوجوب^(٣)، ويشملُ الامتناع والإمكان الخاصّ، فما في ذهن هو (الإمكان العامّ) المطلق الشامل للمفاهيم الثلاثة، وما في الاستعمال هو المقيّد كما عرفت.

الثالثة: كلُّ اثنين^(٤) (غيران)، فإن اشتركا في تمام الماهية المختصة فـ(متماثلان) كزيد وعمر، وإلا فـ(متخالفان)^(٥)، فإن كانا مُمتنعَي الاجتماع في محلٍّ واحدٍ من جهةٍ واحدة فـ(متقابلان)، فإن كانا وجوديّين فإن كان تعقُّلُ كلٍّ منهما بالقياس إلى الآخر فـ(متضايغان كـ (الأبوة والبنوة)^(٦))، وإلا فـ(متضادّان كـ (السّواد والبياض)، وإن كان أحدهما وجودياً والآخر عديمياً؛ فإن اعتبر في موضوع العدمي^(٧) الاستعداد للوجودي فهما متقابلان بـ(العدم والملكة) كـ (العمى والبصر)، وإلا فمتقابلان بـ(الإيجاب

(١) أي أن وقوع وجود اللاشيء ليس ضرورياً، وأما عدم وجوده فضروري وإلا لزم اجتماع الوجود واللاوجود.

(٢) أي: وقوع الوجود للعالم ليس ضرورياً، وأما عدم وجوده فليس ضرورياً أيضاً، وإلا لما قبل الوجود.

(٣) أي: فقط.

(٤) سواء اتفقا في الماهية النوعية كزيد وعمر أو لم ينفقا كزيد وهذا الفرس.

(٥) كزيد وهذا الفرس؛ وعلم أن المتماثلين والمتخالفين قسمان للمتغايرين.

(٦) فإنهما وجوديان عند الفلاسفة لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة وباعتبار واحد، وإلا فإنهما يجتمعان في ذات واحدة من حيث إنها ابن وأب معاً.

(٧) كزيد في نحو: زيد أعمى؛ فإن هذا الموضوع قابل للبصر بالقوة، بخلاف الجدار أعمى؛ إذ ليس من شأنه الإبصار، وعلم منه أن المتضايفين والمتضادين موجودان بالوجود المحمولي والرابطي، بخلاف العدم المقابل للملكة الذي يوجد وجوداً رابطياً فقط.

والسلب) كـ (الإنسان واللاإنسان)^(١)، ولا تقابل بين العدمين^(٢)، إذ المطلق لا يتعدّد، والمُقَيَّدان يَجْتَمِعَانِ^(٣)، وكذلك المقيّد والمطلق^(٤).

أطلقنا الله من قيد الجهل والحيرة، ووقفنا للسّير بنور العلم والبصيرة، وثبتنا على الصّراط المستقيم بقوة الاستقامة، وختّم أعمارنا بالسّعادة والصّحة والسّلامة، وأكرمنا بلقاء وجهه في دار الكرامة بجاه حبيبه وخليله محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه) أهل الشهامة.

وقد فرغت أنا ملي من تأليف هذه الرسالة الجليّة عصر يوم الثلاثاء التاسع عشر من صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة وتسع وأربعين من هجرة سيد الأنام، عليه الصّلاة والسلام في مدرسة (بيارة) المباركة،

والحمد لله أولاً وآخراً، وأنا المؤلّف المفتقر إلى عفو المولى الرؤوف

الرحيم عبد الكريم محمد المدرّس غفر الله له

ولوالديه

وسائر إخوانه

أمين

١٣٤٩ هـ

(١) وعلم مما تقدم أن التقابل يكون بين الوجوديين وهما المتضايقان والمتضادان، وبين الوجودي والعدمي وهما: العدم والملكة والإيجاب والسلب (النقيضان).

(٢) أي: المطلقين بقريّة التعليل الآتي والعدم المقيّد الآتي.

(٣) إذ يجتمع عدم العلم وعدم القدرة في زيد الجاهل العاجز.

(٤) اجتماع الخاص بالعام.

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	التعريف بالمؤلف.....	١٣٥
٢	التعريف بالتأليف.....	١٣٩
٣	سبب التأليف.....	١٤١
٤	المقدمة الأولى (الحكمة).....	١٤٢
٥	المقدمة الثانية (المفهوم).....	١٤٨
٦	المقالة الأولى: (تقسيم الموجود من الممكن الخاص) عند الحكماء.....	١٥٠
٧	تقسيم الموجود عند المتكلمين.....	١٥٠
٨	رسم تخطيطي.....	١٥٩
٩	المقالة الثانية (الكم): الكم المنفصل (العدد) الكم المتصل (الزمان والمقدار)	١٦٠
١٠	المقالة الثالثة (الكيف).....	١٦٤
١١	الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة.....	١٦٥
١٢	الحواس الباطنة.....	١٦٧
١٣	الكيفيات النفسانية.....	١٦٩
١٤	الحياة.....	١٦٩
١٥	العلم.....	١٧٠
١٦	أنواع العلم.....	١٧٢
١٧	تقسيم العلم.....	١٧٣

١٨	العقل ومراتبه	١٧٥
١٩	النفس	١٧٧
٢٠	الإرادة والقدرة واللذة والألم	١٧٩
٢١	الصحة والحكمة والعفة والشجاعة	١٨٠
٢٢	الكيفيات المختصة بالكميات	١٨١
٢٣	الكيفيات الاستعدادية	١٨٢
٢٤	المقالة الرابعة (الآين)	١٨٣
٢٥	أنواع الآين	١٨٤
٢٦	المقالة الخامسة والسادسة: الإضافة والتمتى	١٨٧-١٨٦
٢٧	المقالة السابعة والثامنة والتاسعة: الوضع والملك والفعل والانفعال	١٨٨-١٩٠
٢٨	الخاتمة، في فوائده	١٩٢



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - التعريفات: السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.
- ٢ - تهذيب الكلام: عبد القادر المهاجري السندجي (ت ١٣٠٤هـ)، نسخة مخطوطة.
- ٣ - حاشية البينجوني على شرح التهذيب (تقريب المرام): الملا عبد الرحمن بن الملا محمد بن الملا إبراهيم البينجوني (ت ١٣١٩هـ)، نسخة مخطوطة.
- ٤ - حاشية السيالكوتي على شرح السيد للمواقف: عبد الحكيم بن شمس الدين (ت ١٠٦٧هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٦ - حاشية العطار على شرح مقولات السجاعي: حسن الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، القاهرة، ط ١، ١٣٢٣هـ.
- ٧ - شرح السيد الشريف الجرجاني على شرح المواقف: علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨ - شرح العقائد النسفية للتفتازاني: مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ٩ - شرح المقاصد للتفتازاني: مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨م.
- ١٠ - المواقف في علم الكلام: العضد الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.